

# بِذَلِكُ الْعِلْمُ وَالْوَلَدُ

## فِي شَرْحِ نَفْصُيلِ الْعَقْدِ

تألیف

إِنَّهُ يَدْعُونَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ مُحَمَّدَ الْقَصْرِيِّ الْجَبَانِيِّ  
ت : ٩٦٢ هـ

وَهُوَ شَرْحُ كِتَابِ الْعِلْمِ وَالْوَلَدِ، الْمُؤْلَفُ عَنْ حَلْيَةِ شَرْطِيَّةِ مُوسَى الْعَلَيِّ الْعَلَيِّيِّ  
**قَالَ الشَّيخُ الْجَبَانِيُّ:** أَقْرَأْتُهُ أَذْرَافَهُ  
لَهُ تَرْتِيلٌ لِلْأَمْرِ بِمَحْكَمَةِ النَّفَاهَةِ عَمَّا يَعْتَلُهُ  
شَرْحِ الْمَهْوَرِ بِضَرِّ عَذْنِهِ  
**الْمَهْوَرُ:** الْمَهْوَرُ أَهْدَى بَوْمَدَ الشَّكَرَ شَوَّقَهُ إِلَيْهِ بِمَهْلِهِ ثُمَّ  
وَسَوَّقَهُ إِلَيْهِ بِمَهْلِهِ ثُمَّ وَسَوَّقَهُ إِلَيْهِ بِمَهْلِهِ ثُمَّ  
الْمَهْوَرُ وَهُوَ الْمَهْوَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ  
الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ  
الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ  
الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ الْمُكْبَرُ

بِتَحْقِيقِ

د. الْهَاشِمِيِّ بِرَعَدِ الْحَوَّاتِ

صَدَقَ الْمَكْتَبَةِ



[www.kitabosunnat.com](http://www.kitabosunnat.com)

بِذِكْرِ الْحَمْدِ وَالْوَلَاءِ  
فِي شَرِحِ نَفْصِيلِ الْعَقْدِ

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى - ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

بطاقة الفهرسة

الحوات ، الهاشمي برعدي

بذل العلم والود ، في شرح تفصيل العقد

تحقيق / الدكتور الهاشمي برعدي الحotas ، ط١ - المنصورة :

دار الكلمة للنشر والتوزيع ، ٢٠٢١ م

٢٤ ص ، سـ ٢٤

رقم الإيداع : ٢٠٢٠/٢٠٧٤٢

تدمك : ٩٧٨- ٩٧٧- ٣١١- ٦٦١- ٣

دار الكلمة للنشر والتوزيع مصر - القاهرة



القاهرة - محمول : ٠١٠٩٧٠٧٤٩٥

E-mail: mmaggour@hotmail.com

E-mail: daralkalema\_pdp@hotmail.com

www.facebook.com/DarAlKalema

الدار المغربية للنشر والتوزيع - المغرب

addaralmagheribia@hotmail.com

٠٠٢١٢٦٨٤٠٤٦٨٢

للمكتبة

بـ ٩٩ - بـ ماـ زلـ نـاـ دـاـنـ لـ اـ بـورـ

لـ سـ بـ رـ يـ

لـ سـ بـ رـ يـ

المكتبة العالمية الفردية لكتب التجويد والقراءات على الشبكة العنكبوبية

# بِكِ الْعَلَمُ وَالْوَلَمُ

فِي شَرْحِ نَفْصِيلِ الْعِقَدِ

تأليف

إِيمَانْ بْنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْقَصِيرِيِّ الْخَيْرَانِيِّ

ت: ٩٦٤ هـ

تحقيق

د. الهاشمي برادعي الحوات

دار الكتب  
للنشر والتوزيع

٢٣٥

٢ - ١ - ٣

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العلمين، وإليه يرجع الأمر كله، والصلة والسلام على خير الورى أجمعين، وعلى الله وأصحابه الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد، فإن من أفضل النعم التي تفضل الله عز وجل بها على عباده، نعمة القرآن الكريم، الذي أنزله على رسوله محمد ﷺ ليبلغه للناس ويوضحه لهم، لقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، فحفظوه في الصدور والسطور، رواية ودرایة، وبذلوا جهداً كبيراً في بيان إتقان قراءاته السبع والعشر ونحوهما، فكان السبق لأصحابه رضوان الله عليهم، والتابعين وأتباعهم، فانتشر ذلك في جميع الأمسكار التي وصلها الإسلام، منها: المغرب الذي كان لعلمائه الأدوار المتميزة في حفظه بقراءاته المختلفة، وتفسيره، منهم:

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازى العثماني المكناسى الذى اشتهر صيته فى مشرق الأرض ومغربها بمؤلفات متعددة عامة، وأرجوزته المقيدة المسماة بـ: (تفصيل عقد درر ابن بري في نشر الطرق العشر المروية عن نافع) خاصة، أرجوزة ذات الأهداف التربوية من حيث معرفة أوجه القراءات القرآنية، وهو أمر جعل علماء المغرب وغيرهم يهتمون بها حفظاً وتدریساً، وشرعاً، منهم:

أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري، المعروف بالخجاز، إذ ألف في ذلك كتاباً قيماً سماه: (بذل العلم والود)، في شرح تفصيل العقد) الذى هو موضوع تحقيقنا. ومن ثم يلزم في هذه المقدمة التعريف بالناظم، والشارح، والكتاب (الشرح) موضوع التحقيق، راجياً من الله تبارك التوفيق والسداد.

.٤٤ (١) النحل:

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

**أولاً: التعريف بالناظم أبي عبد الله محمد بن غازي المكناسي<sup>(١)</sup>:**

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي، العثماني المكناسي، نزيل فاس، شيخ الجماعة بها، الإمام المتبحر، الحافظ الحجة، الناظر المحقق الخطيب، كان إماماً مقرئاً مجوداً صدرَّاً في القراءات، متقدماً فيها، عارفاً بوجوهاها وعللها.

**أخذ العلم عن عدد كثير من الشيوخ، منهم:**

الفقيه أبو عبد الله القوري المكناسي، وأبو علي المغيلي، وأبو العباس الحباك، وأبو عبد الله الغساني، وأبو عبد الله محمد الصغير النيجي، وغيرهم.

**وأخذ عنه أيضاً كثيراً من العلماء، منهم:**

أبو عبد الله بن العباس، وأبو العباس الدقون، وعلي بن هارون، وعلي بن عيسى الراشدي، والونشريسي، ومحمد بن شقرنون الوهراوي، وعلي بن عيسى الراشدي، وغيرهم.

**وألف بِهِ اللَّهُ تَعَالَى تصانيف جليلة، منها:**

\*شفاء الغليل، في حل مُفْقَل خليل.

\*تكميل التقيد، وتحليل التعقيد.

\* الروض المthon، في أخبار مكتبة الزيتون.

**(١) مصادر ترجمته:**

دودة الناشر، لمحاسن من كان من المغرب من مشايخ القرن العاشر، ص: ٤٦ - ٤٧، تر: ٣١، درة الرجال في غرة أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي، ص: ٢٠٦ - ٢٠٧، تر: ٦٢٢، نيل الإبهاج بتطريز الديباج ٢ / ٥٨٣ - ٥٨١، تر: ٧٠٩، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج ١ / ٢١٨ - ٢١٧، تر: ٦٢٢، كلاماً لأحمد باب التنبكتي، سلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس، بمن أقرب من العلماء والصالحين بفاس لمحمد بن جعفر الكتاني ٢ / ٨٢ - ٨٦، تر: ٤٨٩.

- \* إرشاد الليب إلى مقاصد الحبيب.
- \* فهرس المسمى: التعليل برسوم الإسناد، بعد انتقال المنزل والناد.
- \* إنشاد الشريد، من ضوال القصيد.
- \* تفصيل عقد الدرر، وهي منظومة في ١٤ بيتاً، وهي التي شرحها أبو عبد الرحمن الخباز الفكري موضوع عمل تحقيقنا.
- وكانت وفاته بذلك، بفاس، عشية يوم الأربعاء، تاسع جمادى الأولى، سنة ٩١٠هـ<sup>(١)</sup>.

### **ثانياً: التعريف بالشاعر أبي زيد عبد الرحمن الخباز<sup>(٢)</sup> :**

هو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد الخباز الفكري، نسبة إلى قصر كاتمة بشمال المغرب (القصر الكبير)، أخذ تعليمه الأولى بيده، ثم رحل إلى فاس وأنهى بها دراسته، والخباز - وإن لم يدرك ابن غازي - فهو من خريجي مدرسته؛ أخذ عنه بواسطة، تتلمذ لأبي الحسن علي بن عيسى الراشدي، وسمع عليه تفصيل عقد الدرر، وهو أخذها بدوره عن ابن غازي مؤلفها.

تولى أبو زيد الخباز الإقراء بيده القصر الكبير، وأخذ عنه جماعة من أبناء البلد، من بينهم: أبو المحاسن الفاسي، جود عليه القرآن، وحضر دروسه في الرسالة، وألفية ابن مالك، ولامية الأفعال، وصغرى السنوي.

كان الشيخ الخباز مقرئاً وفقيقاً مشاركاً، توفي سنة ٩٦٤هـ.

(١) سلوة الأنفاس للكتاني ٨٥ / ٢

(٢) مصادر ترجمته قليلة.

(٢) مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن لمحمد العربي الفاسي الفهري، ص: ٧٤، القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب، ص: ٨٣ - ٨٤، قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد المادي حيثتو ٤ / ٨٩ - ٩١.

له شرح على تفصيل عقد الدرر في الطرق العشر لابن غازى، سماه: بذل العلم واللود، في شرح تفصيل العقد، وهو موضوع عملنا؛ راجياً من الله عز وجل التوفيق والسداد، إنه نعم المولى ونعم النصير.

### **ثالثاً: التعريف بالكتاب (الشرح):**

#### **أ- توثيق نسبة الكتاب للمؤلف**

إن توثيق نسبة الكتاب للمؤلف يظهر واضحاً من خلال مقدمته، حيث ينسبه المؤلف لنفسه قائلاً: فإني لما قرأت كتاب الشيخ العالم العلامة، قدوة عصره ومفرد دهره، الإمام الحافظ المتقن، أبي عبد الله شيخ شيوخنا محمد بن غازي الذي وضعه على طرق نافع العشرة، وسماه بـ: «تفصيل عقد الدرر»، ..... من غير أن تعرض فيه إلى نقل غير محتاج إليه للألفاظ، وسميت به: «بذل العلم واللود، في شرح تفصيل العقد»، فنسأل الله تعالى أن ينفعنا به.

ونسب إليه الكتاب أيضاً مجموعة من العلماء القدامى والمتاخرين الذين ترجموا له، منهم:

\* أبو حامد محمد العربي الفاسى<sup>(١)</sup>، حيث قال: وكان أبو زيد الخباز فاضلاً مشاركاً، وشَرَحَ «التفصيل في الطرق العشر» للشيخ أبي عبد الله بن غازي.

\* ذ. سعيد أعراب<sup>(٢)</sup> إذ قال: له شرح على «تفصيل عقد الدرر في الطرق العشر» لابن غازى.

\* د. عبد الهادى حميتو<sup>(٣)</sup> حيث أشار إلى ذلك بقوله: ومن تأليفه: شرحه على

(١) مرآة المحسن من أخبار الشيخ أبي المحسن لمحمد العربي الفاسى الفهري، ص: ٧٤، القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب، ص: ٨٣ - ٨٤، قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادى حميتو ٤ / ٨٩ - ٩١.

(٢) في كتابه: القراء والقراءات بالمغرب ص: ٨٣.

(٣) في قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادى حميتو ٤ / ٩٠ - ٩١.

التفصيل؛ وأضاف: وعلى العموم، فهو شرح مفيد واف بالمقصود، يمثل الإنتاج التثري لأواخر هذا الطور من أطوار القراءة في المغرب.

#### ب-نسخ الكتاب المخطوطة:

للكتاب عدة نسخ مخطوطة، البعض منها حصلت عليه، والبعض الآخر حال دون ذلك، إذ النسخ المعتمدة في التحقيق أربعة: نسخة المكتبة العامة والمخطوطات بتطوان. نسخة إحدى المكتبات الموريتانية.

نسخة مكتبة جامعة الملك سعود / السعودية. نسخة خزانة القرويين / فاس.

#### ج-وصف النسخ المخطوطة:

١- نسخة المعهد الدولي للبحث العلمي في نواكشوط موريتانيا، (مورد المخطوطات الشرقية / عمر) ضمن مجموع، من ص: (٤١) إلى ص: (٤١). رقمها: ٤٤٣. خطها: مغربي جميل. مقاسها: ١٧ × ١١ سم. سطرتها: ٢٧. تاريخ التأليف: ٩٨٥ هـ<sup>(١)</sup>.

الناسخ: محمد بن حماد الله بن أحمد بن حماد الله بن محمد المسلمي التيشيشي.

تاريخ النسخ: ١٢٦٦ هـ.

وقد جعلتها أصلًا، مع أن تاريخ نسخها متأخر عن تواريخ النسخ الأخرى - لكونها سالمة من العيوب القادحة، والأوصاف الشائنة، والأخطاء الإملائية

---

(١) بل لعل الصواب (٩٥٨ هـ)، لأن المؤلف توفي سنة (٩٦٤ هـ).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

والنحوية، بها تعلیقات وطرر مفيدة، وناسخها –كما يظهر- عالم متمن، ومن ثم فإن ذلك يجعل النفس تطمئن إليها لجعل نصها أصلًا، والنسخ الأخرى للمقابلة عليها، عند الزيادة أو النقصان، أو التصحیح، أو المقارنة.

تبتدىء بـ: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد، الذي أنزلت عليه القرآن.

كتاب بذل العلم والود، في شرح تفصیل العقد للشيخ الفقیه المقرئ النحوی الأستاذ أبي زید عبد الرحمن بن محمد القصیری، عرف بالخباز رحمه الله تعالى بمنه وكرمه.

قال الشيخ الفقیه المقرئ .....: الحمد لله الغفور، الفرد الموجود الشکور، منور قلوب العارفین بالهدایة والتقوی والنور....

وتنتهي بـ: عرفنا الله خیرها ووقانا ضیرها، وصلی الله وسلیم على سیدنا ومولانا محمد، وعلى آله وأصحابه الطیین الطاهرین، وتابعهم بإحسان إلى يوم الدین، والحمد لله رب العلمین.

٢ - نسخة نطوان ضمن مجموع، رقم ١٢٥ م، من ص: (٦٠) إلى ص (١٢٨)، خطها: مغربي جمیل محلی بلون أحمر، مقاسها: ١٥ × ٢١، مسطرتها: ٢٧، تاريخ تأليفها: بدون، اسم ناسخها: بدون، تاريخ نسخها: ١٢٢٤ هـ.

تبتدىء بـ: قال الشيخ الفقیه المقرئ .....: الحمد لله الغفور، الفرد الموجود الشکور، منور قلوب العارفین بالهدایة والتقوی والنور، العالم بجميع الكائنات، وجميع الأمور، المقدر لأرزاق المخلوقین ...

وتنتهي بـ..... واغفر اللهم لآبائنا وأشياخنا، وحبتنا، وكافة المسلمين أجمعين، وصل اللهم وبارك على سیدنا محمد خاتم النبيین وإمام المرسلین، والحمد لله رب العلمین؛ انتهى بحمد الله وحسن عونه وتوفیقه الجمیل، وبمنه، وصلی الله على سیدنا ومولانا محمد، وآلہ وصحبہ وسلم تسليیماً، يوم الرابع والعشرين من شهر الله

المعظم الأنوار، ربيع الأول عام ١٢٢٤.

٣- نسخة جامعة الملك سعود ضمن مجموع، رقم: ٧٢٨٢، من ص: (٢٧٢) إلى ص: (٣٣٢)، خطها: مغربي مقروء، مقاسها: ٢١×١٦، مسطرتها: ١٧، تاريخ تأليفها: بدون، ناسخها: أحمد بن الحسن بن محمد السجيتي، تاريخ نسخها: ١٠٣٥ هـ.  
تبتدئ بـ: قال الشيخ الفقيه المقرئ النحوي الأستاذ .....: الحمد لله الغفور،  
الفرد الموجود الشكور، منور قلوب العارفين بالهدایة والتقوی والنور، العالم بجميع  
الكائنات وجميع الأمور، المقدر لأرزاق المخلوقين ...

وتنتهي بـ: كمل بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا  
محمد الكريـم، وآلـه وصـحبـه وسلـم تـسلـيـمـاً، عـلـى يـد العـبـد الفـقـير إـلـى مـوـلـاهـ، الغـنـيـ عنـ  
منـسوـاهـ، أـحـدـ بـنـ حـسـنـ بـنـ مـحـمـدـ السـجـيـتـيـ، غـفـرـ اللـهـ لـهـ وـجـمـيـعـ الـمـسـلـمـينـ آـمـيـنـ،  
وـكـانـ الفـرـاغـ مـنـهـ يـوـمـ ضـحـوـةـ يـوـمـ الـخـمـيـسـ، الـثـالـثـ مـنـ رـبـيعـ الـنـبـوـيـ، عـامـ خـمـسـ  
وـثـلـاثـيـنـ وـأـلـفـ هـجـرـيـةـ

٤- نسخة القرويين ضمن مجموع (٢٤/٢)، رقم: ٤٩٤، من (ص: ٠٧) إلى:  
(ص: ٣٠)، خطها: مغربي مقروء، مقاسها: ٢١×١٦، مسطرتها: ٣٣. تاريخ  
تأليفها: بدون، ناسخها: عبد الكـريـمـ بـنـ أـحـدـ الـبـوـعـمـرـاـيـ، تـارـيـخـ نـسـخـهـ: ١٠٦٦ هـ.  
تبتدئ بـ: قال الشيخ الفقيه المقرئ .....: الحمد لله الغفور، الفرد الموجود  
الشـكـورـ، منـورـ قـلـوبـ الـعـارـفـينـ بـالـهـدـيـةـ وـتـقـوـيـ وـالـنـورـ، الـعـالـمـ بـجـمـيـعـ الـكـائـنـاتـ،  
وـجـمـيـعـ الـأـمـوـرـ، الـمـقـدـرـ أـرـزـاقـ ...

وتنتهي بـ: كـمـلـ بـحـمـدـ اللـهـ وـحـسـنـ عـونـهـ، وـصـلـىـ اللـهـ وـسـلـمـ عـلـىـ سـيـدـنـاـ مـحـمـدـ،  
وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـاحـبـهـ وـسـلـمـ تـسـلـيـمـ دـائـيـاـ..... وـوـافـقـ الـفـرـاغـ مـنـهـ ضـحـوـةـ يـوـمـ الـأـحـدـ فيـ  
آـخـرـ شـهـرـ اللـهـ تـعـالـىـ ذـيـ الـحـجـةـ، عـامـ سـتـ وـسـتـيـنـ وـأـلـفـ، وـلـاـ حـوـلـ وـلـاـ قـوـةـ إـلـاـ بـالـلـهـ  
الـعـلـيـ الـعـظـيمـ.

د-رموز النسخ المخطوطة المستعملة في التحقيق:

نسخة موريتانية، رممت لها بـ: (م).

نسخة طوان، رممت لها بـ: (ت).

نسخة السعودية، رممت لها بـ: (س).

نسخة القرويين، رممت لها بـ: (ق).

هـ- الرموز المستعملة في التحقيق:

«.....» للأحاديث والآثار والنقل.

+..... خاص بالآيات القرآنية.

(.....) للشرح والمقابلة.

[.....] [الزيادة والنقص بين النسخ.

[... / ...] لترقيم نص الكتاب.

• رموز في الهامش:

ح: الحديث.

تر: ترجمة.

= تشير إلى تتمة في الصفحة الموالية.

و- منهجية عملني في تحقيق الكتاب:

١-كتابة النص ومقابله على النسخ الأخرى.

٢-رقمت المخطوط داخل المتن.

٣-وضعت رموزاً خاصة للنسخ المخطوطة.

٣-وثقت الآيات.

٤-خرجت الأحاديث الواردة في متن الكتاب.

٤- وثقت النقوش المعتمدة لدى المؤلف في كتابه.

٤- ترجمت للأعلام الواردة في نص الكتاب، إلا النادر منها.

ح- مصادر الكتاب :

اعتمد المؤلف في تأليف كتابه على مجموعة من المصادر، منها:

\* الأرجوزة المنبهة، على أسماء القراء والرواية، وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلائل لأبي عمرو الداني.

\* إنشاد الشريذ، في ضوال القصيد لابن غازي المكناسي.

\* إيضاح الأسرار، والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع لابن المجراد.

\* تحفة الألief، في نظم كتاب التعريف لمحمد بن إبراهيم التينمي.

\* التعريف في اختلاف الرواية عن نافع لأبي عمرو الداني.

\* التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني.

\* حرز الأماني، ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي الرعيني.

\* الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع لابن بري.

\* القصد النافع، لبغية الناشئ والبارع لأبي عبد الله الخراز.

\* كنز المعاني، في شرح حرز الأماني، ووجه التهاني للجعبري.

## صور النسخ المخطوطة



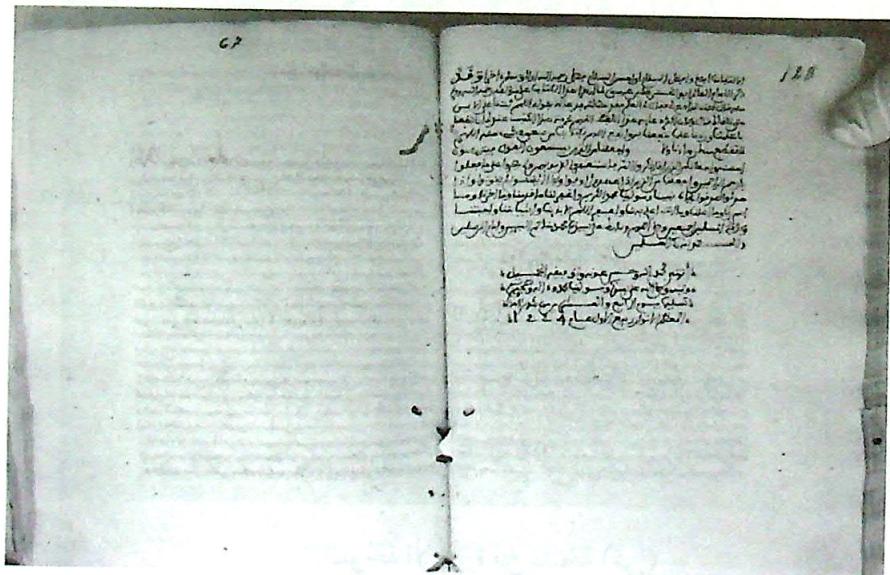
اللوحة الأولى من نسخة (م)



اللوحة الأخيرة من نسخة (م)

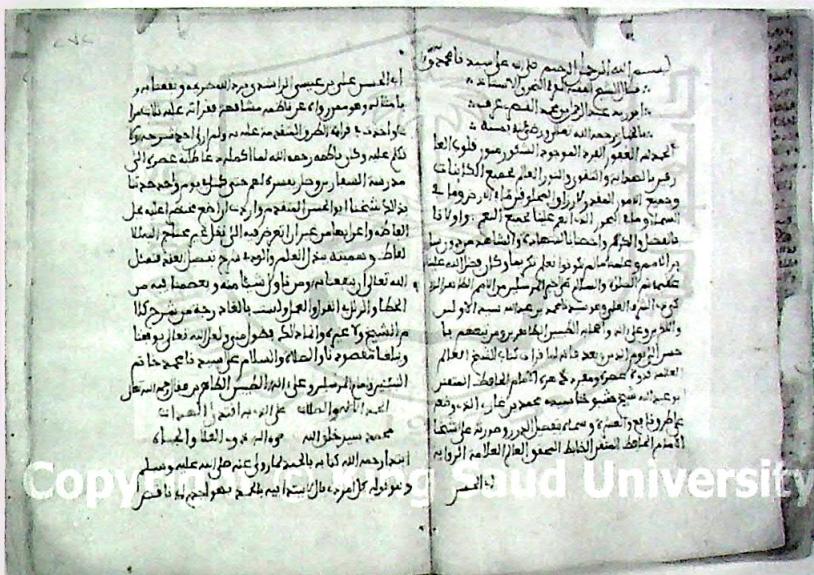


اللوحة الأولى من نسخة (ت)



اللوحة الأخيرة من نسخة (ت)

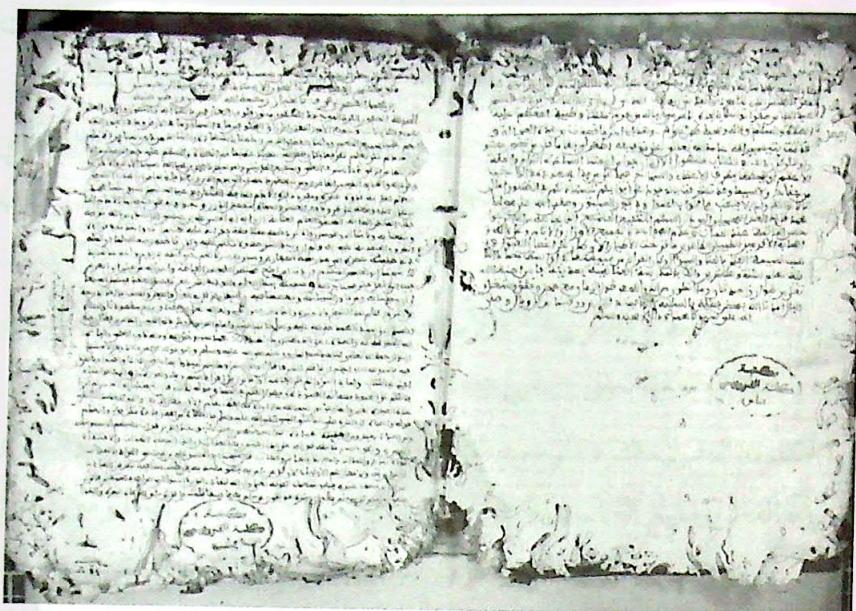
## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد



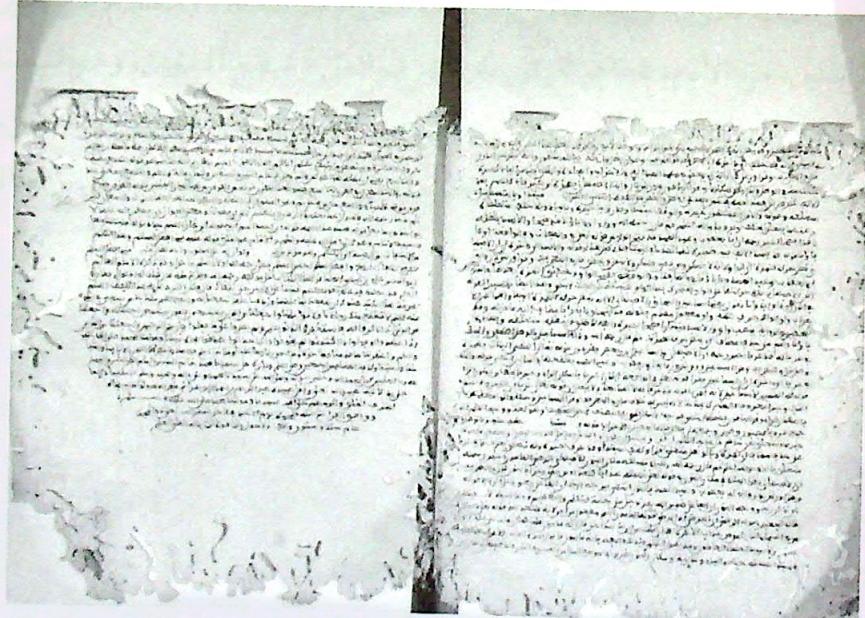
اللوحة الأولى من نسخة (س)



اللوحة الأخيرة من نسخة (س)



اللوحة الأولى من نسخة (ق)



اللوحة الأخيرة من نسخة (ق)



بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم صل وسلم على سيدنا محمد<sup>(١)</sup> [الذي أنزلت عليه القرآن]<sup>(٢)</sup>.

[كتاب بذل العلم والود، في شرح تفصيل العقد للشيخ الفقيه المقرئ النحوي الأستاذ أبي زيد عبد الرحمن بن محمد القصري، عرف بالخبار رحمه الله تعالى بمنه وكرمه]<sup>(٣)</sup>.

[قال الشيخ الفقيه (المقرئ)<sup>(٤)</sup>، الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري، عرف بالخبار رحمه الله تعالى ورضي عنه]<sup>(٥)</sup>.

الحمد لله الغفور، الفرد الموجود الشكور، منور قلوب العارفين بالهدایة والتقوی والنور، العالم بجميع الكائنات وجميع الأمور، المقدر (الأرزاق)<sup>(٦)</sup> المخلوقين (ما في الأرض وما في السماء)<sup>(٧)</sup> وما في البحور، الذي أنعم علينا بجميع النعم، وأولانا بالفضل والكرم، وخصينا بالشهادة والشاهد من دون سائر الأمم، (وعلمنا)<sup>(٨)</sup> ما لم نكن نعلم تكرييماً، وكان فضل الله علينا عظيماً، ثم الصلاة والسلام على خير المرسلين، من الأنام، الطاهر الزكي ذي الشرف العلي وشفيع المذنبين، وهو سيدنا محمد بن عبد الله سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد، (فإني)<sup>(٩)</sup> لما قرأت كتاب الشيخ العالم

(١) في (ق): وآلـهـ مـحـمـدـ وـسـلـمـ تـسـلـيـمـاـ.

(٢) ناقصة من (ق).

(٣) ناقصة من (س)، و(ت).

(٤) في (ق): القارئ النحوي.

(٥) زيادة من (س)، و(ق)، و(ت).

(٦) في (ق): الأرزاق.

(٧) في (ق): تقديم وتأخير: (ما في السماء وما في الأرض).

(٨) في (ق): بياض.

(٩) في (س): فإنه.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

العلامة، قدوة عصره ومفرد (دهره)<sup>(١)</sup>، [الإمام]<sup>(٢)</sup> الحافظ المتقن، أبي عبد الله شيخ شيوخنا محمد بن غازي<sup>(٣)</sup> الذي وضعه على طرق نافع العشرة، وسماه بتفصيل عقد الدرر، (وصورته)<sup>(٤)</sup> على شيخنا الإمام الحافظ المتقن الضابط المحقق العالم العلامة، (الراوية)<sup>(٥)</sup> أبي الحسن علي بن عيسى الراشدي<sup>(٦)</sup> برّد الله ضريحه، ونفعنا به وبأمثاله، وهو من رواه عن ناظمه مشافهة، فقرأته عليه ثلاث مرات، وأخذت في قراءة الطرق المتقدمة عليه به، ولم أرأ أحداً شرحة، ولا تكلم عليه، وكان ناظمه بِحَفْظِ اللَّهِ لما أن كمله، دعا طلبة عصره إلى مدرسة السفارين، وصار يفسره لهم حتى (كمل)<sup>(٧)</sup> في يوم واحد؛ حدثنا بذلك شيخنا أبو الحسن المتقدم، وأردت أن أضع مختصرًا عليه

(١) في (ق): ذكره.

(٢) زيادة من (ق)، و(ت).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي، العثماني المكناسي، كان إماماً مقرئاً مجوداً صدرَ في القراءات، متقناً فيها، عارفاً بوجوهاها وعللها، توفي سنة ٩١٩ هـ، وقيل: سنة ٩١٠ هـ. (دوحة الناشر، لمحاسن من كان من المغرب من مشايخ القرن العاشر، ص: ٤٦-٤٧، تر: ٣١، درة الرجال في غرة أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي، ص: ٢٠٦-٢٠٧، تر: ٦٢٢، نيل الابتهاج بتطريز الديجاج ٥٨٣-٥٨١/٢، تر: ٧٠٩، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديجاج ٢١٧-٢١٨، تر: ٦٢٢، كلاماً لأحمد بابا التنبكتي).

(٤) في (ق): وجودته.

(٥) في (ق): الرواية، وهو خطأ.

(٦) هو الشيخ النحوي، الصالح، أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي، كان يحسن علوم القرآن أداءً ورسماً وضبطاً، توفي في آخر سنة ٩٦٢ هـ. (فهرس المنجور، ص: ٦٧-٦٨، درة الرجال في غرة أسماء الرجال لابن القاضي المكناسي، ص: ٤٠٩، تر: ١٣٠٠، سلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس، بمن أقرب من العلماء والصلحاء بفاس لمحمد بن حضر الكتاني ٣٩٨/٣، تر: ١٤٣٢، قراءة الإمام نافع عند المغاربة ١٦٢-١٦٣/٤).

(٧) في (ق): كمله.

يحلّ الفاظه (وإعرابها)<sup>(١)</sup> من غير أن تعرض فيه إلى نقل غير محتاج إليه للألفاظ، وسميه ببذل العلم والود، في شرح تفصيل العقد، فنسأل الله تعالى أن ينفعنا به، ومن ناول شيئاً منه، ويعصمنا فيه من الخطأ والزلل في القول والفعل، ولست بالغًا درجة من يشرح كلام هذا الشيخ ولا غيره، وإنما ذلك فضول مني، ولعل الله تعالى يوفقنا ويبلغ مقصودنا، والصلوة والسلام على سيدنا محمد [ﷺ]<sup>(٢)</sup> خاتم النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، فقال رحمة الله [ تعالى ]<sup>(٣)</sup>:

الْخَمْدُ لِإِلَهِ الْسَّلَامِ عَلَى الَّذِي أَفْتَدَ الْهُداً  
مُحَمَّدٌ سَيِّدُ الْخَلْقِ اللَّهُ وَالْأَكْبَارُ [١١/١]

ابتداً رحمة الله تعالى كتابه بالحمد، لما روي عنه ﷺ، وهو قوله: «كل أمر مهم ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم»<sup>(٤)</sup>، أي ناقص الشرف.

قال أبو القاسم [الشاطبي]<sup>(٥)</sup>: وما ليس مبدواً به أجذم العلا، واقتداء

(١) في (ق): وإعرابه.

(٢) زيادة من (ق).

(٣) زيادة من (س)، و(س).

(٤) الحديث ضعيف. أخرجه ابن شيبة في مصنفه ٥/٣٣٩، ح ٢٦٦٨٣، وأحد في مسنده ١٤/٣٢٩، ح ٨٧١٢، والدارقطني في سنته، كتاب الصلاة، وقال: تفرد به قرابة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وأرسله غيره عن الزهري، عن النبي ﷺ، وقرابة ليس بقوي في الحديث. ورواه صدقة، عن محمد بن سعيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن ابن كعب بن مالك، عن أبيه، عن النبي ﷺ. ولا يصح الحديث. وصدقة، ومحمد بن سعيد ضعيفان. والمسل هو الصواب ١/٤٢٧، ح ٨٨٣.

(٥) هو القاسم بن فيء بن خلف بن أحد أبو القاسم، ويقال أيضًا: محمد الرعيبي الشاطبي الأندلسي الضرير، توفي سنة ٥٩٠ هـ. (إنباء الرواة، على أنباء النحاة للقطبي ٤/١٦٠، تر: ٩٤٢، غاية النهاية ٢/٢٠، تر: ٢٦٠٠، فتح الطيب ٢/٢٣٠، الحلل السنديسة ٣/٢٧٨)

(♣) ساقط من (س)، و(ت).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

بالقرآن أعني في الكتابة، وأما في التزول فلم تكن الفاتحة أول ما نزل؛ بل «أَقْرَأْتَنِي  
هُوَ»<sup>(١)</sup> (هو)<sup>(٢)</sup> الأول.

والحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بصفاته المحمودة، ويطول الكلام في  
الحمد.

(وقوله)<sup>(٣)</sup>: (لِلإِلَهِ) <sup>(٤)</sup>: قال شيخنا أبو الحسن<sup>(٥)</sup>: «(لِمَ أَرَى) <sup>(٦)</sup> هذه العبارة  
[لغيره]<sup>(٧)</sup>، وإنما يقولون: الحمد لله، مع أن الإله لفظ عام، إلا أن يقال: الألف  
واللام للعبد» انتهى.

قوله: (والصلاحة): إلخ ، صَلَّى هنَا عَلَى النَّبِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)<sup>(٨)</sup> ، فالصلحة من الله  
زيادة تكرمة وإنعام، ومن العباد تعبد، ومن الملائكة عبادة، كذا سمعت من بعض  
شيوخنا الذين قرأوا عليهم السنوسية الصغرى<sup>(٩)</sup> ، وهو حسن، تأمله.

قوله: ([عَلَى])<sup>(١٠)</sup> الذي اقتدى به الهداة: أي اتبعه الهداة. والاقتداء هو الاتباع،  
والهداة جمْع هادِ، كقاض وقضاة.

قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: المراد بالهداة: كل من آمن به، ولا يقال هم

(١) العلق: ١.

(٢) في (ق): وهو.

(٣) في (ق): قوله.

(٤) والإله اسم يقع على كل من عِدْ، سواء بالحق أو بالباطل، ثم غالب على المعبد بالحق. قاله  
ابن عطاء الله. (طرة بـ «ق» يسرته).

(٥) علي بن عيسى الراشدي.

(٦) في (ق): لم ترد.

(٧) زيادة من (س). وفي (ق): لغير.

(٨) في (س)، (ق)، (و)، (ت): ~~بَعْضُهُ~~.

(٩) مؤلفها محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوي، المتوفى سنة ٨٩٥ هـ.

(١٠) زيادة من (س)، (و)، (ق).

الأولياء، لأن كل من آمن به فهو مقتد به.

فإن قلت: هذا فيه نظر، لأن الهدادي هو الذي يهدي غيره، فهو متعدد، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَأْتِكُ بِأَنَّهُ مُهَاجِرٌ إِذَا أَنْتَ أَنْتَ مُهَاجِرٌ إِذَا مَنْ هُوَ مُهَاجِرٌ فَإِنَّمَا يَعْلَمُ مَسْتَقِيمَهُ﴾<sup>(١)</sup>، فالذين مفعول، وليس كل من آمن به هدى غيره، فقد يكون من آمن به فاسقاً.

قلت: بل كل من آمن به فهو هاد غيره، والهدادية ([أعمّ إما بالقول والفعل]<sup>(٢)</sup>، أو بالقول فقط)<sup>(٣)</sup>، فكل من قال لآخر كلمة خير وانقاد الآخر إليها، فهو هاد وغير ذلك بحسب الاتباع.

قوله: (محمد سيد خلق الله): هذا بيان لما وقع عليه الذي، وسمى محمدًا الكثرة (حمده)<sup>(٤)</sup> الله، أو لكتمة حمد الناس إياه.

والسيد [هو]<sup>(٥)</sup> المالك والمصلح، وأصله سيودُ، فقلب التاء وآدمت الياء في الياء.

قوله: (خَلَقَ اللَّهُ): مصدر بمعنى اسم المفعول، أي مخلوقات الله، فهو أعم، سواء كان نبياً أو مالكاً، أو غير ذلك.

قوله: (وآلَهُ): اختلفوا في آلِهِ، وما جاء في ذلك أنهم أولاد علي، وأولاد عقيل، وأولاد جعفر، وأولاد العباس، وغير ذلك من الأقوال.

الشيخ لم يقل ﷺ: «وصحبه كما قال غيره، ولعله ذهب على قول من قال: آلَهُ عام، يشمل آلَهُ و أصحابه، ولم أُسألَه عنه» انتهى.

(١) الحج: ٥٤.

(٢) ساقطة من (ق).

(٣) في (س): إما بالقول أو بالفعل فقط.

(٤) في (ق)، و(ت): حمد.

(٥) ساقط من (س)، و(ق)، و(ت).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قوله: (العلا): قال شيخنا أبو الحسن: سألت الشيخ عنه، فقلت له: ولو لم تقل كما قال الخراز<sup>(١)</sup>: ذوي العلا بفتح العين، فقال لي: ما لنا نقصر المدود اضطراراً، لأن المفتوح العين مدود، والمضموم العين مقصور، فلا حاجة إلى قصر المدود ضرورة انتهي.

قوله: (ذوي العلا): فالعلا وصف لمحذوف أي المنازل العلا، (والجاه) هو عظمة القدر، فحمد الله وصلى على نبيه (وآلها)<sup>(٢)</sup>.

الإعراب: (الحمد): مبتدأ و (للإله) (خبره)<sup>(٣)</sup>، و (والصلة) مبتدأ، و (على الذي) خبره، و (اقتدي) ماض، وبه متعلقه، و (المدح) فاعل، والجملة صلة، و (محمد) بدل من الذي أو عطف بيان، و (سيدي) نعت لمحمد، و (خلق) مصدر مضاف إلى الفاعل، (وآلها) عطف على الذي، أو على محمد بِعَيْنِهِ.

واختلفوا في أصل آله، فقيل: أهل، وقيل أول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، و (ذوي): نعت لآل، و (العلا): وصف لمحذوف كما تقدم، (والجاه): عطف على العلا، وهي جمع علياً، والله أعلم، ثم قال بِعَيْنِهِ:

**دُونَكَ عَشْرَ طُرُقَ لِتَافِعٍ      تَنْشُرُ طَيِّ الدُّرَرِ اللَّوَامِعِ  
طَرِيقَ الْأَزْرَقِ وَعَبْدَ الصَّمَدِ      عَنْ وَرْشِهِمْ وَالْأَسْدِيِّ بِسَنِدٍ [١ / ب]**

قوله: دونك اسم فعل بمعنى خذ، أي خذ عشرة طرق لتفاع، ويقال: عشرة بالباء، لأن (الطريقة تذكر ويتؤثر)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن عبد الله الأموي الشريسي، المعروف بالخراز، ينتهي نسبه إلى أموي الأندلس، توفي سنة ٧١٨ هـ. (غاية النهاية ٣٧٢ / ٣، ٣٣٩٨، سلوة الأنفاس ٢ / ١٢٨، تر: ٥٣٨، القراء والقراءات بالغرب، ص: ٣٥).

(٢) في (ق): وعلى آله.

(٣) في (ق): خبر.

(٤) في (ق): الطريق يذكر ويؤثر.

قال [الجعبري]<sup>(١)</sup>: «(اصطلاح)<sup>(٢)</sup> القراء: (كل)<sup>(٤)</sup> من قرأ على الشيخ، كورش، وقالون يقال [فيه]<sup>(٥)</sup>: رواية، وكل من أخذ عنها يقال فيه: طريق»<sup>(٦)</sup> انتهى. قوله: (لنافع): [هو]<sup>(٧)</sup> أحد القراء السبعة، وأخذ عنه (أناس)<sup>(٨)</sup> كثيرون، والمشهور عنه هؤلاء الأربع.

قال الداني<sup>(٩)</sup>: في المنبهة<sup>(١٠)</sup>:

إِمَّنْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ إِسْحَاقُ  
وَمِثْلُهُ ثَلَاثَةُ حُذَافُ  
وَرَشْ وَقَالُونُ وَإِسْمَاعِيلُ  
وَكُلُّهُمْ مُؤْمِنُ جَلِيلُ

قوله: (نشر): أي تبسيط . [ قوله]<sup>(١١)</sup> (طي): مصدر بمعنى اسم المفعول، أي

(١) ساقط من (ق).

(٢) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، الشيخ الإمام العلامة ذو الفنون شيخ القراء، برهان الدين الجعبري الشافعي، توفي سنة ٧٣٢ هـ. (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهببي، ص: ٣٩٧، تر: ٣، فوات الوفيات لمحمد بن شاكر ١/٣٩، تر: ١١، غایة النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/٢١، تر: ٨٤).

(٣) في (ق)، و(ت): واصطلاح.

(٤) في (ق): أن كل.

(٥) سقط من (ق).

(٦) نقله المؤلف بتصرف. (كتز المعاني، في شرح حرز الأماني، ووجه التهاني للجعبري ٢/٩٨).

(٧) سقط من (ق).

(٨) في (ق): الناس.

(٩) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الأموي، مولاهم القرطبي، المعروف بالصيرفي الداني، توفي سنة ٤٤٤ هـ. (جذوة المقتبس، ص: ٢٨٦، الصلة لابن بشكوال ٢/٤٠٥، الوافي بالوفيات للصفدي ٢٠/٢٠، تر: ٢١).

(١٠) المسماة: الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة، وأصول القراءات وعقيد الديانات بالتجويد والدلائل، ص: ١٢٦.

[www.kitabosunnat.com](http://www.kitabosunnat.com)

(١١) زيادة من (ق).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

مطوي، وكني بذلك (عن ما كان مخفى)<sup>(١)</sup> في الدرر من الأحكام، وما كان كامناً هنالك. قوله: (الدرر اللوامع): هذا اسم لكتاب ابن بري<sup>(٢)</sup>.

والدرر: جمع درة، واللوامع جمع لامعة، أي النظيفة التي لا كدر فيها. أخبر بِعَلَّةَ اللَّهِ أن كتابه [هذا]<sup>(٣)</sup> يسّط لك ويبين ما كان مطويًا في الدرر من المعانى.

قوله: (نشر): نسب النشر إلى العشر، والعشرة (هي)<sup>(٤)</sup> المطوية في الدرر؛ بل الناشر لها - أعني العشر - إنما هو نظمها، اللهم إلا أن يقال هو على حذف مضاف، أي نظم عشر، يقال: لو أراد (فذلك)<sup>(٥)</sup>، لقال: ينشر بالياء المثناة من أسفل، لأنه مذكر، يقال: اكتسب التائث من عشر؛ لأنه مضاف إليه، والله أعلم، تأمله.

قوله: (طريق الأزرق وعبد الصمد): أخذ بيّن (الطرق بِعَلَّةَ اللَّهِ المتقدمة)<sup>(٦)</sup>، فبدأ بورش<sup>(٧)</sup> من طريق الأزرق؛ لأن أكثر قراءة أهل المغرب بها، والأزرق لقب له، وكنيته أبو يعقوب، واسمها يوسف<sup>(٨)</sup>، قرأ على ورش مشافهة، والآخر

---

بالتجويد والدلّات، ص: ١٢٦.

(١) في (ق)، و(ت): عما كان مخفياً.

(٢) هو علي بن محمد بن علي بن الحسن التازري الرباطي، الشهير بابن بري، والرباط نسبة إلى رباط نازرة، توفي سنة ٧٧١هـ. (كتاب المحتاج / ١-٣٤٦-٣٤٧، تر: ٣٥١، الأعلام للزركلي / ٥، القراء والقراءات بال المغرب، ص: ٢٢-٢٣).

(٣) ساقط من (ق).

(٤) في (ق): هم.

(٥) في (ق): ذلك.

(٦) في (ق): أخذ بيّن بِعَلَّةَ اللَّهِ طريق المتقدم.

(٧) هو عثمان بن سعيد ورش المصري، شيخ القراء والمحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، توفي سنة ٩٧٠هـ. (اليسير للداني، ص: ٤، الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، ص: ١١، تر: ٢٠٩٠، معرفة القراء / ١-٩١، تر: ٩، غایة النهاية / ١-٥٠٢، تر: ٢٠٩٠).

(٨) هو يوسف بن عمرو بن يسار المديني، ثم المصري، لزم ورشًا مدة طويلة، وأنفق عليه الأداء، =

[هو]<sup>(١)</sup> عبد الصمد، عبد الصمد اسمه ولقبه العتيق<sup>(٢)</sup>، ولم أر (كنيته)<sup>(٣)</sup>.

وحدثنا أبو الحسن علي بن عيسى أنه ولد عبد الرحمن بن القاسم الفقيه، فكان له ولدان: أحدهما هذا، والآخر كان صالحًا ورعاً.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «حدثنا عبد الصمد بن عبد الرحمن» انتهى. ولعل هذا يشهد لما حدثنا به شيخنا. وانظر الجعبري<sup>(٥)</sup>.

قوله: (عن ورثهم): يعني مشافهة بدليل ما بعده. وورث هذا هو الذي روى عن نافع. واسمه عثمان، ولقبه ورش، وكنيته أبو سعيد؛ وقد ذكر ذلك كله في الدرر.

قوله: (والأسدي بسند) أي لم يأخذ عن ورش مشافهة؛ والأسماء هذا هو الأصبهاني، واسمه محمد بن عبد الرحيم<sup>(٦)</sup>.

وحدثنا شيخنا المتقدم عن شيخه ناظم هذا الكتاب أن الأصبهاني فيه اثنبي عشرة لغة. الباء فيها الحركة الثلاث مع كسر الهمزة وفتحها، ولم يظهر لنا منها إلا

---

= وتصدر للإقراء، توفي في حدود الأربعين ومائتين. (معرفة القراء الكبار، على الطبقات والأعصار ١/٢٧٣-٢٧٤، تر: ١١، غاية النهاية في طبقات القراء ٣٤٩/٢، تر: ٣٩٣٤). كلاما للإمام الذهبي).

(١) زيادة من (ق).

(٢) هو عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم العتيق، أبو الأزهر المصري، راو مشهور بالقراءة، أخذ القراءة عرضاً عن ورش، توفي سنة ٢٣١ هـ. (معرفة القراء ١/١٠٧، تر: ٧). (٣) في (س): كنية.

(٤) في اختلاف الرواية عن نافع ص: ٣٨.

(٥) هو الإمام العلامة المقرئ اللغوي الأديب، برهان الدين أبو محمد إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الربعي الجعبري الخليلي السلفي، توفي سنة ٧٣٢ هـ. (معرفة القراء ٣/١٤٦٤-١٤٦٣، تر: ١١٧٣، مرآة الجنان، وعبرة اليقظان للباباني ٤/٢١٥).

(٦) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني ، توفي سنة. (معرفة القراء ١/١٣٥، تر: ٧).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

هذه الستة التي ذكر، (وأبى ث) <sup>(١)</sup> على الباقي، والأسدى هو نسبة. قوله: (بسند) لم يذكر السنن كما ذكره عن إسماعيل، (والذين) <sup>(٢)</sup> روى عنهم. قال في التعريف <sup>(٣)</sup>: «وأخبرني أنه قرأ على جماعة، منهم: مواس بن سهل، وقرأ مواس على يونس بن عبد الأعلى، وعلى داود بن أبي طيبة، وقرأ على ورش». انتهى . فعلى هذا بيته وبين ورش اثنان.

قلتُ: ولو ذكر هما الشيخ لقال:

عن شيخه موَّاس قل عن يونس      مع الرضي داود عن ورش احبس  
 (أكمل) <sup>(٤)</sup> سنده. حدثني شيخنا أنه قدم ليقرأ على ورش فوجده قد مات، فقرأ على من ذكر.

الإعراب: (دُونَكَ): اسم فعل بمعنى خذْ، و(عَشْرَ) مفعوله، و(لِتَافِعَ) نعت لطرق، و(تَنْشُرُ): مضارع، و(طَيِّ) (مفعوله) <sup>(٥)</sup>، وهو مصدر بمعنى المفعول، والجملة في محل نصب على الحال من عشر، و(اللَّوَامِعَ) نعت للدرر. قوله: (طَرِيقُ الأَزْرَقِ) وما بعده بدل [٢/أ] من (عَشْرَ طَرِيقٍ) [وهو] <sup>(٦)</sup> بدل المفصل من الجمل، (وَعَبْدُ الصَّمَدِ) عطف على الأزرق.

(قوله) <sup>(٧)</sup> (عَنْ وَرْشِهِمْ) حال (من طريق، والباء والميم للقراء) <sup>(٨)</sup>، (وَالْأَسَدِي) عطف على الأزرق، و(بسند) حال من الأسدى، أي آخذ بسند، والله أعلم.

(١) في (ق)، و(ت): والبحث.

(٢) في (ق): والذي.

(٣) للداني، ص: ٣٩.

(٤) في (س): لكل.

(٥) في (ق)، و(ت): مفعول له..

(٦) ساقط من (ق)

(٧) في (ق)، و(ت): قوله.

(٨) في (ق): من الماء والميم من طريق للقراء.

ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

**وَالْمَرْوَزِيُّ وَأَحْمَدُ الْحُلَوَانِيُّ وَالْقَاضِي عَنْ قَالُونَ ذِي الْإِنْقَانِ**

أخبر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن هؤلاء الثلاثة أخذوا عن قالون، وهو عيسى بن ميناء بالمد والقصر .  
 أما (المرزوقي) فاسمها محمد بن هارون (المرزوقي)<sup>(١)</sup>، منسوب إلى (مرزوقة)<sup>(٢)</sup> ،  
 (وزادوا)<sup>(٣)</sup> الياء في النسب، وهو من تغييرات النسب، وأبو نشيط كنيته<sup>(٤)</sup> .  
 (وأحمد الحلواني) هو الثاني، وهو (أحمد)<sup>(٥)</sup> بن يزيد، والحلواني نسيبه<sup>(٦)</sup> ، وهو  
 منسوب إلى حلوان. انظر هل هي قبيلة أو بلد<sup>(٧)</sup>؟ لم أستحضره الآن.  
 (والقاضي) [اسمها]<sup>(٨)</sup> إسماعيل، وحدثنا شيخنا [أبو الحسن]<sup>(٩)</sup> علي بن عيسى  
 الراشدي أن إسماعيل هذا هو الفقيه الذي ينقل عنه أهل المذهب .  
 وقال أيضاً: (إن قاعدة الشيخ في هذا الكتاب إذا أطلق أحمد، والقاضي ما يريد  
 بها إلا الحلواني والقاضي هذا. وأما غيرهما (فيقيده)<sup>(١٠)</sup>. انتهى.

(١) في (ق)، و(ت): والمرزوقي .

(٢) في (س): مروزة .

(٣) في (ق): وزاده .

(٤) هو أبو نشيط محمد بن هارون المرزوقي، المقرئ، قرأ على قالون، وهو من أصحابه، توفي سنة ٢٥٨هـ. (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٧/٨، تر: ٥٢٥، معرفة القراء ٤٣٨/١، تر: ٤٣٨). (١٦٣).

(٥) في (ق): محمد .

(٦) هو أحد بن يزيد الحلواني، أبو الحسن المقرئ، كان ثبّتاً في رواية قالون وهشام، توفي سنة ٢٥٠هـ. (معرفة القراء ١٢٩/١، تر: ٤٣، الميزان ١٦/١، تر: ٦٦٦، غاية النهاية ١٤٩/١، تر: ٦٩٧).

(٧) تفصيل ذلك ينظر في معجم البلدان لياقوت الحموي ٢٩٠-٢٩٤ .

(٨) ساقط من (ق) .

(٩) زيادة من (س)، و(ق)، و(ت) .

(١٠) في (ق)، و(ت): يقيده، وفي (س): يقيد .

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

و(قالون) [قد]<sup>(١)</sup> تقدم ذكره، وهو مبسوط في (شراح)<sup>(٢)</sup> الدرر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ذِي الْإِتْقَانَ) أي ذي الإحکام، والمتقن هو المحکم للأشياء، العالم بها وبأحوالها.

الإعراب: (وَالْمُرْوَزِي) معطوف على طريق الأزرق (وعلى)<sup>(٤)</sup> حذف مضاف، أي وطريق المروزي، (وَأَحْمَدُ الْخُلُوَّاَنِي وَالْقَاضِي) عطف على المروزي، و(عَنْ قَالُونَ) حال من المضاف المحدوف، و(ذِي الْإِتْقَانِ) حال من قالون، وقالون لا ينصرف، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

ثُمَّ عَنْ إِسْحَاقَ طَرِيقَةَ ابْنِهِ وَنَجْلِ سَعْدَانَ إِمَامِ فَنَّـيـ

أخبر [رحمه الله]<sup>(٥)</sup> أن هذين الشيفيين أيضاً أخذَا عن إسحاق المسيبي الشيفي، ويجوز في يائِه الفتح والكسر. وأما الذي عند المحدثين فليس فيه إلا الكسر. انتهى. ورأيته في نسخة عتيقة من التعريف مضبوطاً بفتح الياء، وولده هذا اسمه محمد؛ فرأأ على أبيه مشافهة، وكذلك صاحبه. [قوله]<sup>(٦)</sup> (ونجل سعدان) أي ولد سعدان. والنجل الولد، واسمُه محمد بن سعدان<sup>(٧)</sup>.

قوله: (إمام فنه) الإمام المقدم، والفن واحد الفنون، وهو نوع من العلوم، والمراد

(١) ناقص من (س).

(٢) في الأصل: سراج وهو خطأ، والمثبت من (ق)، و(ت)، و(س).

(٣) المسمى: «كتاب القصد النافع، لبغية الناشئ والبارع، على الدرر اللوامع، في مقرئ الإمام نافع لابن بري» شرح الإمام محمد بن إبراهيم الشريشي، المعروف بالخراز، ص: ٦١-٦٦.

(٤) في (س)، و(ق)، و(ت): على.

(٥) ناقصة من (س).

(٦) زيادة من (ق).

(٧) هو محمد بن عدان الكوفي، النحو المقرئ، الضرير، توفي سنة ٢١٣هـ. (معرفة القراء ٢١٧، غایة النهاية ٢/١٤٣).

بـه هنا النحو. (حدثنا)<sup>(١)</sup> شيخنا أنه كان عالماً بعلم النحو والأدب.

قلت: وقد نقل عنه المرادي في مواضع.

الإعراب: (ثُمَّ): حرف عطف، وليس (المهملة)<sup>(٢)</sup>، وإنما هي لترتيب الأخبار.  
 و(عَنْ إِسْحَاقَ): حال من الطريقة، مقدم عليه، وإنما قدمه؛ لأن الضمير الذي  
 أضيف إليه ابن يعود عليه، فلو أخَرَه لكان أعاد الضمير على متاخر لفظاً ورتبة؛ لأن  
 (رتبة)<sup>(٣)</sup> الحال التأخير. و(طَرِيقَةً) بالنصب عطف على طريق الأولى. (وَنَجَلَ  
 سَعْدَانَ): عطف على ابنه، و(سَعْدَانَ): لا ينصرف لزيادة (الثنو والألف)<sup>(٤)</sup>  
 والعلمية. و(إِمَامٍ فَنِيهِ): نعت لنجل سعدان، [وليس هو نعت لسعدان]<sup>(٥)</sup>  
 وإضافة). (الفن إلىه لأجل علمه به، فكأنه له، والإضافة تقع بأدنى سبب، [والله  
 أعلم]<sup>(٦)</sup>، ثم قال بِحَلْقَةٍ: [٢/ ب]

وَسَنَدُ ابْنِ فَرَحِ الْمُفَسِّرِ      وَنَجْلٌ عَبْدُوسٌ عَنْ ابْنِ جَعْفَرٍ  
 بِيَنْهَا وَبَيْنَهُ الدُّورِيُّ      وَمَنْ سَوَى وَرْشِهِمْ حَرْمَيُّ  
 أخبر بِحَلْقَةٍ أن هذين الإمامين أخذَا عن إسماعيل بن جعفر<sup>(٨)</sup> (بإسناد)<sup>(٩)</sup> لا

(١) في (ق): وحدثنا.

(٢) في (س)، و(ق)، و(ت): للمهملة.

(٣) في (س)، و(ق)، و(ت): مرتبة.

(٤) في (ق)، و(ت): الألف والثنو.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، والمثبت من (س)، و(ق)، و(ت).

(٦) في (س)، و(ت): وأضاف.

(٧) سقط من (س).

(٨) هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني، توفي سنة ١٨٠ هـ. (تمذيب الكمال في أسماء الرجال للمرزي ٣/٥٦، تر: ٤٣٣، معرفة القراء ١/٨٧، تر: ١٧، غایة النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ١/١٦٣، تر: ٧٥٨).

(٩) في (س): بإسناده.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

مشافهه، وهو أَحْمَدُ بْنُ فَرْجٍ<sup>(١)</sup>، وَلَمْ أَقْفَ عَلَى كُنْتِيَّةِ، (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدُوْسِ)<sup>(٢)</sup>  
كُنْتِيَّةِ أَبْوَ الزُّعْرَاءِ<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكره الشيخ<sup>(٤)</sup> بكنيته في باب الإظهار والإدغام في قوله: والأصبهاني وأبو  
الزعراء. في ذاتها.

قوله: (عن ابن جعفر) هو إسماعيل بن جعفر الأننصاري. قوله: (بينهما وبينه  
الدوري) [يَبْيَنُ<sup>(٥)</sup> به الواسطة التي بينهما وبين الشيخ، فهما أخذَا عن الدوري]<sup>(٦)</sup>،  
والدوري أخذ عن إسماعيل مشافهه.

وحدثنا شيخنا الإمام أبو الحسن علي [بن عيسى]<sup>(٧)</sup> أنه هو الذي أخذ عن  
البصري والكسائي من السبعة.

قال في التعريف<sup>(٨)</sup>: «وقال: قرأت على أَحْمَدَ بْنَ فَرْجٍ»، وقال: قرأت على  
الدوري، وقال: قرأت على إسماعيل، وقال: قرأت على نافع» انتهى.

(١) هو أَحْمَدُ بْنُ فَرْجٍ بالحاء المهملة بن جبريل البغدادي الفرير المقرئ، المفسر، توفي سنة ٣٠٣ هـ.  
(معرفة القراء ١ / ١٣٨، تر: ١٤، غاية النهاية ١ / ٩٥، تر: ٤٣٧).

(٢) في (ق)، و(ت): ونجل عبدوس.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبدوس البغدادي، من جلة أهل الأداء وحذاقتهم، توفي سنة بضع  
وثلاثين ومائتين. (معرفة القراء، ص: ١٣٨، تر: ١٣، غاية النهاية ١ / ٣٧٣ - ٣٧٤، تر:  
١٥٨٩).

(٤) أبي ابن غازوي ~~جبل~~ في أرجوزته.

(٥) ساقط من (ق).

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).

(٧) ناقص من (س)، و(ق).

(٨) للداني، ص: ٢٧.

(٩) هكذا في الأصل، والصواب: فرج بالحاء المهملة. (معرفة القراء ١ / ١٣٨، تر: ١٤).

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: «وَقَرَأْتُ عَلَى أَبِي الزُّعْرَاءِ، وَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الدُّورِيِّ، وَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى إِسْمَاعِيلَ، وَقَالَ: قَرَأْتُ عَلَى نَافِعٍ» انتهى.

قوله: (وَمِنْ سَوَى وَرْشَهُمْ حَرْمِي) أَخْذَ بِحَكْمِ اللَّهِ بَيْنَ قَوَاعِدِهِ وَاصْطَلَاحِهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَسَبَ الْحُكْمَ لِحَرْمِيِّ، تَعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ غَيْرَ وَرْشَ، (وَهُوَ)<sup>(٢)</sup> قَالُونَ مِنْ جَمِيعِ طَرْقَةِ، وَإِسْمَاعِيلُ كَذَلِكُ، وَإِسْحَاقُ [كَذَلِكُ]<sup>(٣)</sup>، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>: «وَالْخَلْفُ لِلْحَرْمِيِّ فِي آتَانِيِّ»، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «..... قَدْ دَخَلَ \* \* \* حَرْمِيِّهِمْ فِي ذِي اثْنَيْنِ [فِي صَلَا]<sup>(٥)</sup>»، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

الإعراب: (وَسَنَدُ مُبْتَدَأ، وَالْمُفَسَّرُ بَدْلُ مِنْ أَبْنَ فَرَحٍ، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ، (وَنَجْلِيلٌ [عَبْدُوْسِ]<sup>(٦)</sup> عَطْفٌ عَلَى أَبْنَ فَرَحٍ، وَ(عَنْ أَبْنَ جَعْفَرٍ) خَبْرٌ، وَ(الْدُّورِيُّ مُبْتَدَأ، وَ(بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ) خَبْرٌ، (وَمَنْ سَوَى وَرْشَهُمْ): مُبْتَدَأ، وَمِنْ مُوْصَلَةٍ، وَ(سَوَى) صَلَتْهَا، وَ(حَرْمِيُّ): خَبْرٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ بِحَكْمِ اللَّهِ:

جِئْتُ بِهَا تُزْرِي بِسَرَوْضِ الزَّهْرِ سَمِّيَّهَا لَمَّا جَرَتْ بِفَكِيرِي  
تَفَصِّيلَ عِقْدِ دُرَرِ أَبْنِ بَسَرِي فِي نَشْرِ طُرْقِ الْمُلَيِّنِ الْعَشِيرِ

أخبر بِحَكْمِ اللَّهِ أَنَّهُ أَتَى بِنَظَمِهِ هَذَا يَزْرِي بِهَا ذَكْرَهُ، قَوْلُهُ: (تُزْرِي): تَحْقِرُ، يَقَالُ: أَزَارَهُ إِذَا أَحْقَرَهُ، وَكَانَ لَا يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ، وَتَهْكِمُ بِهِ، وَالرُّوضُ (وَالبِسْتَان)<sup>(٧)</sup>، وَالزَّهْرُ هُوَ النَّوَارُ أَيْ تَحْقِرُ (بِسْتَان)<sup>(٨)</sup> النَّوَارُ. وَحَدَّثَنَا شِيخُنَا أَبُو الْحَسْنِ عَلِيُّ بْنُ عَيْسَى، عَنْ

(١) يعني الداني في التعريف، ص: ٢٥-٢٦.

(٢) في (س)، و(ق): وهم.

(٣) ساقطة من (ق).

(٤) أبي بن غازلي في نظميه.

(٥) ساقطة من (س)، و(ق)، و(ت).

(٦) ساقطة من (س)، و(ق)، و(ت).

(٧) في (س)، و(ق)، و(ت): البستان.

(٨) في (س)، و(ق): بستان.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

شيخه ناظم هذا الكتاب أنه قال: أنا فضلت كتابي هذا على الربع، ولم أفضلها على الكتب، كما قال الحصري<sup>(١)</sup>: «على كل خاقانية [قبلها]»<sup>(٢)</sup> ترزي» انتهى.

قوله: (سميتها) أي علمتها؛ لأن التسمية هي العلامة التي يمتاز بها المسمى، والهاء لقصيدة، وإن كان لم يتقدم لها ذكر؛ لأن النظم (دل)<sup>(٣)</sup> عليها.

قوله: (بفكري) الفكر هو جولان النفس في المعلومات؛ أي لما وقعت بخاطري.

قوله: (تفصيل عِقد درر ابن بري) (أي تميز)<sup>(٤)</sup> تبين. والعِقد بكسر العين كذا يقال لغير المشهود فيه. وأما العِقد المشهود فيه يقال (فتح العين خاصة)<sup>(٥)</sup>. و(الدرر) جمع درة، و(ابن بري) هو ناظم هذا الكتاب بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قوله: (في نشر طرق المدني العشر): والنشر البسط، وطرق جمع طريق، وسكن ضرورة (تحفيف)<sup>(٦)</sup> كرسل (ورُسْلٍ)<sup>(٧)</sup> [٣/أ] و[المدنى] نافع، و[العشر]<sup>(٨)</sup> أي العشرة.

الإعراب: (جِئْتُ): ماضٍ، وفاعله، و(بِهَا) مفعول بجئتُ، والباء للتعدية، و(تَزْرِي): مضارع، والجملة حال من المجرور، و(بِرَوْضٍ) متعلقه، و(الزَّهْرِ)

(١) في القصيدة الحصرية، ص: ٤.

فجئت بها فهرية حصرية على كل خاقانية قبلها تزري

(القصيدة الحصرية، ص: ٤).

(٢) ساقطة من (ق). وفي (س): خائنة، وهو خطأ.

(٣) في (ق): دالٌ.

(٤) في (ق): تفصيل. وفي (ت): تميز.

(٥) في (ق): بالفتح خاصة.

(٦) في (ق): للتحفيف. وفي (ت): تحفيقاً، وفي (س): وتحفيف.

(٧) في (س)، و(ق)، و(ت): رسول.

(٨) ساقطة من الأصل، والمثبت من (س)، و(ق)، و(ت)

مضاف إليه، و(سَمِّيَتْهَا) فعل ماضٍ وفاعله، و(هَا): مفعول أول بـ(سَمِّيَتْهَا)، و(تَفْصِيل) مفعول ثانٍ. (لَمَّا جَرَتْ بِفُكْرِي) جملة (متعرضة)<sup>(١)</sup> بين المفعولين، وفي نَشِرٍ حال من المفعول الأول، و(الْعَشَرِ) نعت لطرق، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

فَأَكُلُّ إِنْ سَكَتْ فِيهَا أَطْلَقَأَوْ عَمَّ أَوْ عَزَالَهُ كَاتَفَقَأ

أُخْبَرَ ﷺ أَنَّهُ إِذَا أَطْلَقَ الْحُكْمَ فِي الدَّرْرِ وَلَمْ يَقِيدْ (بِواحدٍ)<sup>(٢)</sup>، وَسَكَتْ هُوَ عَنْ تَحْصِيصِ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَنَّهُ لِلْعَشْرَةِ، مَثَلُ ذَلِكَ: [قُولُهُ]<sup>(٣)</sup>: «ثُمَّ إِذَا (اخْتَلَفُتَا)<sup>(٤)</sup> وَانْفَتَحَتْ» ... إِلَنْحٌ، وَكَذَلِكَ قُولُهُ أَيْضًا: «وَمَدًّا لِلساكِنِ فِي الْفَوَاتِحِ لَا (عَيْنٌ وَلَا غَيْرُهَا)<sup>(٥)</sup> الْحُكْمُ لِلْعَشْرَةِ، وَكَذَلِكَ: «وَأَبْدَلَ هَمْزَ وَصْلَ الْلَّامِ» وَشَبَهَ ذَلِكَ، فَالْحُكْمُ لِلْعَشْرَةِ، [وَالْآخَرُ]<sup>(٦)</sup> لَمْ يَطْلُقْ، وَلَكِنَّهُ (يَعْمَلُ)<sup>(٧)</sup> نَحْوَ: «وَكُلُّهُمْ يَقْفَ بِالإِسْكَانِ»<sup>(٨)</sup>، وَقُولُهُ: «وَلَا خَلَافٌ عِنْدِ ذِي قِرَاءَةٍ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَالْحُكْمُ عَامٌ لِلْعَشْرَةِ.

الآخر إذا عزَّ اللهُ أَيْ لِنَافِعٍ نَحْوَ [قُولُهُ]<sup>(٩)</sup>: [«وَنَقْلُوا النَّافِعَ مِنْ قُوَّلًا»]، فَالْحُكْمُ أَيْضًا لِلْعَشْرَةِ<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (س)، و(ق)، و(ت): متعرضة.

(٢) في (ت): واحد، وهو خطأ.

(٣) زيادة من (ق).

(٤) في (س): اختلفت، وفي (ت): اختلفا.

(٥) في (س)، (ق)، و (ت): غير ولا غيرها.

(٦) (ت): الآخر.

(٧) في (س): عمّ.

(٨) ما بين المعقودتين ساقط من (ق).

(٩) ساقط من الأصل، والمبث من (س)، و(ق)، و(ت).

(١٠) ما بين المعقودتين ساقط من (ق).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(وأما قوله)<sup>(١)</sup>: فنافع سهل أخرى الممتنين، وكذلك: «فنافع يقصر يرضه قضي» فلم يسكت فيها، فإنه ذكره بعد.

(والآخر)<sup>(٢)</sup> لم يناسب لفافع، ولكن نسبة لورش وقالون معاً، وهو قوله: (كائفقا)، وذلك نحو قوله: (واتفقا بعد عن الإمام)، وكذلك: (وأظهرنا نحيف)، فالحكم أيضاً للجميع.

وأما قوله: (ويظهر أن هل وبل للظاء)، فلم يسكت [عنه]<sup>(٣)</sup>، فإنه بينه بعد في الإظهار والإدغام، فكأنه يقول: إن وجد في كلامه في الدرر مثل [هذا]<sup>(٤)</sup>، ولم (نخصه)<sup>(٥)</sup> [لك]<sup>(٦)</sup> بخلاف، أو بعض دون بعض (فاحمله)<sup>(٧)</sup> للجميع، وإن كان يخالف فيه، فإننا نبينه لك.

قوله: (كائفقا) هذا تشبيه وإعطاء حكم، ولا يختص ذلك بلفظ (اتفاقا)؛ بل وكذلك: ، أظهرها حيث (نسب)<sup>(٨)</sup> الحكم لورش وقالون معاً كما مثلت لك.

الإعراب: قوله: (فَالْكُلُّ) مبتدأ، وأدخل (الـ) على كل، و(الـ) لا تدخل في الكلام على كل ولا بعض، و(إِنْ) شرط و(سَكَّتْ) فعل الشرط، و(فِيهَا) جار ومحرر، ومتصل بسكت، و(مَا) موصولة، و(أَطْلَقَ) صلتها، وفاعل أطلق ضمير عائد على ابن بري؛ لأنـه قدمـه، والعائد على مذوفـ، أي أطلقـه، (أَوْ عَمَّ) عطف على

(١) في (ق): قوله.

(٢) في (ق)، و(ت): الآخر.

(٣) ساقط من (ق).

(٤) ساقط من (ق).

(٥) في (ق): يخصـه.

(٦) سقط من (ت).

(٧) في (ق): فاجعلـه.

(٨) في (ق): نسبـا.

أطلق، وكذلك ما بعده، والباء في (لَهُ) لنافع، وهو متعلق بعزا، و(كَانَفَقَا) حال من ضمير ما، أي حال كونه: (كَاتَفَقَا)، وجواب الشرط محنوف دلّ عليه ما قبله.

والشرط وجوابه خبر (عن المبتدأ)<sup>(١)</sup>، والله أعلم، ثم قال بن حذفة:

وَوَاحِدٌ مِنْ كُلَّ طُرْقِهِ اُنْفَرَدٌ      إِنْ خَصَّهُ، وَلَمْ أَخَالِفْ مَا اعْتَمَدْ

آخر رحمة الله [تعالى]<sup>(٢)</sup> أنه إذا ذكر في الدرر واحداً، إنما قالون (أو ورشا)<sup>(٣)</sup>،

فحكمه عام في جميع طرقه، نحو قوله: ([وصل]<sup>(٤)</sup> ورش ضم ميم الجمع). ونحوه:

(أبدل ورش كل فاء سكت)، قوله: (حركة الهمز لورش تنتقل)، إلى غير ذلك،

ونحو<sup>(٥)</sup> أيضاً: (واقصر لقالون يؤده [معا]<sup>(٦)</sup>، فالحكم (جميع)<sup>(٧)</sup> (طريق)<sup>(٨)</sup>، لكن

ذلك [إن]<sup>(٩)</sup> لم يخالفه فيها ذكر، وسكت عنه.

وأما إن كان من يخالفه من الطرق فإنه لا يسكت. ومثال المخالفة: قوله:

(وهمزوا الواو لقالون)، فإنه لم يسكت عنه؛ لأن الواسطي<sup>(١٠)</sup> [٣/ ب] خالف فيه وذكره بعد، وكذلك قوله<sup>(١١)</sup>: (وسهل الأولى لقالون)، فإنه ذكر الخلاف عن

(١) في (ت): للمبتدأ.

(٢) زيادة من (ق).

(٣) في (ت): وإما ورش. وفي (ق): أو ورش.

(٤) سقط من (ق).

(٥) في (ق)، و(ت): ونحوه.

(٦) ساقطة من (ق).

(٧) في (ق): في جميع.

(٨) في (س): طرقوهم.

(٩) زيادة من (ق).

(١٠) هو محمد بن عمرو بن عون بن أوس بن الجعد، أبو عون الواسطي، مقرئ محدث مشهور، توفي قبل السبعين ومائتين . (غاية النهاية ٢٢١ / ٢).

(١١) أي الشيخ ابن غازي بن حذفة.

الحلواني فيه، وإنه كورش.

(وقوله)<sup>(١)</sup>: وكلها سكنها قالون) إلى غير ذلك [مما]<sup>(٢)</sup> يتبيّن بعد إن شاء الله تعالى، وكذلك ورش، وإنها ذكر [هذا]<sup>(٣)</sup>[٤] ليعلمك أن كلامه في الدرر شامل للجميع، ولا تحتاج إلى غيره من الكتب كالتنمي<sup>(٥)</sup>.

الإعراب: و(واحدُ) الواو حرف عطف، و(واحدُ) مبتدأ على حذف مضاف، أي وحكم واحد، [أو المبتدأ]<sup>(٦)</sup> والمسوغ له التنويع، و(منْ كُلَّ طُرُق)<sup>(٧)</sup> خبر، و(منْ) بمعنى في، (كقوله)<sup>(٨)</sup>[تعالى]<sup>(٩)</sup>: (منْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) أي في يوم الجمعة. والتقدير [أي]<sup>(١٠)</sup> عام في كل طرقه.

وقوله: (انفرد) صفة لواحد، لكن أخره عن الخبر، فقد فصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وهو الخبر، والأظهر أنه حال من واحد.

وهذا البيت مصغر<sup>(١١)</sup> وقد (أصلحناه بيـت)<sup>(١٢)</sup> آخر، وهو: (وواحد في كل

(١) في (ق): قوله.

(٢) ناقصة من (ق).

(٣) في (ت): ذلك.

(٤) ساقطة من (ق).

(٥) هو محمد بن علي بن إبراهيم، الشهير بالصفار المراكشي، توفي سنة ٧٦١ هـ. (نيل الابهاج، ص: ٤٢٧ - ٤٢٨، تر: ٥٥١، كفاية المحتاج ٢/ ٦٧ - ٦٨، تر: ٤٧٣، سلوة الأنفاس ٣/ ٣٤٨، تر: ١٣٢٨).

(٦) زيادة من (ق). وفي (س)، و(ت): أو مبتدأ.

(٧) في (ق): وطرقه.

(٨) في (س): قوله.

(٩) ساقط من (ق).

(١٠) ساقط من (ق).

(١١) في (ت)، و(ت). مقصـر ، و(ق): مقصـور.

(١٢) في (ق): أصلحناه بيـتـاً.

طرقه سرًا). ولو قال الشيخ كذا لخرج من [هذا]<sup>(١)</sup> (التصغير)<sup>(٢)</sup>. [فافهمه]<sup>(٣)</sup>، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِكَتِهِ:

وَإِنْ عَزَّ الْوَاحِدِ خِلَافًا  
فَخُصَّهُ بِالْمَرْوُزِيِّ وَالْأَزْرَقِ  
سَكَّتُ أَوْ ذَكَرْتُهُ أَوْ مَنْ بَقَى

أخبر بِحَمْلِكَتِهِ أنه إذا نسب في الدرر الخلاف إما (الورش)<sup>(٤)</sup>، أو (قالون)<sup>(٥)</sup> فإن ذلك الخلاف خاص بأبي يعقوب[الأزرق]<sup>(٦)</sup> عن ورش، وأبي نشيط<sup>(٧)</sup> عن قالون. مثاله عن ورش قوله<sup>(٨)</sup>:

[وَوَرَشُ الْوَجْهَانُ عَنْ نَقْلٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ]<sup>(٩)</sup>:

«لَكِنَّ فِي الْمُقْتُّ وَحْيَنِ أُبْسِلَتْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلْفًا وَمُكْثَةً»<sup>(١٠)</sup>

وكذلك: (وفي سوات\*\* خلف) إلى غير ذلك. فالخلاف خاص بأبي يعقوب. وأما أصحابه فلا خلاف لها. ومثاله عن قالون قوله: (والخلف عن قالون في المنفصل).

(١) سقط من (ق).

(٢) في (ق)، (ت)، و (س): التقصير.

(٣) زيادة من (ت).

(٤) في (س): لقالون.

(٥) في (ق): لقالون.

(٦) ساقطة من (ق)، (ت)، و (س).

(٧) هو أبو نشيط محمد بن هارون المرزوقي المقرئ، توفي سنة ٢٥٨ هـ. (معرفة القراء ١ / ٢٢٢، ٢٧٢). غاية النهاية / ٢.

(٨) أبي ابن بري.

(٩) ما بين المعرفتين ساقط. والثبت من (س)، و (ق)، و (ت).

(١٠) الدرر اللوامع بشرح الخراز، ص: ١٥٧.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

وكذلك قوله: (بالخلف<sup>(١)</sup> في أؤُ شهدوا ليفصلوا)، وقوله: (على خلاف فيه عن رواته)؛ إلى غير ذلك مما تحقق في الدرر، فهو كله خاص بأبي نشيط. وأما صاحباه فلا. [قوله]<sup>(٢)</sup>: (ولم تجد مني له انعطافاً) أي رجوعاً؛ لأن الانعطاف بمعنى الرجوع، والهاء في (لُهُ تعود على الخلاف، [كأنه يقول: إن ذكر الخلاف لأحد هما ولم نرجع لذلك الخلاف، بحيث نشرك معه غيره في الخلاف]<sup>(٣)</sup>، أو نخصصه، فهو ملن ذكره، سواء سكت عنه (ولم)<sup>(٤)</sup> ذكر الخلاف أصلاً، أو ذكرت له الخلاف، أو كانت المسألة يشارك فيها غيره، فذكرت غيره وسكت عن ذكره، فهو له مطلقاً.

فمثلاً سكوته عن ذكر الخلاف، ما فعل في الإملالة، (لأنه لم يذكر إلا الإملالة)<sup>(٥)</sup>، ولم يذكر الخلاف لورش فيها فيه الخلاف، وكذلك (التوراة) عن قالون، (ولم)<sup>(٦)</sup> يذكر له شيئاً فيه؛ وإنما ذكره (للقاضي)<sup>(٧)</sup> والواسطي بالإملالة.

ومثال ذكر الخلاف ملن هو له [قوله]<sup>(٨)</sup>:

واقصر كامن و«كشيء»<sup>(٩)</sup> أفرطا  
ليوسف، وفيها اختروسطا  
وكذلك قوله: .....  
..... والمروزي في الأجدد

وغير ذلك. ومثال ذكره (ملن)<sup>(١٠)</sup> بقى قوله:

(١) في (ق): والخلاف.

(٢) ناقصة من (س).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٤) في (ق): أو لم.

(٥) في (ق): لأنهم لم يذكرواها.

(٦) في (ق): لم.

(٧) في (ق): القاضي.

(٨) ساقط من (ق).

(٩) في (س): وشيء.

(١٠) في (ت): من.

ومن سوى الأزرق بين السور ..... (مبسمل)<sup>(١)</sup> ..... وكذلك [قوله]<sup>(٢)</sup> :

والقاضي والمسيبي في إلى ..... ربى بفصلت سكونا قولاً ..... وغير ذلك. وأطلق (من بقي) على غير من له الخلاف فيه.

ومثال انعطافه للمسألة، بحيث يشرك [معه]<sup>(٣)</sup> غيره قوله:

والخلف للحرمي في «أاتاني» ..... وكذلك قوله:

والوصل عنهم بـ«يأته» فضلا ..... الإعراب: (وَإِنْ) شرطية [٤ / أُ]، و(عَزًا) [ماضٌ]<sup>(٤)</sup> فعل الشرط، و (لِواحِدٍ) متعلق، و (خِلَاقًا) (مفعوله)<sup>(٥)</sup>، و (وَأَمْ تَجَدُّ) حرف جزم وجزوم، و (مِنِي) متعلق بـ(تَجَدُّ)، و (لَهُ) كذلك، ولا يتعلق بـ(أَنْعَطَافًا)؛ لأنَّه مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله؛ لأنَّه (موصول)<sup>(٦)</sup>، واللام بمعنى على، و (أَنْعَطَافًا) مفعول تجد، والجملة حال من المصدر المفهوم من عزا، وليس حالاً من (خِلَاقًا)؛ لأنَّه نكرة.

(فَخُصَّهُ)<sup>(٧)</sup>: الفاء دخلت في الشرط، و (خُصَّهُ) فعل أمر ومفعوله، والباء للخلاف، و (بِالْمَرْوِزِي) متعلقه، (وَالْأَرْقِي) عطف عليه.

(١) في (ق): بسمل.

(٢) زيادة من (ق).

(٣) ساقط من (ق).

(٤) ساقط من (س).

(٥) في (ق): مفعولاً له.

(٦) في (ق): موصله، و (س): موصلة.

(٧) في الأصل: محضة، وهو خطأ، والثابت من (س)، و (ق)، و (ت) هو الصواب.

قوله: (سَكَّتْ) ماضٍ وفاعلٍ، والجملة حالٌ من الياء في (مني)، وأوْ للتفصيل، وما بعده عطفٌ على سَكَّتْ، (والباء [في ذكرته])<sup>(١)</sup> [مفعول]<sup>(٢)</sup>، وأوْ مَنْ عطفٌ على الباء<sup>(٣)</sup> في (ذَكْرُهُ)، أي: [أوْ ذكرت من بقيٍ، وسَكَّنْ ياء بقيٍ (للضرورة)<sup>(٤)</sup>، فإنه ماضٍ، [وَالله أعلم]<sup>(٥)</sup>. ثم قال ﷺ:

فِإِنْ فَهِمْتَ وَجْهَ تَفْصِيلِ الْذَّهَبِ لِلدرِّ (فَاعْمَلْنَ) يَمْفُهُومُ اللَّقَبِ

أخبر ﷺ أنك إذا فهمت القواعد والضوابط التي قدمها لك، وحصل لك مقتضاها، فاعمل [إذن]<sup>(٦)</sup> بمفهوم اللقب.

قوله: (وجه [تفصيل الذهب]<sup>(٧)</sup>) المراد بالوجه القاعدة والضابط، وكان الأولى أن يقول وجهه؛ لأنَّه ذكر قواعد شتى، لكنه أراد الجنس، قوله: (تفصيل الذهب)<sup>(٨)</sup> للدرر مصدر مضارف للفاعل، وكامل بمفعوله، وهو للدرر، وفصل الذهب هو أن تعقد عقداً من الدر وتجعل بين كل درتين (تفاحة)<sup>(٩)</sup> من (ذهب)<sup>(١٠)</sup>، فينتظم بذلك حسن بديع، فنظمه هذا ﷺ (كتَّي)<sup>(١١)</sup>

(١) في (ق): ذكرته أو ذكرت.

(٢) ساقط من (ق)، و(ت).

(٣) في (س): والباء في ذكره عطفٌ على الباء في ذكرته.

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

(٥) في (ت): ضرورة.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في الأصل، (وـس)، (ت): فاعلمن، وهو خطأ، والمثبت من (ق) وهو الصواب.

(٨) ساقط من الأصل. والمثبت من (س)، (وـق)، و(ت).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

(١٠) سقط من (ق).

(١١) في (س)، (وـق)، و(ت): تفاحة.

(١٢) في (ق): الذهب.

(١٣) في (س): كنایة.

(عنه)<sup>(١)</sup> بالذهب؛ لأنه في المعنى فاصلًا بين أبيات الدرر، فكأنه يقول: إذا فهمت قواعد كتابي المسمى بـ: تفصيل الذهب<sup>(٢)</sup> للدرر، (فأعمل)<sup>(٣)</sup> بمفهوم اللقب. قوله: (اللقب) [هو]<sup>(٤)</sup> [أحد المفاهيم العشرة التي جمعها (الناظم)<sup>(٥)</sup> رحمه الله [في قوله]<sup>(٦)</sup> :

«صف واشترط، علل ولقب ثنياً وعد ظرفين وحصر أغياً»  
 (مفهوم)<sup>(٧)</sup> اللقب هو (تعليق)<sup>(٨)</sup> الحكم على مجرد أسماء (الذوات)<sup>(٩)</sup>، وإن كان لم يعمل به كثير من الأصوليين، مثاله:

إذا نسب الحكم لأحد [من]<sup>(١٠)</sup> الشيوخ أو (الرواة)<sup>(١٢)</sup> وسكت عن الآخرين، فتفهم أن حكمهم مخالف، قوله<sup>(١٣)</sup>: «والسر في «التسير» للمسيبى»، فمن بقي فلا سير له، إلى غير ذلك مما يتبيّن [بعد]<sup>(١٤)</sup> إن شاء الله [تعالى]<sup>(١٥)</sup>.

(١) في (ق)، و(ت): عليه.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٣) في الأصل: فاعلم. والثبت من (ق)، و(ت) وهو الصواب.

(٤) في (س)، و(ت): هذا.

(٥) ساقط من (ق).

(٦) في (س)، و(س): هو. والمراد به ابن غازي.

(٧) ساقط من (ق).

(٨) في (ق)، و(س)، و(ت): ومفهوم.

(٩) في (ت): تعليل.

(١٠) في (ق): الذات.

(١١) زيادة من (ت).

(١٢) في (ق)، و(س)، و(ت): الراوي.

(١٣) يعني قول ابن غازي رحمه الله.

(١٤) ساقط من (س).

(١٥) ناقصة من (ق)، و(س)، و(ت).

الإعراب: (الفاء) حرف عطف، أو للاستئناف، و(إنْ) شرطية، و(فِهِمْتَ) ( فعل)<sup>(١)</sup> الشرط، و(وَجْهَةً) مفعوله، و(تَفْصِيلٍ) مضارف إليه ما قبله، وتقدم الكلام [عليه]<sup>(٢)</sup>، و(لِلْدُرْرِ) اللام زائدة للتقوية العامل بالفرعية، وهو المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَعَالَ لِنَا يُرِيدُ﴾<sup>(٣)</sup>. و[فَاعْمَلْنَ]ـ<sup>(٤)</sup> (الفاء)<sup>(٥)</sup> دخلت في جواب الشرط و(اعْمَلْنَ) أمر مركب (بالنون)<sup>(٦)</sup> الحقيقة، وبمفهوم اللقب متعلقة، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ:

وَاللّٰهُ أَرْجُو فِي بُلُوغِ مُنْتَيِي      بِهِ اعْتِصَامِي وَعَلَيْهِ عُمْدَاتِي  
أَخْبَرَ بِسْمِ اللّٰهِ أَنَّهُ ارْتَجَى مِنَ اللّٰهِ تَعَالٰى أَنْ يَلْعَلِهِ (مَا أَمْلَهُ)<sup>(٧)</sup>، وَمَا تَنْتَ في خاطرِه  
وَمَقْصُودِهِ. وَالرَّجاءُ هُوَ طَلْبُ مَا يَحْصُلُ، وَبِلوغِ الْمُنْتَيِي أَيْ (الْمَقْصُود)<sup>(٨)</sup>.

قوله: ([بِهِ]<sup>(٩)</sup> اعتصامي) أي به اعتصم، والعصمة قال المجراد [٤ / ب]: «والعصمة من الاعتصام، وهو طلب حفظ الله تعالى ومنعه من الشيطان والزلة والمعصية، وكل ما يتطلب الحفظ منه، قال الله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾<sup>(١٠)</sup> أي يمنعك منهم فلا يضرونك» انتهى<sup>(١١)</sup>، فأخبر أنه يعتصم بالله، وأطلق

(١) في الأصل: مفعول، وهو خطأ، والمثبت من (ق)، و(س)، و(ت)، وهو الصواب.

(٢) زيادة من (ق)، و(س)، و(ت).

(٣) البروج: ١٦.

(٤) زيادة من (ق).

(٥) في (ق): الفاء.

(٦) في (ق): بنون.

(٧) في (ق)، و(س)، و(ت): مأمنه.

(٨) في (س)، و (ق)، (ت):قصد

(٩) زيادة من (س)، و(ق).

(١٠) المائدة: ٦٧.

(١١) إياض الأسرار (اللوحة ١٨).

[أي]<sup>(١)</sup> في كل شيء.

قوله: ([وعلية]<sup>(٢)</sup> عمدي) أخبر أن عمدته إنما هي على الله، والعمدة هي التي يعتمد عليه، ([وثيقة له]<sup>(٣)</sup> واعتماده على الله في العفو والتتجاوز عن ما يصدر منه وما صدر.

الإعراب (وَالله) مفعول مقدم ب(أَرْجُو)، و(فِي بُلُوغِ مُنْتَيِّي) متعلقه، و(بِهِ اعْتِصَامِي) مبتدأ وخبر، ([وَاهْمَهُ اللَّهُ وَعَلَيْهِ]<sup>(٤)</sup> عُمْدَتِي مبتدأ وخبر]<sup>(٥)</sup> أيضاً، معطوفة على ما قبلها.

والجملة الأولى وهي (بِهِ اعْتِصَامِي) في موضع الحال من فاعل: أرجو، والله أعلم. ثم قال بِحَلْقَةِ:

**الْقَوْلُ فِي تَعَوْذِ وَبِسَمْلَةٍ عَلَى الَّذِي يَصِحُّ عِنْدَ النَّقَالَةِ**  
ابتدأ بِحَلْقَةِ [بالتعوذ والبسملة]<sup>(٦)</sup>، وجعلهما في (شطر واحد اختصاراً منه)<sup>(٧)</sup>، وإن كان الكلام فيها يطول، (لكن)<sup>(٨)</sup> اعتمد على ما في الدرر<sup>(٩)</sup>.

(والتعوذ مصدر قوله)<sup>(١٠)</sup>: تعوذ يتبع تعوذ، (والبسملة) مصدر قوله:

(١) ناقصة من (ق).

(٢) ساقفة من (ق).

(٣) في (ق): وثيقة به، وفي (ت): وثيقة له.

(٤) في (ق): واهله في عليه.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. والمثبت من (س)، و(ت)

(٦) ساقط من (ق).

(٧) بياض في (ق).

(٨) بياض في (ق).

(٩) بشرح الخراز، المسمى: «القصد النافع، لغية الناشئ والبارع، على الدرر اللوامع، في مقرئ الإمام نافع»، ص: ١٩ - ٢٠.

(١٠) بياض في (ق).

بسم الله يسأله بسم الله.

ومعنى التعوذ الاعتصام بالله واللجوء إليه؛ ومعنى البسمة: ذكر الله؛ لأن (المبسم ذكر الله)<sup>(١)</sup> تعالى، وفائدتها: التبرك والتيمّن باسم الله تعالى.

وأما الألفاظ التي يتعوذ بها فكثيرة، (انظرها)<sup>(٢)</sup> في المجراد<sup>(٣)</sup>، و(النَّقلة) جمع ناقل.  
الإعراب: (**الْقَوْلُ**) خبر مبتدأ محنوف، أي هذا القول، و(**ال**) فيه للتعريف  
(الحضورى)<sup>(٤)</sup> أو بدل من الضمير، و(**فِي تَعَوْذٍ**) متعلقة، (**وَبِسَمَّةً**) عطف عليه  
و(**عَلَى الَّذِي**) حال من القول، أي جارياً على الذي، و(**يَصْحُ**) صلة الذي، و(**عِنْدَ**  
**النَّقْلَةَ**) ظرف متعلق بيصح، والله أعلم، ثم قال [رحمه الله]<sup>(٥)</sup>:

والسَّرُّ فِي التَّيسِيرِ لِلْمُسِيَّرِ  
بِذَّا، وَزِيدَ ذَذِي، وَكُلُّهُ أَبِي

أُخْبَرَ بِعَلَقَةٍ، أَنَّ السَّرَّ وَقَعَ فِي التَّيسِيرِ عَنِ الْمُسِيَّرِ<sup>(٦)</sup> بِالْتَّعَوْذِ. قَالَ فِي التَّيسِيرِ<sup>(٧)</sup>:  
وَرَوَى إِسْحَاقُ الْمُسِيَّرِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْفِيهَا فِي جَمِيعِ الْقُرْآنِ اَنْتَهَى؛ وَإِلَيْهِ أَشَارَ  
أَبُو الْقَاسِمِ<sup>(٨)</sup> [الشَّاطِبِيِّ]<sup>(٩)</sup> بِقَوْلِهِ:

(١) في (ت)، و(ق): المسمى ذاكراً الله.

(٢) في (س)، (ق): فانظرها.

(٣) إيضاح الأسرار (مخطوط، اللوحة ١٨).

(٤) في (س)، و(ق): الحضري، وفي (ت): والحضرى.

(٥) ساقطة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٦) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله المسيري، توفي سنة ٢٠٦ هـ. (لم يتضم في تاريخ الأمم والملوك ١١/٢٤٣، تر: ١٣٩٧، غاية النهاية ١/١٥٧، تر: ٧٣٤).

(٧) التيسير كتاب للإمام أبي عمرو الداني، صاحب التعريف، وهو كتاب في قراءات الشيوخ السبعية. أهد. (طرة يسرته).

(٨) للداني: ص: ١٧.

(٩) في الشاطية، المسماة: بحر الأمانى، ووجه التهانى، ص: ٨.

(١٠) ساقطة من (ق)، و(س)، و(ت).

«وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ<sup>(١)</sup> وَعَانِتَنَا»، ومثل ذلك في الدرر<sup>(٢)</sup>.

وأما الجهر فهو للجميع؛ لأنه أطلق في الدرر<sup>(٣)</sup>، ويدخل في قوله: «فالكل إن سكت فيها أطلقا». قوله: (بذي) أي بالتعوذ. وأما البسملة فكما ذكر. قوله: (وزيد ذي) (هذا)<sup>(٤)</sup> زيادة على ما في التيسير.

(ومن)<sup>(٥)</sup> زاد هذه الزيادة الفاسي<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>، وتبعه المجراد<sup>(٨)</sup>، فانظره، وغيرهما. قوله<sup>(٩)</sup> (وكله أبي) أي وجميع ذلك، وهو الإخفاء بالتعوذ والبسملة (أبي)، أي لم (يرض)<sup>(١٠)</sup>، وإليه أشار أبو القاسم بقوله: «أَبَاهُ وَعَانِتَنَا». قوله: (وكله أبي) إما أن يراد به السر وهو حقيقة واحدة لا تتجزأ، فيقول على (هذا)<sup>(١١)</sup>، [وهو [أبي]<sup>(١٢)</sup> أي السر]<sup>(١٣)</sup> فيهما، وإما أن يراد باعتبار المسألتين، وهما: البسملة والتعوذ، فيقول

(١) الفاء من (فصل) رمز لحمزة، والهمزة من (أباه) رمز لنافع هـ. (طرة بالحاشية يمته).

(٢) بشرح الخراز، ص: ٨١.

(٣) بشرح الخراز، ص: ٧٩.

(٤) في (ق)، و(ت)، و(س): هذه.

(٥) في (ق): من.

(٦) أبو عبد الله محمد بن حسن في كتابه: اللآلئ الفريدة، في شرح القصيدة، ص: ٨٦. (دراسة وتحقيق عبد الله عبد المجيد نمناكاني ، نال بها المحقق درجة الماجستير، مرقونة بجامعة أم القرى، قسم الكتاب والسنة).

[www.kitabosunnat.com](http://www.kitabosunnat.com)

(٧) في (ت): الفارسي، وهو خطأ.

(٨) في إيضاح الأسرار (خطوط، اللوحة ٢١).

(٩) في (ق): قوله.

(١٠) في (ق)، و(س)، و(ت): يرتفى.

(١١) في (ق)، و(ت): هذه.

(١٢) زيادة من (ق)، و(ت).

(١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

حينئذ: (وكلاهما) (أي)<sup>(١)</sup> ولم يقل: وكل، فلو قال مكان وكله (أي)<sup>(٢)</sup> وهو قد أبي خلُص [من الإشكال]<sup>(٣)</sup>.

الإعراب: (والسَّرُّ) مبتدأ، و(فِي التَّيْسِيرِ) متعلقة، و(الْمُسَيِّبِيُّ)<sup>(٤)</sup> كذلك، و(بِذَا) خبر، و(وَزِيدًا) ماضٌ مبنيٌ للمفعول، و(ذِي) نائبٌ عن الفاعل، (وَكُلُّهُ)<sup>(٥)</sup> مبتدأ. وقد تقدم عليه الكلام، و(أَبِي) فعلٌ ماضٌ مبنيٌ للمفعولٍ خبرٌ كلٌّ، والرابطٌ نائبٌ، وسَكَنْ ياءُ الماضي (الضرورةُ الْوَزْنِ)<sup>(٦)</sup>، والله أعلم [٥/١]، ثم قال بِحَكْمَةِ اللَّهِ:

وَمَنْ سَوَى الْأَزْرَقَ بَيْنَ السُّورِ مُبَسِّمٌ وَمَا بَقِيَ فِي الدُّرَرِ

أُخْبَرَ بِحَكْمَةِ اللَّهِ أَنَّ غَيْرَ الْأَزْرَقَ يُبَسِّمُ بَيْنَ السُّورَيْنِ، ذَكْرُ غَيْرِ الْأَزْرَقِ. وَأَمَّا الْأَزْرَقُ فَحُكْمُهُ فِي الدُّرَرِ<sup>(٧)</sup> وَهُوَ الْخَلَافُ، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ: «فَخُصَّهُ بِالْمَرْوِزِيِّ وَالْأَزْرَقِ».

قوله: (بين السور) عام، لكن يخصصه ما بعده، وهو قوله: (وما في الدرر)، فكأنه يقول غير الأزرق يُبسم بين السورتين، وهل ذلك منوعٌ في براءةٍ وغيرها. (فانظر)<sup>(٨)</sup> الدرر<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وما بقي في الدرر) [أي]<sup>(١٠)</sup> الذي بقي من التعوذ، ذكر المختار من

(١) في (ق)، و(ت)، و(س): أي.

(٢) في (ق)، و(ت)، و(س): أي.

(٣) سقط من (ق).

(٤) في (ق)، و(س)، و(ت): للمسيبي.

(٥) في (ق): كل.

(٦) في (ق): ضرورة لـلوزن.

(٧) بشرح الخراز، ص: ٨٢.

(٨) في (ق): انظر.

(٩) بشرح الخراز، ص: ٨١-٩٣..

(١٠) ساقطة من (ق)، و(س)، و(ت).

اللفاظه، وغير ذلك فلا يحتاج إلى ذكره.

والذى بقى من البسملة: «واسكت يسيراً تحيط بالصواب)البيت<sup>(١)</sup>، وكذلك: «وبعضهم بسمل عن ضرورة» البيتين<sup>(٢)</sup>، وكذلك [قوله]<sup>(٣)</sup>: «ولا خلاف عند ذي قراءة» البيتين<sup>(٤)</sup>؛ لأن ما ذكر هنا إلا بين السورتين، وكذلك قوله: «واختارها [بعض أولى الأداء]<sup>(٥)</sup>»<sup>(٦)</sup>، وما أشبه ذلك.

قوله: (وما بقى في الدرر): هذه قاعدة كلية تجري في الكتاب كله، وإن كان لم يذكرها إلا في هذا الباب، فلا خصوصية (بهذا)<sup>(٧)</sup> الباب.

تبنيه: التعوذ هل يكتب في (الألواح [كالبسملة]<sup>(٨)</sup> أم لا)<sup>(٩)</sup>.

قال أبو جابر (الوجاهي)<sup>(١٠)</sup>: «والظاهر أنه يكتب في ابتداء الألواح كما يقرأ، ومن نسيه هل يستدركه؟ لا سيما». [انتهى]<sup>(١١)</sup>. ولم أقف عليه لغيره.

فإن قلت: لم يذكر المصنف التخمير مع قواعده التي ذكر أولاً، وهو قوله: (إن عزا الواحد خلافاً)، (فكأنه حقه)<sup>(١٢)</sup> (أن يقول: أو تخميرًا)<sup>(١٣)</sup>، قوله: (واسكت

(١) الدرر بشرح الخراز، ص: ٨١.

(٢) الدرر بشرح الخراز، ص: ٨٥.

(٣) زيادة من (ق)، و(ت).

(٤) الدرر بشرح الخراز، ص: ٨٨.

(٥) ساقطة من (ق)، و(ت).

(٦) الدرر بشرح الخراز، ص: ٩٣.

(٧) في (ق): لهذا.

(٨) ساقطة من (ق).

(٩) في (ت): أم لا كالبسملة.

(١٠) في (س)، و(ق): الوجهاني.

(١١) ساقطة من (ت)

(١٢) في (ق): فكأن من حقه.

(١٣) في (س): أن يقول: ويخير، وفي (ت): أن يقول: وتخميرًا.

يسيراً \* \* أوصل) <sup>(١)</sup>.

قلتُ: التخيير فرع عن ثبوت الخلاف للأزرق، فليس هو حكم مستقل الألف.  
المصنف لم يبين هنا البسملة عن من هي عن الأزرق؛ والسكت كذلك؟

قال الجعبري <sup>(٢)</sup>: «البسملة من طريق ابن هلال عنه، والترك من طريق ابن سيف عنه».

فلو زاد أثر قوله <sup>(٣)</sup>: (ومن سوى الأزرق... \* \* ..... ) البيت. هذا البيت،  
وهو: «ويوسف لابن هلال بسملاً \* \* وتركها لنجل سيف قد تلا» <sup>(٤)</sup>. ليين بِحَمْلَةِ اللَّهِ  
(وما بقي في الدرر)؛ فانظر شراح الدرر <sup>(٥)</sup>.

الإعراب: (ومن) مبتدأ، وهي موصولة، و(سوى) صلتها، و(الأزرق) مضاف  
إليه [ما] <sup>(٦)</sup> (قبله) <sup>(٧)</sup>، و(مبسملاً) خبره، (وما) مبتدأ، و(بقي) صلتها، وسكن الياء  
من الماضي، إما على لغة من يسكن الياء من الماضي، كقراءة من قرأ: ﴿نَجَيَ﴾ بسكون  
الياء مع حذف النون، أو ضرورة، و(في الدرر) خبر، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلَةِ اللَّهِ  
**بَابُ بِهِ يُضِيءُ لَوْنُ الْحُلَّكِ فِي الْمِيمِ وَالْهَاسَابِقِ مُحَرَّكِ**  
لما فرغ بِحَمْلَةِ اللَّهِ من التعوذ والبسملة، أتى بعدها بميم الجمع، وهاء الضمير،

(١) ترتيب البيت: أعني هذا البيت الذي ذكر من الدرر:

واسكت يسيراً تحظ بالصواب      أوصل له مبين الإعراب  
(طرة بالحاشية يسرته).

(٢) في شرح الشاطبية ٢/١٨٧.

(٣) في (ق): طمس من: (ومن سوى الأزرق... إلى: شراح الدرر).

(٤) في شرح الشاطبية ٢/١٨٧.

(٥) القصد النافع للخاز، ص: ٨٧ - ٧٩، شرح الدرر للمتوري، ص: ١٠٠ - ١٠٩.

(٦) ساقطة من (ت)

(٧) في (ق): قبلها.

وجعلهما في باب واحد، طلباً للاختصار. والباب والذكر والقول ألفاظ مترادفة بمعنى واحد.

قوله: (يضيء) أي ينور. قوله: (الخلك) هو الأسود الشديد السوداد، وكنى بضوء الخلك عن معرفة أحكام العشرة في الميم والهاء؛ لأن الجهل (ظلمة)<sup>(١)</sup>، والمعرفة نور ينكشف بها ذلك (الأسود)<sup>(٢)</sup>. إذ أخبر أنه يتكلم في ميم الجمع والهاء، أي هاء الضمير. فالالف واللام في الميم والهاء للعهد والمعهود هو المذكور في الدرر وحدهما. انظره في الدرر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (سابقيُّ حرك) أي إذا كان بعد الميم والهاء حرك بحركة أصلية، وإن كان أطلق في المحرك، سواء كانت الحركة أصلية أو عارضة، كـ: (بهم الأسباب)، و(بهم الأرض)، لكنه اعتمد على ما قال في الدرر<sup>(٤)</sup>، وهو قوله: «قبل حرك حر» راجع لهاء هذه، وهاء الضمير؛ لأنه [لم يقل]: أو لا إن توسطت بين حركتين أصلتين، فبن هذا أن الحركة التي تكون [٥] بعد (هاء هذه)<sup>(٦)</sup>، لا تكون إلا أصلية، وأما إذا كانت عارضة فلا توصل، وبقيت الحركة التي قبل هاء الضمير، سواء كانت عارضة بعرض [٥/٦] (حروفها)<sup>(٧)</sup> [أو لا، هذا لورش، وأما قالون فيفصل إن كانت عارضة بعرض (حروفها)<sup>(٨)</sup>] لم يصل، واعتبر الأصل، وغير ذلك يصل.

(١) في (ق): ظلمات.

(٢) في (س)، و(ت): السوداد.

(٣) بشرح الخراز، ص: ٩٧ - ١٠٠.

(٤) شرح الخراز، ص: ١٠٩.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، والمثبت من (س)، و(ق)، و(ت).

(٦) في (س)، و(ت)، و(ق): الهماء.

(٧) في (ق): حروفها.

(٨) في (ق): حروفها.

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من الأصل، والمثبت من (س)، و(ق)، و(ت).

**بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد**

فإن قلت: لم قال: (سَابِقُهُ مُحْرِكٌ)، ولم يقل كما قال في الدرر: (إن توسيط حركتين) <sup>(١)</sup>.

قلت: إنما قال: (سَابِقُهُ مُحْرِكٌ); لأن ذلك الاتفاق على أنه إذا وقع بعدها (الساكن) <sup>(٢)</sup> لا توصل. وإذا وقع قبلها الساكن فيه خلاف، منهم من يصل، كابن سعدان في عليه حيئها وقع، ومن تولاه. ومنهم من لا يصل كمن بقي، فلذلك سكت عنه، ويؤخذ حكم من لا يصل من مفهوم ابن سعدان.

الإعراب: (بَابُهُ إِمَّا مُبْدِأ وَ (يُضَيِّعُهُ خَبْرُهُ، وَ (لَوْنُ الْحُلَكِ)، فَاعْلَمُهُ، وَ (فِيهِ) <sup>(٣)</sup> يَتَعَلَّقُ بِيُضَيِّعِهِ، وَكَذَلِكَ الْمِيمُ وَالْمَاءُ، وَقَصْرُ ضَرُورَةِ).

وإِمَّا خَبْرُ مُبْدِأ مَحْذُوفٍ، أَيْ هَذَا بَابُ، وَ (يُضَيِّعُهُ) وَمَعْمُولَاتُهُ فِي مَوْضِعِ النَّعْتِ لِ: (بَابُهُ)، وَالْمَاءُ فِي (بِهِ) تَعُودُ عَلَى الْبَابِ، وَقُولُهُ: (سَابِقُهُ مُحْرِكٌ) حَالُ مِنَ الْمِيمِ وَالْمَاءِ، وَاللهُ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالَ بِحَكْمَتِهِ:

الْحَافِظُ الضَّمَّ، وَبِالضِّدِّ قَرَا وَالْمَرْوِزِيُّ وَالْقَاضِيُّ مِنْ طُرُقِ جِسَانٍ وَهُنْزِ قَطْعٍ وَمَحَلٌ فَضْلٌ مِنَ الْفَوَاصِلِ بِحَرْقَيْ «فِي» وَ«لَا»	خَيْرٌ حِرْمَيٌ بِمِيمٍ فَاسْتَرَى لِنَجْحُلِ عَبْدُوسٍ وَنَجْحُلِ سَعْدَانٌ وَلَا بِي عَوْنَى لِغَيْرِ الْمُشْلِ لِلْمَدَنِيِّ الْأَخْرِيِّ لَامَافِصِلَا
--	---

أَخْبَرَ بِحَكْمَتِهِ أَنَّ مَدْلُولَ (حِرْمَي) خَيْرٌ وَفِي ضَمِّ مِيمِ الْجَمْعِ وَوَصْلِهَا وَالْإِسْكَانِ.

قُولُهُ: (بِمِيمٍ) أَيْ فِي مِيمٍ. فَالْبَاءُ وَعَائِيَةٌ. قُولُهُ: (فَاسْتَرِي الْحَافِظِ) <sup>(٤)</sup> الشِّيخُ مَعْنَاهُ اخْتَارُ. وَالْحَافِظُ هُوَ أَبُو عُمَرُ.

(١) بِشَرْحِ الْخِرَازِ، ص: ١٠٧.

(٢) فِي (ق)، وَ(س): ساكنٌ.

(٣) فِي (ق): وبه.

(٤) فِي (ق)، وَ(س)، وَ(ت): فَاسْتَرِي الشِّيخِ

قوله: (الضم) يعني مع الصلة، وليس الضم من غير صلة؛ إذ الاتفاق من اللغات أنها إذا كانت مضمومة لا بد من الصلة، إلا مع الساكن. قوله: (وبالضد قرا) (يعني بالسكون)<sup>(١)</sup>، [فإن قيل]<sup>(٢)</sup> ولعله الكسر.

(قلت)<sup>(٣)</sup>: ضد الضم هو الإسكان. قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «كان إسماعيل وال المسيحي وقالون يخرون بين ضم الميم وبين إسكانها في جميع القراءات، وخَيَرْتُ أنا عند قراءتي لهم، فاخترت الضم، ولا أمنع من الإسكان، لأن ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبهم، وبه قرأت في رواية أبي الزعراء، عن أبي عمرو<sup>(٥)</sup>، عن إسماعيل. وفي رواية ابن سعدان عن المسيحي من طريق ابن مجاهد، (وبذلك قرأت على)<sup>(٦)</sup> أبي الحسن بن غليون. وفي رواية أبي نشيط عن قالون، وعن أبي الفتح في رواية القاضي عنه» انتهى.

فإن قلت: من أين يدخل الضد هو السكون، ولعله الكسر؟ قلت: المراد بالضد: ضد التحرير، وهو السكون، وليس المراد ضد الحركة؛ فلِيُلزِم ما قلت، والله أعلم. تأمله. «الشيخ والعمل على ما قرأ به الداني، وبه قرأنا، لا على ما اختار» انتهى.

قوله: (لنجل عبدوس) النجل هو: الولد، وهو (محمد)<sup>(٧)</sup> بن عبدوس، عن إسماعيل، و(نجل سعدان) يعني عن إسحاق كما تقدم، و(المرزوقي)<sup>(٨)</sup> عن قالون،

(١) في (ق)، و (س)، و (ت): المراد بالضد السكون.

(٢) زيادة من (س)، و (ق)، و (ت).

(٣) في (ت): قلنا.

(٤) ص: ٤٤.

(٥) هو الدوري الذي تقدم ذكره؛ لأن أبو عمرو كنيته أه. (طرة بالهامش يمته).

(٦) طمس في (ق).

(٧) في (ت)، و (س)، و (ق): عبد الرحمن.

(٨) في (ق): المرزوقي بدون واو.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

و(القاضي كذلك) يعني أنه قرأ لهؤلاء بالسكون، ومن بقي يأتي.

قوله: (من طُرق) جمع طريق، كرُسُلٍ ورَسْلٍ، وكُتُبٍ وكتُبٍ. و(حسَان) أي جيدة.

[قوله]<sup>(١)</sup>: (حسان) يؤخذ (منه أن هنالك)<sup>(٢)</sup> طرفة أَخْرَ عنهم ليست

بحسان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولأبِي عون) وهو الواسطي عن الحلواني. [ قوله]<sup>(٤)</sup>: (لغير المثل وهمز قطع و محل فصل) يعني (إنما)<sup>(٥)</sup> (قرأ)<sup>(٦)</sup> له بالسكون (في غير هذه الأشياء)<sup>(٧)</sup>، [وعند هذه الأشياء يصلها]<sup>(٨)</sup>، إلا ما يستثنى من ذلك.

وأما صاحبه وهو الحسن الجمال فإنه [بقي مع من يصل]. قال سيدى علي بن سليمان<sup>(٩)</sup> [١٠]: والحسن الجمال [نجل]<sup>(١١)</sup> (مهران)<sup>(١٢)</sup> [٦/أ] فصلها حيث أتت

(١) في (ت): قوله.

(٢) في (ق): من هنالك.

(٣) ما بين المعقوفين ناقص من (س).

(٤) زيادة من (ق).

(٥) في (ق): إن ما.

(٦) في (ت): قرئ.

(٧) في (ق): عنده غير هذه الأشياء.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٩) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن سليمان الأنباري القرطبي المالقى، نزيل فاس، ومقرئ فاس، توفي سنة ٧٣٠ هـ. (درة الحجال في غرة أسماء الرجال لابن القاضي، ص:

٤٠٣، تر: ١٢٦٧، سلوة الأنفاس ٣/١٨٢، تر: ١٠٧٢، القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب، ص: ٦٢، قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حميتو ٣/١١).

(١٠) ساقطة من (س).

(١١) زيادة من (ت)، و(س).

(١٢) في (ق): ظهران.

في القرآن.

(مثال) <sup>(١)</sup> همز القطع: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، وما أشبهه، (ومثال) <sup>(٣)</sup> المثل نحو: ﴿عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةً﴾ <sup>(٤)</sup>، قوله: ﴿بِأَنِّي رَبِّهِمْ بَنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ <sup>(٥)</sup>، و﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٦)</sup>، [وَمَا أَشَبَهُهُ] <sup>(٧)</sup>. ومثال الفواصل: قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ <sup>(٨)</sup> اجتمع فيه المثل والفاصلة، قوله: ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾ <sup>(٩)</sup>.

لكنه أطلق الفاصلة هنا على رأس آية. والفواصل أعم أن تكون رأس آية، أو غيرها. نصّ عليه في إنشاد الشريبله <sup>(١٠)</sup>.

قوله (لل المدني الأخير): أخبر أنه لا يراعي إلا المدني الأخير من الذين جعوا رؤوس الآي، كالمدني الأول، والمكي، والهزازي، والشامي، (وغيرهم) <sup>(١١)</sup> من جمعها، وعليه هو العمل.

قوله: (لا ما فصلا) إلى آخره، استثنى من رؤوس الآي ما حال بين الميم والكلمة

(١) في (ق)، و(ت): مثل.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) في (ت): مثل.

(٤) الهمزة: ٨.

(٥) القدر: ٤.

(٦) البقرة: ٩٠.

(٧) في (ت): وما أشبه ذلك.

(٨) ساقط من (ق).

(٩) البقرة: ٣.

(١٠) أبي لابن غازوي.

(١١) في (ق): وغيره.

التي هي رأس آية [حائل]<sup>(١)</sup>، وذلك ما كان على حرفين فأكثر، نحو (أم لم تنذرهم لا يؤمنون) فالحائل هنا [لا]<sup>(٢)</sup>، وكذا في قوله: (بحرفٍ «في» و«لا») (وظاهره)<sup>(٣)</sup> أنه لا يمنع هذا الحال إلا إذا كان حرفين فأكثر.

وأما إذا كان حرفاً واحداً فلا يمنع، نحو: ﴿عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرُ﴾<sup>(٤)</sup>، وما أشبهه. وأما في التعريف فظاهره أنه يمنع مطلقاً، لأنه أطلق ولم يبين الفاصل.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «قرأت في رواية أبي عون عن الخلوي عن قالون بضم الميم عند الهمزة، وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يخل بينهما وبينهن حائل، وسكنها فيها عدا هذه الثلاثة الموضع. فعند الهمزة نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْلَأْتَ﴾<sup>(٦)</sup> وشبيهه، وعند الميم، نحو قوله: ﴿وَلَا هُمْ مَتَّا﴾<sup>(٧)</sup>، و﴿إِنَّ وَرَاهِمَ مُحِيطُ﴾<sup>(٨)</sup> وشبيهه، وعند الفواصل: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿إِنْ يَرِكُمْ فَأَسْمَعُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> وشبيهه» انتهى.

فأنت ترى كيف أطلق في الحال وله يفصل؟ قلت: لكنه لما مثل بقوله: ﴿فَأَسْمَعُونَ﴾ [وشبيهه]<sup>(١١)</sup> علم أنه إذا كان حرفاً واحداً لا يعتبر، [لأن الفاء]<sup>(١٢)</sup>

(١) زيادة من (س).

(٢) ساقط من (ق).

(٣) في (ق): ظاهره.

(٤) الحج: ٣٧.

(٥) يعني الداني، ص: ٤٥.

(٦) البقرة: ٥ / يس: ١٠.

(٧) الأنبياء: ٤٣.

(٨) البروج: ٢٠.

(٩) البقرة: ١٨٤.

(١٠) يس: ٢٤.

(١١) زيادة من (ق).

(١٢) ناقصة من (س).

فاصلة، والله أعلم، ولذلك (تبرع)<sup>(١)</sup> سيدى علي بن سليمان بقوله: ..... والحاصل المذكور قالوا: في ولا قوله: (و محل فصل) يعني حيث ما كانت في القرآن، وليس المراد برسوس الآي التي في السور الإحدى عشرة المعلومة.

الإعراب: (جَبَرٌ) ماض، و(جَزِيمٌ) فاعله، و(بِيمِيمٍ) متعلقة، والباء بمعنى في، و(فَاسْتَرَى) الفاء سببية، وهو ماض، و(وَالْحَافِظُ) فاعله، و(الضَّمَّ) مفعوله، و(قَرَأْ) ماض، وفاعله ضمير الحافظ، (وَبِالضِّدِّ) متعلقة أيضاً، و(نَجْلٌ) متعلقة أيضاً، (وَنَجْلٌ سَعْدَانَ) عطف نجل الأول، (وَالْمُرْوَزِي) عطف على نجل، وليس [هو]<sup>(٢)</sup> عطف على عبدوس، و(وَالْقَاضِي) عطف عليه، و(مَنْ طُرِقْ حِسَانٌ) إما يتعلق [بِقرأً]، وإما أن يكون حالاً من المصدر المفهوم من قرأ، أي حالة كون القراءة مأخوذة أو مروية من طرق حسان. و(حِسَانٌ) نعت لطرق، (وَلَأَبِي عَوْنَ) عطف على (نَجْلٌ عَبْدُوْسِ)، و(لَغَيْرِ الْمُشْلِ) متعلق<sup>(٣)</sup> بقرأ، واللام [بمعنى]<sup>(٤)</sup> عند، (وَهَمْزٌ قَطْعٌ) معطوف على ما بعد غير، و(وَمَحَلٌ فَصْلٌ) كذلك، و(لِلْمَدْنِي الْأَخِيرِ) حال من محل؛ لأنها تخصيص، و(الْأَخِيرِ) نعت للمدني، (لَا مَا فُصِّلَ) [عطف على محل فصل، و(مَا) موصله، و(فُصِّلَ) صلتها، و(مِنْ الْفَوَاصِلِ) متعلقه، وأوقع الظاهر المضمر، أي منها، وإنما فعل ذلك، والله أعلم، لأنه لو قال منها، لتوهم أن الضمير راجع للثلاثة الموضع المذكورة<sup>(٥)</sup> و(بِحَرْفِي: «فِي» و«لَا») متعلق بفصل، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِه:

(١) في (ق)، و(س)، و(ت): تبرأ.

(٢) ناقصة من (س).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

(٤) ساقطة من (ق).

(٥) من بين المعقوفتين طمس في (ق).

وَاقْصُرْ لِقَالُونَ وَإِسْحَاقَ مَعًا      يُؤَدِّهَا وَالْأَخْوَاتِ جُمِيعًا  
 أمر بِعَلَّةِ اللَّهِ بقصره يؤده (وأخواتها)<sup>(١)</sup> هي [٦/ ب] التي ذكر ابن بري في قوله:  
 (وأقصر لقالون)<sup>(٢)</sup> إلخ، عبر بالقصر عن حذف الصلة، كما قال في الدرر، وأعاد  
 قالون لموافقته لإسحاق، وإلا فحكمه في الدرر، ووجهي<sup>(٣)</sup> القصر والوصل  
 (مذكورة)<sup>(٤)</sup> في شرح الدرر.

الإعراب: (وَاقْصُرْ) [ فعل ]<sup>(٥)</sup> أمر، و(لِقَالُونَ) متعلقة، (وَإِسْحَاقَ) عطف عليه،  
 و(مَعًا) حال (منها)<sup>(٦)</sup>، و(يُؤَدِّهَا) مفعوله على حذف مضاف، أي هاء يؤده،  
 (وَالْأَخْوَاتِ) عطف (عليه)<sup>(٧)</sup>، و(جُمِيعًا) تأكيد له، وهو لا ينصرف للعلمية  
 (والعدل)<sup>(٨)</sup>، لأنه معدول عن (الجمع)<sup>(٩)</sup> [بالألف (واللام)<sup>(١٠)</sup> انظر المكودي،  
 والله أعلم]<sup>(١١)</sup>، ثم قال بِعَلَّةِ اللَّهِ:

وَالْوَصْلُ عَنْهُمَا بِ: يَأْتِيهِ فُضْلًا      ئِمَّ لِإِسْحَاقَ وَأَشْرِكُهُ صَلَا

(١) في (ت)، و(ق): وأخواته.

(٢) بشرح الخراز، ص: ١٠٩.

(٣) في (س)، و(ق): وجهه.

(٤) في (ق)، و(س)، و(ت): مذكران.

(٥) زيادة من (ق).

(٦) في (ق): منها.

(٧) في (ت)، و(س)، و(ق): على يؤده.

(٨) في (ت): وللعدل.

(٩) في (ت): الجمع.

(١٠) في (ت)، و(ق): والتاء.

(١١) ساقطة من (س).

ذكر **بِحَكْمَتِهِ** في هذا البيت أن الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ﴾<sup>(١)</sup> (مفضل لها)<sup>(٢)</sup>، أي لإسحاق وقالون، وأن القصر غير مفضل.

(إِنْ قُلْتَ: وَمَنْ)<sup>(٣)</sup> بَقِيَ يَصْلُ مِنْ غَيْرِ خَلَافٍ، [إِنْ قُلْتَ: وَلَعِلَ الْغَيْرِ]<sup>(٤)</sup> يَقْصُرُ، فَمَنْ أَيْنَ أَخْذَتْ لَهُ الصَّلَةُ، (وَالْخَلَافُ)<sup>(٥)</sup> مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ؟.

قُلْتُ: إِنَّا نَسَبَ الْقَصْرَ أُولَى لَهُمَا، وَمَنْ بَقِيَ لَا يَقْصُرُ، (وَهَذَا)<sup>(٦)</sup> ذَكْرُ الْخَلَافِ لَهُمَا؛ وَمَنْ بَقِيَ عَلَى قَاعِدَتِهِ.

قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «وقرأ ورش وإسماعيل بصلة الماء بياء في قوله: ﴿بِيَوْدَهِ إِلَيْكَ﴾ و﴿لَا يَوْدَهِ إِلَيْكَ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿نُؤْيِهِ مِنْهَا﴾<sup>(٩)</sup> [الثالثة]<sup>(١٠)</sup> ونوله، ونصله، وأرجحه، ويتقيه، فالقيه، ونؤيه منها، في العشرة، وقرأ قالون والمسيبي باختلاس كسرة الماء [في الجميع، إلا في قوله تعالى في طه]<sup>(١١)</sup>: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ، مُؤْمِنًا﴾، فإن فارساً (أقرأنها)<sup>(١٢)</sup> بصلة الماء بياء<sup>(١٣)</sup> انتهى.

(♣) في (ت): ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ، مُؤْمِنًا﴾.

(١) طه: ٧٤.

(٢) في (س): مفضلا.

(٣) في (ت): فقلت من.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) في (س)، و(ق): أو الخلاف.

(٦) في (ت)، و(س): وهذا.

(٧) ص: ٨٢.

(٨) آل عمرن: ٧٤.

(٩) آل عمران: ١٤٥.

(١٠) زيادة من (ق).

(١١) الآية: ٧٥.

(١٢) في (ق): أقراني لها.

(١٣) ناقصة من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قلت: (هذا الذي ذكره)<sup>(١)</sup> هو الذي (رعاه)<sup>(٢)</sup> بِحَمْلَتِهِ، حتى فضل الصلة على القصر؛ (لأنه)<sup>(٣)</sup> لم يذكر إلا الصلة، ولم يذكر القصر كما تقدم، ثم قال بِحَمْلَتِهِ: (شم لإسحاق وأشركه صلا) أمر بِحَمْلَتِهِ بصلة الماء من قوله [تعالى]<sup>(٤)</sup>: في طه: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَنْرِي﴾<sup>(٥)</sup> لإسحاق المسيبي من طريق ابنه، وابن سعدان.

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وقرأ المسيبي وحده: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَنْرِي﴾ بصلة الماء (بالواو)<sup>(٧)</sup>، وقرأ الباقيون بترك (صلتها)<sup>(٨)</sup> انتهى. وهذه زيادة على ما في الدرر.

الإعراب: (وَالْوَصْلُ مبتدأ، وَفُضْلًا)<sup>(٩)</sup> مبني للمفعول خبره، وألفه للإطلاق، و(عَنْهُمَا) وبـ(يَأْتِيهِ) متعلقاه، [والباء]<sup>(١٠)</sup> بمعنى في، ويروى بنصب الوصل على أنه مفعول مقدم بفضلا، و(فُضْلٌ)<sup>(١١)</sup> فعل أمر، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة، فأمر هو بتفضيل الوصل ملأ تقدم من لفظ التعريف.

(قوله)<sup>(١٢)</sup> و(ثُمَّ) حرف عطف، وهي هنا لترتيب الأخبار، و(صِلًا) فعل أمر

(١) في (ت)، و(ق): ذكر.

(٢) في (ت): يرعاه.

(٣) في (ق)، و(س)، و(ت): لأن أبا عمرو.

(٤) زيادة من (ت)، و(ق).

(٥) طه: ٣١.

(٦) ص: ٩٩.

(٧) في (ت)، و(س)، و(ق): بواو.

(٨) في (ق): الصلة.

(٩) في (ق): فضل.

(١٠) ساقطة من الأصل، والمثبت من (ت)، و(س).

(١١) في (ت)، و(س): وفضلاً.

(١٢) ساقطة (س).

مؤكّد ببنون التوكيد الخفيفة، فأبدلها ألفاً، و(إِسْحَاق) متعلقه، (وَأَشِرْكُهُ مفعول مقدم على حذف مضاف أي هاء [وأشركه، والواو من التلاوة]<sup>(١)</sup>، ثم قال ﷺ: **وَمَنْ تَوَلَّهُ عَلَيْهِ حَيْثُمَا لِنَجْلِ سَعْدَانَ إِمَامُ الْعُلَمَاءِ** يعني أن ابن سعدان عن إسحاق يصل قوله تعالى: و﴿مَنْ تَوَلَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> بواو قوله تعالى: (عليه) حيثما وقع، نحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُشْمُؤْمَنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَعَلَيْهِ فَلَيَتَوَكَّلَ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وشبهه.

الإعراب: فقوله: (وَمَنْ تَوَلَّهُ) مبتدأ، و(عَلَيْهِ) معطوف عليه بحذف حرف العطف، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

..... صبائحي عبائقي قيلاتي<sup>(٧)</sup> (.....)

وخبره لنجل سعدان، فهو يتعلّق بمحذوف، أي كائنان أو موصولان [أ/أ] و(سعـدانـ) لا ينصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون كعمـرانـ، و(إـمامـ الـعـلـمـاءـ) نعت له، والإمام هو المقدم، ثم قال ﷺ:

وَيَرْضَهُ لَهُ وَلَابْنِ جَعْفَرٍ وَمَنْ أَحِيلَ فَرَضِي لَمْ يُخْفَرِ

(١) ناقصة من (س).

(٢) الحج: ٤.

(٣) المائدة: ٢٥.

(٤) التوبـةـ: ١٣٠ـ.

(٥) يوسف: ٦٧ـ.

(٦) هو ابن الأعرابـيـ.

(٧) وأول البيت:

وَكَيْفَ لَا يَبْكِي عَلَى عَلَاتِي صـبـائـحـيـ عـبـائـقـيـ قـيـلـاتـي

(طـرةـ بـالـهـامـشـ يـمـتهـ).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

يعني أن ابن سعدان المتقدم، وإسماعيل بن جعفر (بطريقه)<sup>(١)</sup> يصلان الهاء، من قوله: ﴿وَإِن تَشْكُرُوا إِرْضَهُ لَكُم﴾<sup>(٢)</sup>، وهذا مستثنى من قوله<sup>(٣)</sup>: (فالكل إن سكت فيها أطلقا)، لأنه لم يسكت عنه للخلاف الذي فيه.

قوله: (ومن أحيل فرضي) إلخ يعني أنه (أحاله)<sup>(٤)</sup> على الدرر، وأنت رضيت بإحالته، ومعنى (لم ينفِر) أي لا (تنقض)<sup>(٥)</sup> إحالتك؛ لأن من أحيل بحالة على شخص فرضي فلا تنقض تلك الإحالة، وإن أفلس من عليه الدين ما لم يغزو هنا الإحالة على الدرر.

الإعراب: قوله: (ويَرْضَهُ مبتدأ، وخبره له، ولا بن جعفر) [ فهو]<sup>(٦)</sup> يتعلق بممحذف، أي موصولاً له، دلّ عليه سياق الكلام. قوله: (ولا بن جعفر) أعاد معه حرف الجر على مذهب البصريين، لأنه معطوف على الضمير المجرور، (قوله)<sup>(٧)</sup>: و(مَنْ) موصولة بمعنى الذي، وهي مبتدأ، وأحيل صلتها، و(فرضي) معطوف على أحيل، والفاء هنا للتعليق، و(لَمْ) حرف جزم (ينفِر) مجزوم به، (والنائب)<sup>(٨)</sup> (بينفِر)<sup>(٩)</sup> ضمير عائد على العهد المفهوم من الإحالة، والجملة خبر عن مَنْ

(١) في (ت)، و (س): (من طريقه).

(٢) الزمر: ٧.

(٣) يعني ابن غازي رحمه الله.

(٤) في (ق)، و (س)، و (ت): أحوالك.

(٥) في (س): تتنقض.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) ساقطة من (س).

(٨) في (ت): ونائب.

(٩) في (ت)، و (س): ينفِر.

[قوله]<sup>(١)</sup>: (ينخفر)<sup>(٢)</sup> وإن كان في التقدير تكلف، لكن المعنى أدى إلى ذلك؛ لأن الذي ينقض هو العهد لا الشخص، وسكن [رحمه الله]<sup>(٣)</sup> الياء من الماضي، وهو قوله: (فرضي) إما أن تقول ضرورة على لغة من سكّنها في الماضي، وذلك نحو قراءة من قرأ: (وذروا ما بقي من الربا) بسكون الياء. (ومنه قول)<sup>(٤)</sup> الشاعر<sup>(٥)</sup>: (البسيط):

هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم [ماضي العزيمة ما في حكمه جنف]<sup>(٦)</sup>  
انتهى، فافهمه، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**الْقُولُ فِي الْمُمْدُودِ وَالْمَهْمُوزِ عَلَى سَبِيلِ لَيْسَ بِالْمَرْمُوزِ**  
أخبر بِحَمْلِ اللَّهِ أنه يتكلم في هذا الباب على المدود، وهو حرف المد، سواء كان حرف مدّ ولين، أو حرف لين، ولم يتكلم على السبب، واتكل في ذلك على ما في الدرر<sup>(٧)</sup>.  
قوله: (والمهموز)<sup>(٨)</sup> ظاهره أنه يتكلم على المهموز؛ بل (إنما)<sup>(٩)</sup> (يتكلم)<sup>(١٠)</sup> على

(١) بياض في الأصل، و(ق)، وساقطة من (س)، والثابت من (ت).

(٢) في (ت): يخفر.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) في (ق): وقول.

(٥) جرير. (ديوانه، ص: ٣٠٨).

(٦) ناقصة من (س). وفي (ت): ماض العرض ما حكمه حيف.

(♣) والبيت في ديوان جرير بلحظة هكذا:

**هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا قَضَى لَكُمْ بِالْمُقْرَبِ يَضْدَعُ مَا فِي قَوْلِهِ جَنْفُ**

(٧) انظر درر اللوامع بشرح الخراز، ص: ١١٥.

(٨) في (ق): المهموز.

(٩) في (ق): إنه.

(١٠) في (س): تكلم.

الهمز نفسه، هل يتحقق، أو يسهل، أو يبدّل، أو يمحض؟ ولو قال القول في المد بهذا الباب: والهمز فاحفظه بلا ارتياط لكان أوضح.

قوله: (على سبيل ليس بالرموز) أي على طريق ليس (فيه)<sup>(١)</sup> رمز، حتى لا يعسر<sup>(٢)</sup> فهمه على الطالب، وترك المصنف أشياء هنا، واكتفى بها في الدرر، فلينظر<sup>(٣)</sup>.

الإعراب: (**القول**)<sup>(٤)</sup> خبر مبتدأ محنوظ، أي هذا القول، و(**في الممدوود**) متعلق بالقول، (**والهمموز**) معطوف على المجرور، و(**على سبيل**) في موضع الحال من القول، و(**ليس بالرموزي**) زيدت الياء في خبر ليس، و(**ليس**)<sup>(٥)</sup> واسمها [وخبرها]<sup>(٦)</sup> نعت لسبيل، [والله أعلم]<sup>(٧)</sup> ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**وَيُشَبِّئُ الْمَفْصُولَ عَبْدَ الصَّمْدِ وَيُوْسُفَ وَالْمَرْوِزِيَّ فِي الْأَجْوَدِ**

آخر بِحَمْلِ اللَّهِ. (أن)<sup>(٨)</sup> يوسف وهو أبو يعقوب، وعبد الصمد يشبعان المنفصل عن ورش، ( وأن المرزوقي)<sup>(٩)</sup> وهو أبو نشيط عن قالون له خلاف فيه، نحو: (بما أنزل) (وما أخفى) (وفي أنفسكم)، وشبهه، وأن الأجدود عنه الإشباع، وهذا الذي ذكر هو ترجيح ابن بري (لتقدمه)<sup>(١٠)</sup> إيه، وهو خلاف ما راجح [الخراز، فإنه راجح]<sup>(١١)</sup>

(١) في (س): فيها.

(٢) في (س): يفسر، وهو خطأ.

(٣) الدرر بشرح الخراز، ص: ١١٥.

(٤) في (س): للقول، وهو خطأ.

(٥) في (ت): (وهي).

(٦) ناقصة من (س).

(٧) ساقطة من (س).

(٨) في (ق): أنه.

(٩) في (س)، و(ق): والمرزوقي.

(١٠) في (ت): لأجل تقادمه، وفي (س): لتقديمه، وفي (ق): في التقديم.

(١١) ساقط من (ق).

القصر، فانظره<sup>(١)</sup>.

وَفُهِمَّ مِنْهُ أَنْ مَنْ بَقِيَ لَا يَشْبَعُ، وَهُمُ الْأَصْبَهَانِيُّ، [٧/٢] عَنْ وَرْشَ، وَالْخَلْوَانِيُّ، (وَالْقَاضِيُّ، عَنْ عِيسَى)<sup>(٢)</sup>، وَإِسْمَاعِيلُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَإِسْحَاقُ مِنْ طَرِيقِهِ.

الإعراب: (وَيُشْبِعُ فَعْلُ مَضَارِعٍ، وَالْمَفْصُولُ) مفعول مقدم على الفاعل، و(عَبْدُ الصَّمَدِ) فاعل، (وَيُوْسُفُ) عطف عليه، (وَالْمَرْوِزِيُّ) مبتدأ، وخفف [رحمه الله]<sup>(٣)</sup> ياء النسب، فحذف إحداهما، والخبر مذوف، أي كذلك [في الأَجْوَدِ] يتعلق به الخبر، ولا يصح أن يكون المرزوبي معطوفاً على ما قبله، لأنَّه يؤدي إلى [إِفْهَامِ]<sup>(٤)</sup> الخلاف لغيره، والله أعلم. ثم قال رحمه الله:

وَأَفْصُرْ كَآمِنَ وَكَشِيءَ أَفْرِطَا      لِيُوْسُفَ وَفِيهَا اخْتَرَ وَسَطَا

(أمر)<sup>(٥)</sup> رحمه الله بقصر ما كان لك (آمن)، وهو من باب تقدم الهمزة على حرف المد واللين، نحو (آمنوا) و(أوحى)، وشبهه، ثم أمر بإفراط أي إشباع ما كان لك (شيء)، وهو إذا تأخرت عن حرف اللين، نحو: (سوء)، و(شيء)، (وما ماثلها)<sup>(٦)</sup>، ثم قال [رحمه الله]<sup>(٧)</sup>: (وَفِيهَا اخْتَرَ وَسَطَا)، أي في باب (آمن)، وفي باب (شيء) اختر وسطاً، أي اختر المد المتوسط.

[أما باب]<sup>(٨)</sup> تقدم الهمزة فيه قول ثابت، نصّ عليه أبو القاسم بقوله: «وما بعد

(١) في كتابه: القصد النافع للخاز، ص: ١٢٥.

(٢) في (س): والقاضي عن قالون، وفي باقي النسخ: كما هو مثبت.

(٣) ناقصة من (س).

(٤) ساقطة من (ق).

(٥) في (س)، و(ت): أخبر.

(٦) في (ق): وما مثلها، وفي (ت): وما كان مثلكما.

(٧) زيادة من (ق).

(٨) ساقطة من الأصل، والمثبت من (س)، و(ت).

هم ثابت أو مغير »<sup>(١)</sup> البيت.

(وأما باب شيء)<sup>(٢)</sup> لم أعلم أحداً قال بقصره لأبي يعقوب، وهذا كله ليوسف، وهو أبو يعقوب، ومن بقي ليس عندهم إلا القصر في البابين، وما بقي من باب المد. فانظره في الدرر<sup>(٣)</sup>.

الإعراب: [قوله]<sup>(٤)</sup> (وأقصر) [ فعل]<sup>(٥)</sup> أمر، قوله: (كَآمن) حذف [رحمه الله]<sup>(٦)</sup> الموصول [منه، أي (كما آمن)<sup>(٧)</sup>، والجرور (صلة)<sup>(٨)</sup>، وكذلك (كشيء)<sup>(٩)</sup> نص على حذف الموصول]<sup>(١٠)</sup> في التسهيل، ويجتمل أن يكون الكاف اسماً، (فتكون هي)<sup>(١١)</sup> المفعول، أي مثل (آمن)<sup>(١٢)</sup>، ومثل شيء، وكشيء مفعول بـ(أَفْرِطاً)، ولا يصح عطفه على آمن لما تقدم، وألف (أَفْرِطاً) بدل [من]<sup>(١٣)</sup> النون، ولـ(ليُوسُفَ) يطلبه أقصر وأفرطا وأعمل فيه الثاني؛ ولو أعمل فيه الأول لأضمر في الثاني أن جعلنا قوله: أقصر، كآمن خاص لأبي يعقوب، كان حكم من بقي يؤخذ من عموم الدرر، وإن جعلناه عاماً كان ليوسف متعلق بـ(أَفْرِطاً) قاله الشيخ.

(١) متن الشاطبية، ص: ١٤.

(٢) في (س): وف باب شيء.

(٣) بشرح الخراز، ص: ١٢٩ - ١٣١.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) زيادة من (ق)، و(ت).

(٦) ساقطة من (ت).

(٧) في (س): ما كان.

(٨) في (ق): صلته.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).

(١٠) في (س)، (ق)، و(ت): فيكون هو.

(١١) في (ق): آدم.

(١٢) زيادة من (س)، و(ت).

[قوله]<sup>(١)</sup> (وَفِيهِمَا) يتعلّق [بقوله]<sup>(٢)</sup> (اُخْرَهُ)<sup>(٣)</sup> وهو أمر، والضمير للبّاين، و(وَسَطًا) (مفعول)<sup>(٤)</sup>، وهو صفة لمحذوف، أي ممّا متّوسطًا، [وَاللَّهُ أَعْلَم][<sup>(٥)</sup>] ؟ ثم قال بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ:

وَخَصَّصِ الْبَدْلَ فِي الْمُفْتَوِحَيْنِ      فِي كَلِمَةِ لِيُوسُفَ مِنْ دُونِ مَيْنِ  
 أمر بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ بتخصيص البّدل في المفتوحين، نحو: ﴿أَنَّدَرَّهُمْ﴾، و﴿أَفَرَرَتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>،  
 وما كان (مثلها)<sup>(٧)</sup> لأبي يعقوب عن ورش، مفهومه أن من بقي [ليس عنده البّدل؛  
 بل]<sup>(٨)</sup> ليس عنده إلا التسهيل من عمومه في الدرر، وكذلك  
 أبو يعقوب له التسهيل أيضًا، خلافاً لما عند شراح الدرر<sup>(٩)</sup> الذين يقولون:  
 [إِنَّ]<sup>(١٠)</sup> (التسهيل) من طريق البغداديين، والبدل من طريق المصريين.

ظاهر هذا الكلام أن أبو يعقوب [ليس]<sup>(١١)</sup> له (التسهيل)<sup>(١٢)</sup>، وكأنّ الشّيخ إنما  
 أتى بهذا البيت في معرض الاستثناء لهم، والرد عليهم، وإلا لاستغنى عنه

(١) زيادة من (ق)، و(ت).

(٢) ساقطة من (س)، و(ت)، و(ق).

(٣) في (س)، و(ت): باخْرَهُ.

(٤) في (س)، و(ت)، و(ق): مفعوله.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) آل عمران: ٨٠.

(٧) في (س)، و(ت)، و(ق): مثله.

(٨) ما بين المعقوفيين ساقط من (ق).

(٩) منهم الخراز في القصد النافع، ص: ١٥٧.

(١٠) زيادة من (ق)، و(س).

(١١) ساقطة من (ق).

(١٢) في (س)، و(ت): تسهيل.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

بقوله<sup>(١)</sup>: «قبل وإن عزا الواحد خلافاً» البيت<sup>(٢)</sup>، وليس المراد [هنا]<sup>(٣)</sup> خصه بالبدل، وليس له غيره؛ بل المراد أنه ليس لأحد غيره البدل. وأما التسهيل يؤخذ من عموم الدرر<sup>(٤)</sup> في قوله: (فนาفع سهل أخرى الممزتين).

الإعراب: (وَخَصْصٌ) [ فعل]<sup>(٥)</sup> أمر، و(الْبَدَل) (مفعول به)<sup>(٦)</sup>، و(في المُفْتُوحَيْنْ) متعلق (خَصْصٌ)<sup>(٧)</sup>، [و(فِي كَلِمَة)] حال من المفتوحتين، و(يُوسُفَ)<sup>(٨)</sup> متعلق خَصْصٌ، [وقوله]<sup>(٩)</sup> (مِنْ دُونِ مِيْنَ) حال من المصدر المفهوم من خَصْصٌ، أي حال كون التخصيص كائناً، أو مروياً من دون مين. والميْن الشك [٨/أ]، والله أعلم، ثم

قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

وَقَبْلَ غَيْرِ ضَمَّةٍ قَدْ أَدْخَلَاهُ حَرْمَهُمْ فِي ذِي اثْتَنَيْنِ فِي صَلَاةِ  
أَخْبَرَ بِحَمْلِ اللَّهِ أَنْ حَرْمِيَا، وَهُمْ غَيْرُ وَرْشٍ أَدْخَلُوا فَاصْلَأُوا بَيْنَ الْمُمْزَتَيْنِ إِذَا كَانَتِ  
الثَّانِيَةُ [مِنْهُمَا]<sup>(١٠)</sup> مَفْتُوحَةٌ، أَوْ مَكْسُورَةٌ، نَحْوَ (أَنْذَرْتُهُمْ) (أَئْذَا).  
وَأَمَّا قَبْلِ الْمَضْمُومَةِ فَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ [بَعْدَ]<sup>(١١)</sup>، وَقَالَ [رَحْمَهُ اللَّهُ]<sup>(١٢)</sup>: (أَدْخَلَ)،

(١) ابن غازوي في أرجوزته.

(٢) قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد الهادي حيث تو ٧٨ / ٤.

(٣) ناقصة من (س).

(٤) درر اللوامع بشرح الخراز، ص: ١٥٦.

(٥) زيادة من (ق).

(٦) في (س)، و(ت)، و(ق): مفعوله.

(٧) في (س)، و(ق): بخَصْصٌ.

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط، من الأصل، والمثبت من (س)، و(ت).

(٩) ساقط من (س).

(١٠) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(١١) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(١٢) ساقطة من (س)، و(ت).

ولم يقل: مَدَّ، كما قال في الدرر، فهو تفسير الدرر<sup>(١)</sup>.

الإعراب: (وَقَبْلَ) الواو للاستئناف، و(قَبْلَ) متعلق بـأَدْخَلَ، و(غَيْرُهُ) مخوض به، و(قُدْمُ) للتحقيق، و(جِزْرِهِمْ) فاعل أَدْخَلَ، والضمير للقراء، و(فِي ذَيِّ اثْتَنَيْنِ) متعلق (أَدْخَلَ)<sup>(٢)</sup>، وراعى اللفظ، فذكر ذي، ولو راعى الكلمة لقال: ذات، و(فِيْصَلًا) مفعول (أَدْخَلَ)<sup>(٣)</sup>، ويجتمل أن يكون حالاً من فاعل أَدْخَلَ، أي فاصلاً، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِهِ:

**وَقَبْلَهَا إِسْحَاقُ وَالْمُفَسِّرُ      وَقَدْ وَقَتْ بِالْمَرْوَزِيِّ الدُّرُّ**  
 أخبر بِحَمْلِهِ أن إسحاق المسيبي من (طريقه)<sup>(٤)</sup>، وأحمد المفسر عن إسماعيل أدخلها، أي قبل المضمومة، نحو: «أَوْتَنَتْكُمْ»<sup>(٥)</sup> [ومثله]<sup>(٦)</sup>، ثم قال: (وقد وقفت بالمرزوبي الدرر)، يعني أن الدرر وفت بحكم المرزوبي، وهو أبو نشيط، أي (كمل)<sup>(٧)</sup> حكمه في الدرر؛ لأن ذكر له الخلاف (هناك)<sup>(٨)</sup> في (أُوْشَهُدُوا)، واستغنى به اختصاراً منه بِحَمْلِهِ. انظر [عبارة]<sup>(٩)</sup> الشیخ بِحَمْلِهِ بهذه العبارة الوجيبة العجبة أفضض الله علينا [من]<sup>(١٠)</sup> برకاته.

(١) انظر شرح المخازن، ص: ١٥٦ وما بعدها.

(٢) في (ق): بـأَدْخَلَا، وفي (ت): (أَدْخَلَا).

(٣) في (ق)، وفي (ق): أَدْخَلَا.

(٤) في (ق): طريقه.

(٥) آل عمران: ١٥.

(٦) زيادة من (س)، و(ت)، وفي (ق).

(٧) في (ق): أَكْمَلَ.

(٨) في (ق)، وفي (س)، و(ت): هنالك.

(٩) ساقطة من (س)، و(ت).

(١٠) ناقصة من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الإعراب: (وَقَبْلَهَا) متعلق (بأدخل)<sup>(١)</sup> محدود، دلّ عليه الأول، والباء تنعد على المضومة، و(إسْحَاقُ) فاعل الفعل المحدود، (وَالْمُفَسَّرُ) معطوف عليه، (وَقَدْ وَفَتْ) ... إلخ جملة مستأنفة، و(الدُّرُّ) فاعل (وَفَتْ)، و(بِالْمَرْوِزِيِّ) متعلقه، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

**أَئِمَّةً لِلأَوَّلِينَ وَالْخَبَرُ لِلْعَتَقِيِّ فِي [ذِي] [٢] ثَلَاثٌ اشْتَهَرُ**

أخبر ﷺ أن (أئمة) حيث [ما]<sup>(٣)</sup> وقع يدخل فيه (الأولين)<sup>(٤)</sup>، وهما إسحاق والمفسر، ومفهومه أنّ من بقي لا يُدخل، وهما: قالون، وابن عبدوس، ثم قال: (والخبر للعتقي) ... إلخ، يعني أن العتيقي وهو عبد الصمد، عن ورش يخبر أي يحذف همزة الاستفهام في ﴿أَءِمْنُ﴾<sup>(٥)</sup> في الثلاثة، و﴿أَلَهَمْنَا﴾<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ذى ثلاث اشتهر) أي [اشتهر]<sup>(٧)</sup> عنه هذا وفشا، وليس المراد المشهور عنه الخبر، وغير المشهور الاستفهام؛ بل ليس له خلاف، كذا قال الشيخ.

الإعراب: (أئمة) مبتدأ، و(للأولين) خبره، أي مددود للأولين، (والخبر) مبتدأ، و(اشتهر) فعل وفاعل، وفي ذى ثلاث) و(للعتقي) (متعلقا)<sup>(٨)</sup> بـ(اشتهر)، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

**وَاحْذِفْ لِحْرَمِي مِنَ الْمُفْتُوحَتَيْنِ أُولَاهُمَا، وَسَهْلَنَ بِغَيْرِتَيْنِ**

(١) في (س)، و(ت): أدخل.

(٢) زيادة من (ق)، و(س)، و(ت).

(٣) في ناقصة من (س).

(٤) في (ق)، و(ت): الأولان.

(٥) الملك: ١٧.

(٦) هود: ٥٤.

(٧) زيادة من (ق)، و(س)، و(ت).

(٨) في (س): متعلقان، وفي (ق): متعلق.

إِنْ بَانَتَا وَفَقًا وَوَرَشْ سَهَلًا أُخْرَاهُمَا وَيُوسُفُ قَدْ أَبْدَلَ

تكلّم بِحَلْقَةِ في هذين البيتين عن الهمزتين إذا (اتفقا)<sup>(١)</sup> من كلمتين، وكانتا متفقتي الحركتين<sup>(٢)</sup>، فأخبر أن حِرْمِيَا وهم غير ورش حذفوا الهمزة الأولى من المفتوحتين، نحو: (جاءَ أَمْرَنَا) وشبهه، وهذا [٨/ب] هو المشهور. وقيل الثانية هي المحذوفة، وأولاً (ثابتة)<sup>(٣)</sup> أول، ثم قال: (وَسَهَلَنَّ بِغَيْرِ تَيْنٍ) إلخ، يعني أن حرميَا يسهل الأولى أيضاً في غير المفتوحتين، (إن بانتا وَفَقًا) أي متفقتي، فشمل المضمومتين، نحو: «أَوْلَيَّةُ أَوْلَيَّكَ»<sup>(٤)</sup> ولم يقع غيره، والمكسورتين، نحو: «هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ»<sup>(٥)</sup>، ثم قال: (وَوَرَشْ سَهَلًا أُخْرَاهُمَا) يعني أن ورشا يسهل الثانية، فأخرى تأنيث آخر بكسر الخاء، والتسهيل بين بين من جميع طرقه، ثم أخبر أن يوسف وهو أبو يعقوب الأزرق زاد إبدال الأخيرة، يعني في الأنواع الثلاثة، فخرج من هذا أن المفتوحتين فيها ثلاثة أوجه: الحذف في الأولى لغير ورش، وتحقيق الثانية وتسهيل [الثانية]<sup>(٦)</sup>. وتحقيق الأولى لورش من جميع طرقه، وإبدالها (ليوسف أَلْفَا)<sup>(٧)</sup>، وفي غيرهما لورش كذلك، (ولِحِرْمِي)<sup>(٨)</sup> تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، إلا ما يذكر بعد. الإعراب: قوله[<sup>(٩)</sup>: (وَاحْذِفْ) أمر، (لِحِرْمِي) متعلقه، (وَمِنَ الْمُفْتُوحَيْنِ

(١) في (س): اتفقا.

(٢) في (س) الحركة.

(٣) في (ق)، و(س): تأنيث.

(٤) الأحقاف: ٣١.

(٥) البقرة: ٣٠.

(٦) بياض في (ق).

(٧) في (س)، و(ق): أَلْفَا لِيُوسُفُ، وفي (ت): بياض.

(٨) في (س)، و(ت)، و(ق): والحرمي.

(٩) ساقطة من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

كذلك، و(أولًا هما) مفعوله، والهاء [لهما]<sup>(١)</sup>، (وسهلَنَّ) أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، و(يغْرِيْتَنِ) متعلقه، (فالباء)<sup>(٢)</sup> بمعنى في، ومفعوله محذوف، يعني أولاهما، دل عليه الأول، و(إِنْ بَأَنَا) شرط حُذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، أي فسهل الأولى في غيرهما، و(وَفَقًا) مصدر على غير قياس، وهو منصوب على الحال من الضمير في (بأننا) أي حال كونهما متفقين.

[وقوله]<sup>(٣)</sup>: (وَوَرْشٌ) مبتدأ و(سَهَلٌ) فعل ماض خبره، و(أُخْرَاهُمَا) مفعوله ومضاف، (وَبُوْسُفُ ) مبتدأ و(فَدَأَبَدَلَ) ماض خبره، والله أعلم. ثم قال ﷺ: **وَأَخْصُصْ بِهِ حَرْقَيْ خَفِيفِ الْكَسْرِ      وَقِيلَ حُلْ وَانِيْهِمْ كَامِلِ ضَرِي**  
يعني أن يوسف يختص بحرفين باء خفيف الكسر. فالهاء من به تعود عليه، ولم يبين **حَلْ** الحرفين، (لكن)<sup>(٤)</sup> اتكل على شهرتهما، وهما قوله تعالى في [سورة]<sup>(٥)</sup> البقرة: ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَنِدِيقِينَ﴾<sup>(٦)</sup>، وفي [سورة]<sup>(٧)</sup> النور قوله تعالى: ﴿عَلَى الْإِغَاءِ  
إِنَّ أَرْدَنَ﴾<sup>(٨)</sup>.

فقوله: (واخصص به): هذا من باب قصر الحكم على هذا الشخص ليس هو من حصره هو في هذا الحكم، (إذْ لَهُ مَا تَقْدِيمَ)<sup>(٩)</sup> من التسهيل والبدل، فهذا هو الثالث

(١) بياض في (ق).

(٢) في (س)، و(ت)، و(ق): والباء.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) في (ق)، و(ت): ولكن.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) البقرة: ٣٠.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) النور: ٣٣.

(٩) في (ق): دلّ عليه ما تقدم.

من الوجوه له. مفهومه أن صاحبيه على التسهيل المتقدم لها.

[ قوله<sup>(١)</sup>: (وَقِيلَ حُلُوانِيهِمْ كالمصري) استدرك هنا (لأحمد الحلواني وجهها آخر<sup>(٢)</sup>)، وهو أنه يسهل الثانية في الأنواع الثلاثة من طريق الواسطي والجهال. فالتشيه<sup>(٤)</sup> بالمصري في التسهيل، وكان الأولى أن يشبه بالأسدي والعُتَقِي؛ لأن ورثا له التسهيل كما تقدم، والبدل من طريق أبي يعقوب؛ لأنه يتوجه أنه شبهه به في كل شيء وليس كذلك، فحصل للحلواني وجهان: إسقاط الأولى في المفتوحتين، وتسهيلها في المضمومتين والمكسورتين؛ وهذا مأخذ من قوله: (واحدف [٩/١] لحرمي)، والثاني: تسهيل الثانية كورش.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وَقَرَا وَرْشًا وَالْحُلُوانِيَّ عن قَالُونَ بِتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ [الْهَمْزَتَيْنِ]<sup>(٦)</sup> الْمُتَقْتَيْنِ بِالْفَتْحِ، وَالْكَسْرِ، وَالضَّمِّ مِنْ كَلْمَتَيْنِ، نَحْوَ: ﴿جَاءَ أَحَدُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup> و﴿هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ و﴿أَفَلِيَّاً أُولَئِكَ﴾ وشبيهه» انتهى.

الإعراب: [ قوله<sup>(٨)</sup> (وَأَخْصُصُونَ) [أمر، و(بِهِ) متعلقه، و(حَرْفِيًّا) مفعوله، و(خَفِيفُ الْكَسْرِ) مضارف إليه ما قبله، و(الْكَسْرِ)]<sup>(٩)</sup> مضارف إليه ، وقيل: الواو حرف عطف، (وقيل) ماض مبني للمفعول، و(حُلُوانِيهِمْ) مبتدأ، و(كالمصري)

(١) بياض في (ت).

(٢) ساقطة من (ت).

(٣) في (س): تقديم وتأخير: (وجه آخر لأحمد الحلواني).

(٤) في (س): والتشيه.

(٥) أبي الداني، ص: ٥٨.

(٦) سقط من (س).

(٧) المؤمنون: ١٠٠.

(٨) ساقط من (س)، و(ت).

(٩) ساقط من (ت). وسقط من (س): (وبه)، (وحرفي).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

خبره يتعلق بمحذوف، أي كائن أو (مستقر)<sup>(١)</sup>؛ والجملة في محل النائب، [أي]<sup>(٢)</sup> وقيل هذا [الكلام]<sup>(٣)</sup>، تأمله، ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

حِرْمِيهُمْ عَلَىٰ خِلَافِ عُلِّيٍّ  
وَالسُّوءَ إِلَّا وَالنَّبِيُّ أَدْغَمَهَا  
فِي أَوَّلِ لِنْجُولِ مِينَاتِي السَّنَّا  
عَنْ يَقِنَتِهِ أَهْمَدُ كَوْرِشَنَا

يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ النَّفَسَ لَأَمَّا رَبِّ الشَّوَّإِلَّا مَارَحَمَرِيٍّ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله في الأحزاب: ﴿اللَّتِي إِنْ أَرَادَ اللَّتِي أَنْ يَسْتَكْعِمَهَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله: ﴿لَا نَدْخُلُ بُيُوتَ الَّتِي إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَكَ [لَكُمْ إِلَى طَعَاءِ]﴾<sup>(٦)</sup> أبدل الهمزة الأولى وأدغمها حرمي، (وهم من سوى)<sup>(٧)</sup> ورش، ثم أخبر أن الأول وهو ﴿يَا لِلْسُّوءِ إِلَّا﴾ فيه خلاف عن قالون هل يبدل أو يدغم، أو يسهل ولا يدل؟ هذا (معنى)<sup>(٩)</sup> الخلاف.

فإن قلت: ظاهر هذا أن الخلاف له من جميع طرقه. قلت: وهو ظاهر [من]<sup>(١٠)</sup> كلام التعريف؛ لأنَّه لم يفصل، فقال<sup>(١١)</sup>: «وَقَرَأْ وَرَشْ وَالْخَلْوَانِيْ عنْ قَالُونَ مِنْ قِرَاءَتِي عَلَى أَبِي الْفَتْحِ: ﴿يَا لِلْسُّوءِ إِلَّا مَارَحَمَ﴾»<sup>(١٢)</sup> بتحقيق الهمزة، وتحقيق الثانية،

(١) في (ق):، و(س): استقر.

(٢) ساقطة من (ق).

(٣) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(٤) يوسف: ٥٣.

(٥) الأحزاب: ٥٠.

(٦) ساقط من (س)، و(ت)، و(ق).

(٧) الأحزاب: ٥٣.

(٨) في (ت): وهم غير ورش. وفي (ق): وهم ما سوى.

(٩) في (س): بني.

(١٠) ساقطة من (س)، و(ت)، و(ق).

(١١) يعني الداني في التعريف، ص: ٩٣.

(١٢) في (ق): إلا مارحم رب.

(١٣) يوسف: ٥٣.

وقرأ الباقيون بقلب الأولى واواً مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية، ثم قال بعد: [وقد<sup>(١)</sup>] روي عن قالون أنه يخفف الأولى عن حركتها، فيجعلها بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس، ولم أقر بذلك» انتهى. فهذا الكلام يدل على أنه من جميع طرقه، وهو مستثنى من قوله: (فخصه بالمرزوقي والأزرق).

وقوله: (النجلِ ميناً ذي السنَا): النجل هو الولد، و(مينا) يقال بالمدّ والقصر؛ فانظر شراح الدرر<sup>(٢)</sup>.

والسناء مددود (غيره)<sup>(٣)</sup> للوزن، فقلب همزه ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين، أي ذي الشرف.

والسنا المقصور هو الضياء. قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَابَرْقَه يَدْهَبُ إِلَيْأَبْصَرِ﴾<sup>(٤)</sup>، ثم أخبر أن أحمد الحلواني له وجه آخر، كورش يحقق الأولى، ويسهل الثانية في الثلاثة مواضع.

فإن قلت: هذا تكرار مع ما تقدم في قوله: (وقيل حلوانיהם كالمرسي)؛ والمعنى والحكم واحد.

قلت: إنها (إعادة)<sup>(٥)</sup> تبعاً للتعریف، لأنه أعاده مع ورش [في الفرش]<sup>(٦)</sup>، فقال [٩/ب] في سورة يوسف ما تقدم، وقال<sup>(٧)</sup> في سورة الأحزاب: «وقرأ ورش

(١) ساقطة من (ق).

(٢) الخراز في القصد النافع، ص: ١٦٧ - ١٧١، والمتوري في شرح الدرر، ص: ٢٨٢ - ٢٨٨.

(٣) في (س): قصره.

(٤) النور: ٤٢.

(٥) في (س): عاد.

(٦) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(٧) أبي الداني، في التعريف، ص: ١٠٦.

والخلواني عن قالون من قراءتي على أبي الفتح: ﴿لِلَّتِي إِنْ أَرَادَ﴾، ﴿بُيُوتَ الْتَّيْ إِلَّا﴾ بتحقيق المهمزة الأولى، وتحقيق الثانية» انتهى.

الإعراب: و(السُّوءِ إِلَّا) مفعول أَدْغَمَ، و(الْتَّيْ) معطوف عليه، و(جِرِيمِهِمْ) فاعل أَدْغَمَ، ويحتمل أن يكون مبتدأ، وما عطف عليه، و(أَدْغَمَ) (خبره)<sup>(١)</sup>، وحذف مفعوله، أي أَدْغَمَها حِرْمِهِمْ، و(عَلَىٰ خِلَافِ) متعلق أَدْغَمَ، و(عُلِّمَ) صفة خلاف، و(فِي أَوَّلِ لِنْجُلِ مِينَا) هما من باب التنازع، ويحتمل أن يعمل فيها خلاف، (عُلِّمَ)<sup>(٢)</sup>، ولا يقال: لا يعمل خلاف؛ لأن مصدر فصل بينهما؛ لأن الفصل ليس أجنبياً، و(ذِي السَّنَةِ) صفة (النَّجْل)<sup>(٣)</sup>، و(قِيلَ) مبني للمفعول، و(أَخْمَدُوا) مبتدأ، و(كَوَرْشَنَا) خبره، و(فيها) متعلق الخبر، والباء للمواضع (الثلاث)<sup>(٤)</sup>، والله أعلم، ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

**وَأَبْدَلَ الْإِيْوَارِ جَسَلَ الْأَسْدِيِّ      وَأَدْعَمُوا «تُؤْوِي»، وَعَبْدُ الصَّمَدِ  
[فِي غَيْرِ «تُؤْوِي» عِنْدُهُ وَجْهَانِ] \***<sup>(٥)</sup>

ذكر في هذا البيت، وشطر البيت الثاني حكم الإيواء، فقال: (وأبدل الإيواء) ... إلخ، يعني أن رجال الأسدية، وهو الأصبهاني، وهم الذين قرأوا عليه، أبدلو باب الإيواء، نحو: ﴿مَا وَلَهُمْ﴾، ﴿وَمَا وَلَكُمْ﴾، ﴿وَتُؤْوِي﴾ وشبههما، ثم قال: (وأدعموا تؤوي) يعني لما أبدلو المهمزة واواً، والواو بعدها؛ أدعموا الواو في الواو، وذلك في (تؤوي) و(تؤويه) في الأحزاب، و(وسائل سائل).

ومفهومه أن من بقي لا يبدل، ثم استدرك عبد الصمد، فقال: [وَعَبْدُ الصَّمَدِ \*]

(١) في (ق): خبر.

(٢) في (س)، و(ت): أو علم

(٣) في (س)، و(ت): نجل.

(٤) في (س): الثلاثة.

(٥) ساقط من (س).

في غير تؤوي عنده وجهان)، وهم البدل والتحقيق، نصّ عليهما في التعريف<sup>(١)</sup>، فقال<sup>(٢)</sup>: «وَقَرَأْتُ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الصَّمْدِ (الْمَأْوَى) وَ(مَأْوَاهُ) وَ(مَأْوَانًا) وَ(فَأَوْوا) بِالْوَجْهِينِ: بِالْهَمْزَةِ وَتَرْكَهَا، وَهَمْزَ مَا عَدَا ذَلِكَ مَا نَاقَضَ أَصْلَهُ فِيهِ» انتهى. إِلَّا أَنَّهُ [قد]<sup>(٣)</sup> يقال: إِنَّ (كَلَامَ التَّعْرِيفِ)<sup>(٤)</sup> [لَا] يُشَارِكُ<sup>(٥)</sup> لِـ[مَأْوَاتِكُمْ]<sup>(٦)</sup> 《وَمَأْوَاهُمْ》 إِنَّمَا مُثَلُّ بِـ《وَمَأْوَاهُهُ》، إِلَّا أَنْ يُقَالُ: الْهَاءُ لَيْسَ بِقُدْيٌ (فَشَمِلَ)<sup>(٧)</sup>. تَأْمِلُهُ: قَوْلُهُ وَ(فِي غَيْرِ تَؤْوِي) مَفْهُومُهُ أَنَّ (تَؤْوِي) بَاقٍ عَلَى التَّحْقِيقِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَابْدَلِ الْإِيَّوَا رَجَالَ الْأَسْدِيِّ)، فَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّ وَرَسَّالَهُ ثَلَاثَةَ طَرُقَ فِي الْإِيَّوَا. [وَفِي الْإِيَّوَا]<sup>(٨)</sup> (مِنْ)<sup>(٩)</sup> طَرِيقٌ أَبِي يَعْقُوبَ التَّحْقِيقِ مُطْلَقاً، وَمِنْ طَرِيقِ الْأَصْبَهَانِيِّ الْبَدْلُ مُطْلَقاً، وَالْإِدْغَامُ فِي (تَؤْوِي) وَ[تَؤْوِيَهُ]<sup>(١٠)</sup>. (وَمِنْ)<sup>(١١)</sup> طَرِيقٌ عَبْدِ الصَّمْدِ يَفْصِّلُ فِي غَيْرِ (تَؤْوِي) وَجْهَانَ، (وَالْتَّحْقِيقُ فِي 《وَتَقْوِيَتِهِ》).

**الإعراب:** (وَأَبَدَلَ) الْوَاوُ حَرْفُ عَطْفٍ، (أَبَدَلَ) ماضٍ، وَ(الْإِيَّوَا) مَفْعُولٌ عَلَى

(١) ما بين المعقوقتين ساقط من (س).

(٢) يعني الداني التعريف، ص: ٤٨.

(٣) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(٤) في (س): الكلام في التعريف.

(٥) في (ت): ليس هو شاملًا.

(٦) ساقط من (س).

(٧) في (ق): فيشتمل، وفي (ت): فشتمل ذلك فتأمله.

(٨) ساقطة من (س)، و(ت).

(٩) في (س)، و(س)، و(ق): فمن.

(١٠) زيادة من (س).

(١١) في الأصل: من وهو خطأ، والمثبت من: (ق)، و(س)، و(ت) وهو الصواب.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

حذف مضاف، أي باب الإيواء، وأما (الإِيَّوَا) (لم)<sup>(١)</sup> يقع، و(رِجَالُ فاعل أبدل، و(الأَسْدِي) مضاف إليه، وحذف ياء النسب ضرورة للوزن، (وَأَدْعُمُوا) فعل ماض، وفاعل معطوف على (أَبْدَلَ)، و(تَؤْوِي) مفعوله [١٠ / أٰ]، (وَعَبْدُ الصَّمَدِ) مبتدأ، و(وَجْهَانِ) مبتدأ آخر، وأحد الطرفين خبره، والآخر متعلق الخبر. والجملة خبر الأول، والعائد الضمير المحفوظ (بعد)<sup>(٢)</sup>، [وَالله أعلم]<sup>(٣)</sup>، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

(وَوَافَقَ الْحَرْمَيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ)<sup>(٤)</sup>

.....  
لَدَى لَئَلَّا وَلَدَى مَسْؤُلَنَ ..... وَأَبْدَلَنَ لَهُ بِحِمَعَ الْمُسْكِنِ

يعني أن الأصبهاني يوافق الحرمي في (لئلا)، وفي (مؤذن)، وهو قوله تعالى في الأعراف: ﴿فَإِذَا دَعَنَ مَؤْذِنَ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي يوسف: ﴿ثُمَّ أَذَنَ مَؤْذِنٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ومثله إن كان على التحقيق؛ وإنما نسب الموافقة للحرمي مع أنهم لم (يذكر)<sup>(٧)</sup> لهم التحقيق؛ لأن قالون منهم. وقد نصّ له في الدرر<sup>(٨)</sup> عليه، والآخران مثله فساغ ذلك.

وأما (لئلا) (فتحوا)<sup>(٩)</sup> قوله تعالى: ﴿لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ أَرْسَلْنَا﴾<sup>(١٠)</sup>، وما كان مثله؛ (مفهومه)<sup>(١١)</sup> أن يوسف وأبا الأزهر عبد الصمد لا يتحققان.

(١) في (س)، و(ت): فلم.

(٢) في (س)، و(ت): بعند.

(٣) سقط من (س)، و(ت)، و(س).

(٤) تتمة البيت الثاني السابق في المتن أعلىه.

(٥) الأعراف: ٤٤.

(٦) يوسف: ٧٠.

(٧) في (ق): يذكرها.

(٨) بشرح الخراز، ص: ١٩١ - ١٩٢.

(٩) في (س): نحو.

(١٠) النساء: ١٦٥.

(١١) في (ت): فمفهومه.

ومن قوله في الدرر<sup>(١)</sup>: (وإن أتت مفتوحة أبدها \*\*\* وآوا) بقوله: مع (لثلاً) مكان الياء، (وهذا)<sup>(٢)</sup> مستثنى من قوله: (وواحد من كل طرقه انفرد). فهنا خالف ما اعتمد عليه، ثم زاد فقال: (وأبدلن له جميع المسكن) (أي كل ما كان مسكنًا) أبدلها.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وقرأت في رواية الأصبهاني بترك كل همزة ساكنة، سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً في جميع القرآن» انتهى.

فمثلاً ما (كانت)<sup>(٤)</sup> فاءً، نحو: (المأوى)، وشبيهه، وما (كانت)<sup>(٥)</sup> عيناً، نحو: (الضأن)، و(الشأن)، وما كان مثلكما، وما (كانت)<sup>(٦)</sup> لاماً، [نحو]<sup>(٧)</sup>: (امتلأت)<sup>(٨)</sup> و(شتئما)<sup>(٩)</sup> (وغيرهما)<sup>(١٠)</sup>، حيث (كانت)<sup>(١١)</sup>، إلا ما يستثنى.

وهذا مستثنى من قوله: (فالكل إن سكت فيها أطلقا)<sup>(١٢)</sup>، وهو قوله: (والعين واللام فلا تبدلها \*\*\* لنافع)<sup>(١٣)</sup>.

(١) بشرح الخراز، ص: ١٩١.

(٢) في (ت)، و(ق): هذا.

(٣) أبي الدانى، ص: ٤٩.

(٤) في (س)، و(ت)، و(ق): كان.

(٥) في (ت)، و(س): كان.

(٦) في (ق)، و(س): كان.

(٧) ساقطة من (ق)، و(ت).

(٨) في (ق): هل امتلأت.

(٩) في (س): وشتئم.

(١٠) في (ق): وشبيهه.

(١١) في (س): كان.

(١٢) من أرجوزة ابن غازى.

(١٣) الدرر بشرح الخراز، ص: ١٩٣.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الإعراب: [قوله: ووافق<sup>(١)</sup>] الواو حرف عطف، (وافق) ماضٍ، والواو الثانية أصلية، و(الحِرْمِيَّ) (مفعوله)<sup>(٢)</sup> مقدم على الفاعل، و(الأصْبَهَانِيُّ) فاعله، وخفف ياء النسب ضرورة، و(لَدَى) بمعنى في متعلق (وافق<sup>(٣)</sup>)، و(لِتَلَّا) مضاف إليه، (ولَدَى) عطف عليه، و(مَؤَذِّنٌ) مخوض به، (وَأَبْدَلَنَ) أمر مؤكّد باللون الخفيفة، و(لَهُ<sup>(٤)</sup>) جار و مجرور متعلقه، و(جَيْعَ) مفعوله، و(الْمُسْكَنُ<sup>(٥)</sup>) مضاف [إليه]<sup>(٦)</sup> ما قبله، وهو اسم مفعول من اسكن، والله أعلم، [وعليه التكلان]<sup>(٧)</sup> ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

وَالْأَمْرَ لَا الْمَجْزُومَ عَنْهُ حُقْقًا      وَكُلَّ لُؤْلُؤٍ وَجِئْتُ مُطْلَقًا

يعني أن الأمر محقق للأصبهاني، وذلك نحو: (نبئ). قال في التعريف<sup>(٨)</sup>: «[وكذلك]<sup>(٩)</sup> إذا سكت المهمزة للأمر، نحو: (أبئهم)، (وبئهم)، و(اقرأ) (وهي إلينا) وشبّهه، فهمز<sup>(١٠)</sup> ذلك» انتهى.

قوله: (لا المجزوم) معطوف على (الأمر بلا)<sup>(١١)</sup>، فهو داخل في قوله: (وأبدلن له جميع المسكن)، وذلك [١٠ / ب] نحو قوله: (زيد لا عمرو)<sup>(١٢)</sup> ضربته. فحكم عمرو مخالف لزيد. فالجزوم يسهله، والأمر يخففه.

(١) زيادة من (ق).

(٢) في (س): مفعول.

(٣) في (س)، و(ت)، و(ق): بوافق.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) زيادة من (ت).

(٦) الداني، ص: ٥٠.

(٧) ساقطة من (ق).

(٨) ساقط من (س).

(٩) في (ت): الأمر به.

(١٠) في (س)، و(ق): زيد لا عمراً.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «فإن سكنت الهمزة (عامل)<sup>(٢)</sup> نحو: (إن يشاً)، و(أم لم ينتَ) و(تسؤهم) وشبيهه، ترك همزها» انتهى.

قوله: (وكل لؤلؤ) يعني [أن]<sup>(٣)</sup> لؤلؤاً كيماً وقع معرفاً أو منكراً، نحو: (اللؤلؤ)، ([لؤلؤا])<sup>(٤)</sup> و[لؤلؤ]<sup>(٥)</sup> وشبيهه، يتحققه الأصبهاني. وأما الجماعة فإنهم على أصولهم (في)<sup>(٦)</sup> التحقيق في ذلك كله.

قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «واستثنى من ذلك [قوله]<sup>(٨)</sup>: ([اللؤلؤ])<sup>(٩)</sup> ([لؤلؤا]) [حيث وقع]<sup>(٩)</sup>» انتهى.

قلتُ: يعني بقوله: واستثنى من المخفف؛ لأنَّه ذكر فيه إبدال الهمزة الساكنة، فصار هذا بالتحقيق.

قوله: (وجئت مطلقاً) يعني أن (جئت) و(جئتم) و(جئنا) كيماً وقع [محقق]<sup>(١٠)</sup> أيضاً للأصبهاني كالجماعة. وكلما ذكر بختش بعد هذا في معرض الاستثناء من قوله: (وابدأْن له جميع المسكن).

قال في التعريف<sup>(١١)</sup>: «(وجئت) و(جئتمونا) و(جئناك) وشبيهه من لفظه حيث

(١) يعني الداني، ص: ٥٠.

(٢) في الأصل: لعامل، والمثبت من التعريف ، و(ت)، و(ق).

(٣) ساقطة من (ت).

(٤) ساقطة من (ت).

(٥) في (س): من.

(٦) أبي الداني، ص: ٤٩.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) ساقطة من (ق).

(٩) زيادة من (س)، و (ت)، و (ق).

(١٠) ناقصة من (ق).

(١١) ص: ٤٩ - ٥٠.

وقع»انتهى. ثم قال بعد ذلك: «فهمز جميع ذلك» انتهى  
الإعراب: (وَالْأَمْرُ مفعول مقدم (بقوله)<sup>(١)</sup>: (حُقّقَا)، [وقوله]<sup>(٢)</sup> (لَا المَجْزُومَ)  
عطف عليه وقد تقدم، و(حُقّقَا) أمر مؤكّد بالتون الخفيفة، وأبدلها ألفاً للوقف.  
[قوله]<sup>(٣)</sup> (وَكُلَّ لُؤْلُؤٍ) [عطف]<sup>(٤)</sup> على قوله: (وَالْأَمْرُ)، (وَجِئْتُ عطف عليه  
[أيضاً]<sup>(٥)</sup>، و(مُطْلِقاً) حال من (جِئْتُ)، والله أعلم.

ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**رِئَى وَبَنَّ أَتَكُمَا فِي يُوسُفِ لَمَّا قَرَأْتُ كَامِلَ التَّصْرِيفِ**

أخبر بِحَمْلِ اللَّهِ أن (رِئَى) محقق له أيضاً، وهو قوله تعالى: ﴿أَخْسَنُ أَثْنَاءَ وَرَءِيَا﴾<sup>(٦)</sup>  
بالمهمزة، «وقرأ الآباء بتشدد الياء من غير همز»<sup>(٧)</sup>. انتهى؛ إنما نص هنا على  
الأصبهاني أنه يحقق المهمزة، ولا مفهوم له هنا.  
وأما قراءة من بقي، (فسينص)<sup>(٨)</sup> عليها بعد بقوله: (وياء «رِءِيَا» أدمغ المحرمي)،  
وسيوضح هنالك إن شاء الله.

وأما أصل (رِءِيَا) وكيفيته (فانظرها)<sup>(٩)</sup> في شراح الدرر<sup>(١٠)</sup>.

(١) في (س): لقوله.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) ساقط من (س).

(٤) ساقط من (ق).

(٥) نقص من (س).

(٦) مريم: ٧٤.

(٧) التعريف للداني، ص: ٩٨.

(٨) في (ق)، و(ت)، و(س): سينص.

(٩) في (ق): فانظره.

(١٠) الخاز، ١٩٤ - ١٩٣، المتوري، ص: ٣٤٣، ابن المجراد (اللوحة ٧١).

قوله: (ونبأتكما في يوسف) [أي وكذلك]<sup>(١)</sup> [قوله تعالى في يوسف: ﴿إِلَّا  
بَنَّأْتُكُمَا إِلَيْهِ﴾]<sup>(٢)</sup> فإنه يتحققه أيضاً.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «واستثنى أيضاً من جملة الساكنة (إلا نبأتكما)» انتهى.

قوله و(في يوسف)<sup>(٥)</sup> ليس بقيد، وإنما أتى به تبعاً للتعريف كما تقدم.

قوله: (ثم قرأت كامل التصرف) يعني أن [قرأت]<sup>(٦)</sup> [وقرآنها]<sup>(٧)</sup> وما أشبهه كيما وقع [وحينا وقع]<sup>(٨)</sup> محقق للأصبهاني أيضاً، وهو أيضاً (ردد)<sup>(٩)</sup> على ما قبله.

قال في التعريف<sup>(١٠)</sup>: «وقرأت حيث وقع، وقرأناه في القيامة، فقرأت ذلك بالهمز» انتهى.

قوله: (كامل التصرف) يشير إلى أن (قرأت) حيث وقع، سواء اتصل به (ضمير)<sup>(١١)</sup> أم لا.

وقد يقال أنه قوله: (كامل التصرف) لم يفده شيئاً [١١ / أ]، لأنه إن كان (اقرأ

(١) في (ت): أراد قوله.

(٢) ساقط من (ق).

(٣) يوسف: ٣٧.

(٤) أي الداني، ص: ٥٠.

(٥) في (س): يوسف.

(٦) ساقطة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٧) في (ق)، و(ت)، و(س): يعني أن قرآنها وما أشبهه.

(٨) ناقصة من (س).

(٩) في (ق)، و(س)، و(ت): معطوف.

(١٠) ص: ٥٠.

(١١) في (ق)، و(س)، و(ت): الضمير.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(أمر)<sup>(١)</sup>، [ فهو]<sup>(٢)</sup> داخل في الأمر، وإن (وقع)<sup>(٣)</sup> مضارعاً فهمزته محركة، وإن دخل عليه الجازم، دخل في المجزوم، فلم يبق لقوله: (كامل التصرف) محل، إلا أن يقال: أراد به، [سواء]<sup>(٤)</sup> اتصل به (الضمير)<sup>(٥)</sup> أم لا. فتأمله، والله أعلم.

[الإعراب: قوله و﴿ورِيَا﴾ معطوف على قوله: (والأمر)، و﴿بَأْنُكُمَا﴾ عطف عليه أيضاً، وكذلك قرأت، و(كَامِلَ التَّصْرِف) حال من قرأت، وليس بمعرفة، لأنه وصف. فإذا صفت غير ممحضة]<sup>(٦)</sup>، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

**وَسَهَّلْنَاهُ بُعْدَ الْفَاءِ      أَنْتَ وَمَاضِ الْأَمْنِ بِاسْتِيقَاءِ**

أمر ﷺ بتسهيل الهمزة التي وقعت بعد الفاء في (أفأنت) و(أفأنتم) كيماً وقع. قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «وروى أيضاً عن ورش ترك الهمزة المتحركة في نحو قوله: (كأنه) و(كأنهم) إلى أن قال: و(أفأنت) و(أفأنتم)، ثم قال [بعد: وحقيقة ترك الهمزة المتحركة المتقدم ذكرها في مذهبها أن تكون بين ما لم تتحرك بالفتح]<sup>(٨)</sup>، وينكسر ما قبلها (أو ينضم)<sup>(٩)</sup>، فإنها تبدل مع الكسرة ياء، ومع الضمة واواً» انتهى.

قوله: (وَمَاضِ الْأَمْنِ بِاسْتِيقَاءِ) أي وكذلك أيضاً يسهل الهمزة بعد الفاء في قوله تعالى: (أَفَمُنَا مَكْرُ اللَّهِ)، وكذلك (أَفَأَمْتُمْ) حيث وقع [بعد]<sup>(١٠)</sup> الفاء؛ وإليه أشار

(١) في (ق)، و(ت): أمرًا.

(٢) ساقطة من (ق)، و(ت).

(٣) في (ت)، و(س)، و(ق): كان.

(٤) ساقطة من (ق)، و(ت).

(٥) (ق): ضمير.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٧) ص: ٥١.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من (س).

(٩) في (ت): وينضم.

(١٠) ساقطة من (ق).

بقوله: (باستيفاء) مستوفياً حيث ما وقع بعد الفاء.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «(فَآمِنَ)، و(فَأَمْتَمَ) و(فَأَمْنَوَا)» انتهى. قلتُ: هو معطوف على قوله، كأنه بترك الهمزة كما تقدم.

قوله: (وَمَاضِي الْأَمْنِ) بيان؛ لأن المضارع لم [تضع]<sup>(٢)</sup> الهمزة فيه بعد الفاء، والله أعلم.

الإعراب: قوله: (وَسَهَّلَنْ) أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، و(لَهُ) (متعلّقه)<sup>(٣)</sup>، والباء للأصبهاني، و(بُعِيدَ الْفَاءِ) تصغير بعد، وهو حال من أنت مقدم عليه، و(أَنْتَ) مفعول (سَهَّلَنْ) (بحذف)<sup>(٤)</sup> مضارف، [وهو]<sup>(٥)</sup> همزة أنت، [قوله]<sup>(٦)</sup> (وَمَاضِي الْأَمْنِ) عطف على أنت، وسكن الياء ضرورة، وإلا فهو منصوب، و(وَبِعِيدَ الْفَاءِ) قيد فيه أيّضاً، وكان حقه أن (يعيده)<sup>(٧)</sup> معه، لكنه استغنى بما تقدم، و(بِاسْتِيَفَاءِ) (حال)<sup>(٨)</sup>، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

وَأَنَّ بَعْدَ الْكَافِ مَعَ رَأَيْتَا      فِي خَبَرٍ وَكَيْفَمَا أَمْلَيْتَا  
يعني أنّ [إن]<sup>(٩)</sup> إذا وقعت بعد الكاف، [فإنه]<sup>(١٠)</sup> يسهل همزته (حيثها)<sup>(١١)</sup> وقع،

(١) ص: ٥١.

(٢) في (ت) و (س)، و (ق): تقع.

(٣) في (ت): معلقة.

(٤) في (س): حذف، و (ت)، و (ق): على حذف.

(٥) في (ت) و (س)، و (ق): أي.

(٦) ناقصة من (س)

(٧) في (ق)، و (س)، و (ت): يعده.

(٨) في (ق)، و (ت): حاله.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) زيادة من (ق)، و (ت)، و (س).

(١١) في (س): حيث.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

نحو: (كَانَهُ وَ كَانَتْ)، وما كان مثله، وتسهيلها بين بين كما تقدم.  
قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وروى أيضاً عن ورش ترك الهمزة المتحركة في نحو قوله: (كأنه) و (كأنهم) (و (كأن)<sup>(٢)</sup>) انتهى. يعني: وما كان مثله، وتسهيلها بين بين قاله بعد قوله: (مع رأيت) في خبر، يعني أن الأصبهاني، وهو صاحب الباب يسهل الهمزة من رأيت إذا كان مجردًا من الاستفهام، وهو المنبه عليه بقوله: (في خبر) أي من غير استفهام.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وروى أيضاً عن ورش ترك الهمزة المتحركة، إلى أن قال: (رأيت) و (رأيته) و (رأيتموه) و (رأيتهم) و (فلما رأينه)» انتهى. قلتُ: وما كان مثله.  
قوله: (وكيف ما أمليت) أي وكيف ما قرأتَه، سواء اتصل به الضمير أم لا، فإن قلتَ: ولعل قوله: (وكيفما أملينا) يريده به ﴿فَأَمْلَأْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup> وما [١١ / ب] كان مثله.

قلتُ: ليس المراد ذلك، وذلك لأنَّه لم ينص عليه في التعريف، وليس هو من الزيادة؛ إذ لو كان من الزيادة لنبَّه عليه كما قال بعد: (وفي سوى تعريفنا) البيت<sup>(٥)</sup>، وكأنَّه متفق عليه انتهى، [والله أعلم]<sup>(٦)</sup>.

ويحتمل أن يكون راجعًا لـ(أنَّ) و (رأيت) [أي]<sup>(٧)</sup> سواء اتصل (بها ضمير)<sup>(٨)</sup> أم لا، وهو أولى. تأمله.

(١) الداني، ص: ٥١.

(٢) في (ق): وكأنه.

(٣) الداني، ص: ٥١.

(٤) الرعد: ٣٣.

(٥) التالي.

(٦) ساقط من (س).

(٧) زيادة من (س)، و (ت)، و (ق).

(٨) في (س): به الضمير، وفي (ت): بها الضمير.

الإعراب: [قوله]<sup>(١)</sup>: (وَأَنَّ) عطف على ما قبله، [ قوله]<sup>(٢)</sup>: (بَعْدَ الْكَافِ) حال منه، (مَعَ رَأْيِنَا) حال منه أيضاً. قوله: (فِي حَبَرٍ) نعت له أيضاً، يعني: لـ(رأينا)، ولا يصح أن يكون حالاً منه، لأنه مضاد إليه ولم تتوفر الشروط. [ قوله]: (وَكَيْفَنَا أَمْلَيْنَا) معطوف على حال مقدرة، أي مجردًا من الضمير] أو (كيفما أمليت)، وإن جعلته راجعاً لها معًا، قلت: مجرددين، (وَكَيْفَنَا أَمْلَيْنَا)، [ والله أعلم]<sup>(٣)</sup>، ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ :

وَأَيْاً أَوْ كُلَّا لَدَى لَأْمَلَانْ عَنْهُ لِفَارِسِ الرَّضَى فَسَهَلَنْ

أمر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بتسهيل إحدى الممزتين: إما الأولى (أو)<sup>(٤)</sup> الثانية، (أوهما)<sup>(٥)</sup> معًا من قوله [ تعالى]<sup>(٦)</sup>: (لَأْمَلَانْ) لِفَارِسِ بن أَحْمَد، عن الأصبهاني، (والمراد)<sup>(٧)</sup> بقوله عنه، أي عن الأصبهاني. وقرأت بذلك عن الشيخ الإمام العلامة أبي الحسن علي بن عيسى الراشدي [رحمه الله]<sup>(٨)</sup>، (نفعنا الله به)<sup>(٩)</sup>، وحكى في ذلك عن شيخه أبي عمران الزواوي<sup>(١٠)</sup> بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(١) ساقط من (س).

(٢) ساقط من (س).

(٣) ساقط من (س)، و(ق)، و(ت).

(٤) في (س)، و(ت)، و(ق): وإما.

(٥) في (س)، و(ت): وهما.

(٦) ساقطة (س).

(٧) في (س): وهو المراد.

(٨) زيادة من (ق).

(٩) في (ق): ونفعنا.

(١٠) هو موسى بن سعيد الحافظ العباسى، أبو عمران الأستاذ المقرئ بفاس، الشهير بالزواوى، توفي سنة (٩٣١هـ) درة الحجال ، ص: ٢٩٤، تر: ٨٨٣، تر: ٣٧٤، درة الحجال، ص: ٣٧٤، تر: ٣٦٩  
كلاهما لابن القاضى المكتنasi.

قال [أبو عمرو]<sup>(١)</sup> في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وقال لي أبو الفتح عن قراءته: إن شئت سهلت الهمزتين معاً في (الأملائ)، وإن شئت الأولى» انتهى.

الإعراب: [قوله]<sup>(٣)</sup> (وأيَا) مفعول مقدم بسهلن، (أوْ كُلًا) عطف على أيَا، و(أوْ) للتخيير، و(لَدَى) بمعنى في متعلق بسهلن، وكذلك (عَنْهُ)، وأهاء للأصبهاني، وكذلك لفارس، و(الرَّضِي) نعت له، أي ذي الرضى، أو (المرْضى)<sup>(٤)</sup> إن (جعلته نفس الرضى)<sup>(٥)</sup> مبالغة، والفاء زائدة، كقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (وربك فكبُر)، و(سَهَلَنْ) أمر مؤكـد بالنون الخفيفة، وإنـا أعاد (فَسَهَلَنْ) مع سهلـن الأول في قوله: (وسـهلـن له بعيدـ الفاء) [يعني]<sup>(٧)</sup> عنه لـبعدهـ، والله أعلمـ، ثم قال ﷺ:

وَفِي سَوَى تَعْرِيفَنَا اطْمَانًا ۖ ثُمَّ كَانَ لَمْ لَا يَقِيدْ تَغْنَا

أخـبرـ جـلـسـهـ أنـ تسـهـيلـ الـهـمـزةـ منـ قولـهـ: ﴿فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ أَطْمَانَهُ بِهِ﴾<sup>(٨)</sup>، إنـهاـ هو منـسـوبـ لـغـيرـ التـعـرـيفـ، وـلمـ يـذـكـرـهـ فيـ التـعـرـيفـ.

قولـهـ: (ثـمـ كـانـ لـمـ) يعنيـ حيثـ وـقـعـ، وـكـيفـ ماـ وـقـعـ، يـسـهلـ هـمـزـتـهـ الأـصـبـهـانـيـ، سـوـاءـ كـانـ معـ (تـغـنـ) أـمـ لـاـ، وـهـوـ أـيـضاـ منـسـوبـ لـغـيرـ التـعـرـيفـ. وـأـشـارـ بـقولـهـ: (لا يـقـيـدـ تـغـنـاـ) إـلـىـ الرـدـ عـلـىـ مـخـتـصـرـ التـعـرـيفـ الـذـيـ قـيـدـهـ بـ (تـغـنـ) فإـنـهـ لـاـ فـرـقـ بـيـنـ (هـذـاـ وـغـيرـهـ)<sup>(٩)</sup>، واللهـ أـعـلـمـ.

(١) سقطـ منـ (سـ).

(٢) صـ: ٥٢.

(٣) سـاقـطـ منـ (سـ)، وـ (قـ).

(٤) فيـ (سـ)، وـ (قـ): والـرضـىـ.

(٥) فيـ (تـ): فعلـتـ نفسـ المـرضـىـ.

(٦) زيـادـةـ منـ (سـ)، وـ (تـ).

(٧) فيـ (سـ)، وـ (تـ): يعنيـ.

(٨) الحـجـ: ١١.

(٩) فيـ (سـ)، وـ (قـ)، وـ (تـ): هـذـاـ أوـ غـيرـهـ.

الإعراب: قوله: (اطمأنَّا) مبتدأ على حذف مضارف، أي تسهيل همزة (اطمأنَّ) فحذف منه مضارفين، كقوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ بَصْرَكَ مِنْ أَثْرِ الرَّسُولِ﴾<sup>(١)</sup>، أي من أثر حافر فرس الرسول، وقول<sup>(٢)</sup> الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إِذَا تَفَتَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِجْهَا      نَسِيمَ الصَّبَابَ جَاءَتْ بِرَبِّا الْقُرْنُفِلِ

أي تضوئاً، مثل تضوئ نسم الصبان وخبره في المجرور [١٢/أ][٤] قبله، و(سوى)  
معنى غير، على غير مذهب سيبويه، وأضاف التعريف إلى ضمير المتكلم لما أن قرأ  
بها فيه كأنه له، و(ثم) حرف عطف، و(كأنَّا<sup>٥</sup>) عطف على اطمأن، أو مبتدأ، والخبر  
محذوف، أي كذلك، أي لغير التعريف، [ قوله]<sup>(٤)</sup>: (لا يقينٍ تغناً) معطوف على  
محذوف، أي مطلقاً، (لا يقينٍ تغناً)، [والله أعلم]<sup>(٥)</sup>، ثم قال بِحَمْلَتِهِ:

كَذَا<sup>(٦)</sup> اطْمَانُوا وَفَاصْفَاكُمْ وَإِذْ      تَأَذَّنَ الْأُولَى وَمَنْ هَفَانِيْذْ

آخر بِحَمْلَتِهِ أن (اطمأنوا) من قوله تعالى: ﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَانُوا بِهَا﴾<sup>(٧)</sup>  
تسهيل همته، منسوب أيضاً لغير التعريف، وكذلك (اطمأنتم)، وكذلك ما عطف  
عليه، وهو قوله [ تعالى]<sup>(٨)</sup>: ﴿أَفَاصْفَكُوكُرِبِّكُمْ بِالْبَيْنَ﴾<sup>(٩)</sup>، قوله [ تعالى]<sup>(١٠)</sup> في

(١) طه: ٩٦.

(٢) في (ق): كقول.

(٣) أمرؤ القيس في ديوانه، ص: ١١٥.

(٤) ساقط من (س).

(٥) ساقطة من (ق)، و(س)، و(ت).

(٦) في (ت): ثم.

(٧) يونس: ٧.

(٨) سقط من (س).

(٩) الإسراء: ٤٠.

(١٠) سقط من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الأعراف<sup>(١)</sup>: ﴿وَإِذْ تَأْذَنَ رَبُّكَ [لَيَعْنَمَ عَلَيْهِمْ إِنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةَ﴾<sup>(٢)</sup> منسوب أيضاً لغير التعريف.

قوله: (الأولى) قيده<sup>(٣)</sup> له، واحترز به من الثاني، وهو قوله في [سورة]<sup>(٣)</sup> إبراهيم<sup>(٤)</sup>:

﴿وَإِذْ تَأْذَنَ رَبُّكُمْ [لَيْسَ كَرِمًا لَأَرِيدَنَّكُمْ]﴾<sup>(٥)</sup> فهذا ليس فيه إلا التحقيق.

قوله: (ومن هفانبد)<sup>(٦)</sup> أي ومن كانت نسبته (الشيء)<sup>(٧)</sup> لغير محله (فقد سقط) (فيطرح)<sup>(٨)</sup> [كلامه]<sup>(٩)</sup>، ولا يلتفت إليه، (فهفا)<sup>(١٠)</sup> [يهفو]<sup>(١١)</sup> [هو]<sup>(١٢)</sup> إذا

سقط، وفيه أيضاً رد على نظام التعريف الذي نسب: (ويكَّنه) لغير التعريف.

ولا شك أن من نسب الأشياء (إلى غير محلها)<sup>(١٣)</sup> [فقد]<sup>(١٤)</sup> سقط، و(نبذ)<sup>(١٥)</sup> معناه

طرح.

(١) الآية: ١٦٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٣) ناقصة من (س).

(٤) الآية: ٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٦) في (س): للشيء.

(٧) في (س): فيسقط.

(٨) في (ق)، و(س): ويطرح.

(٩) ساقطة من (س).

(١٠) في (س): وهفا.

(١١) زيادة من (س).

(١٢) ساقطة من (ق)، وبياض في (ت)

(١٣) ساقط من (س)، وبياض في (ت).

(١٤) في (ق): لغير محله.

(١٥) سقط من (ق)، و(ت)، و(س).

الإعراب: قوله: (اطمأنوا) مبتدأ على حذف مضاف أيضاً، أي تسهيل (اطمأنوا)<sup>(١)</sup>، وخبره كذا قبله ، والإشارة إلى القريب، وهو الذي [نسب]<sup>(٢)</sup> تسهيله لغير التعريف.

[قوله]<sup>(٤)</sup> (وَأَصْفَاكُم) الواو حرف عطف، و(أَصْفَاكُم) معطوف عليه. (وَإِذْ تَأْذَنَ) كذلك، و(الْأُولَى) نعت له، (وَمَنْ) شرطية مبتدأ، و(هَفَا) فعل الشرط، و(تُبْدِي) ماضٌ مبني للمفعول جواب الشرط، والخبر في الجواب [على قول]<sup>(٥)</sup> ، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

فَقَدْ أَحَادَ فِيهِ وَيَكَانَا مَعَالَدَ الْفَرْسِ عَلَى كَانَا

أخبر ﷺ أن أبا عمرو في التعريف أحال ﴿وَيَكَانَ اللَّهُ﴾ ، و﴿وَيَكَانَهُ﴾ معاً على ما كان في الفرش؛ فقال [أبو عمرو]<sup>(٦)</sup> في التعريف<sup>(٧)</sup> في سورة القصص وقد ذكرت: «﴿إِيمَةٌ يَكْتُونَ﴾<sup>(٨)</sup> ، و﴿إِيمَةٌ يَهْدُونَ﴾<sup>(٩)</sup> ، و﴿فُؤَادُ أَمْرُ مُوسَى﴾<sup>(١٠)</sup> ، و﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا﴾<sup>(١١)</sup> ، و﴿أَن يُكَذِّبُونَ﴾<sup>(١٢)</sup> ، و﴿لَمْ هُوَ يَمْأُلْ قِيَمَةً﴾<sup>(١٣)</sup> ، ﴿وَيَكَانَ

(١) في (ق): اطمأن.

(٢) زيادة من (س)، و(ت).

(٣) في (ق): ينسب.

(٤) زيادة من (ق).

(٥) ساقطة من (س).

(٦) زيادة من (ت).

(٧) ص: ١٠٥.

(٨) القصص: ٤١.

(٩) الأنبياء: ٧٣.

(١٠) القصص: ١٠.

(١١) القصص: ٢٩.

(١٢) القصص: ٣٤.

(١٣) القصص: ٦١.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

٩٢

الله ﷺ، و﴿وَيْكَانَهُ﴾، و﴿تِنْ فَرَغْ يَوْمِدِ﴾<sup>(١)</sup> «فيما تقدم» انتهى.

قلت: ولم يتقدم له إلّا كأن، وكأنهم، وكأنه، وكأنهن كما تقدم. فإن قلت: فقد أحال فيه على كأن، يقتضي أنه ذكره معه وشبهه به. قلت: هذا لا يلزم، (ولكنه)<sup>(٢)</sup> لما قال: وقد ذكرته فيما تقدم، دلّ على أنه محال عليه، والله أعلم، وإن كان لم يذكره نصًا فيما تقدم.

الإعراب: (فَقَدْ أَحَالَ) الفاء حرف عطف، و(قَدْ) حرف تحقيق، (أَحَالَ) ماض، وفاعله ضمير عائد على أبي عمِّرو وإن لم يتقدم له ذكر، لكن (ذكر الكتاب)<sup>(٣)</sup> يدلُّ على مؤلفه، و(فِيهِ) متعلقه، واهء للتعريف، و﴿وَيْكَانَ﴾ مفعوله، [معًا]<sup>(٤)</sup> أي مجتمعين، و(لَذِي) بمعنى في، و(الْفَرْشِ) مضاد إليه [ما قبله]<sup>(٥)</sup>، و(عَلَى كَاتِبَةِ) متعلق أحوال، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

وَفِيْهِ عَنْهُ فِيْأَيِّ أَبْدِلَا      شَائِئَكَ [١٢ / ب] الْفَوَادُ كَيْفَمَا انْجَلَأَ

يعني لما فرغ من ذكر ما لم يجيء في التعريف، ومن ذكر (ويْكَانَ)، أتى بما وقع في التعريف، فقال: (وفيء عنه فبأي أبْدِلَا) أي في التعريف عنه، [أي]<sup>(٦)</sup> عن الأصبهاني، يعني [أن]<sup>(٧)</sup> (فبأي) حيث ما وقع في القرآن يبدلها، وإبداله من جنس حرفة ما قبله أن كسرة (فبأي)، وهذا مما قال في التعريف فيه ما لم تتحرك بالفتح، وينكسر ما قبلها أو ينضم، فإنها تبدل مع الكسرة ياءً، ومع الضمة واواً.

(١) النمل: ٨٩.

(٢) في (ت)، و(ق): لكنه.

(٣) في (ق): ذكره.

(٤) زيادة من (ق).

(٥) زيادة من (س).

(٦) ساقطة من (س).

(٧) ساقطة من (س).

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «لأملاًنٰ وفِيَّ» انتهى. يعني هو ما سهل فيه الهمزة المتحركة؛ وإنما قال: (أبْدِل) ولم يكتف بالتسهيل الأول؛ لأن التسهيل في عرف القراء المراد به: بين بين، وهذا مبدل، فلذلك قال: (أبْدِل) نحو: (فِيَّ آلَاءِ رِبِّكَ تَكَذِّبَانِ)، و(فِيَّ آلَاءِ رِبِّكَ تَتَمَارِي).

قوله: ﴿شَانِثَكَ﴾ يعني أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِثَكَ هُوَ الْأَبْتَر﴾<sup>(٢)</sup>، (يبدل)<sup>(٣)</sup> الأصبهاني أيضاً، فهو معطوف على (فِيَّ) بحذف حرف العطف وبدلها أيضاً من جنس حرفة ما قبله.

قوله: (الفؤاد كيما انجلاء) يعني أن الفؤاد مبدل له أيضاً، نحو: ﴿وَاضْبَحَ فُؤَادًا مُّوَسَّعًا﴾، و﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾<sup>(٤)</sup> وشبهه. وأما غيره فإنه يتحقق، فهو داخل في قول صاحب الدرر<sup>(٥)</sup>:

(والعين واللام فلا تبدلها لนาفع إلا الأصبهاني في هذه الأشياء)  
قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وفِيَّ، والفؤاد، وقال بعد ذلك حيث وقعت هذه الحروف» انتهى.

قوله: (كيما انجلاء) أشار به إلى قوله في التعريف: حيثما وقعت هذه الحروف، سواء اتصل (به)<sup>(٧)</sup> الألف واللام، أو كان مضافاً، وإليه أشار بقوله: (كيما انجلاء) أي كيما ظهر.

(١) ص: ٥١.

(٢) الكوثر: ٣.

(٣) في (س): فبدله.

(٤) النجم: ١١.

(٥) بشرح الخراز، ص: ١٩٣.

(٦) ص: ٥١.

(٧) في (ق): بها.

## بذل العلم والبود في شرح تفصيل العقد

الإعراب: قوله: (فِيَأَيْ) مبتدأ، و(أُبَدِل) ماضٍ مبني للمفعول، وهو خبر عنه.  
 قوله: (عَنْهُ) متعلق (أُبَدِل)، واهاء للأصبهاني. قوله: (فِيهِ) حال مصدر مذوف،  
 دلًّا عليه (أُبَدِل)، أي [حال]<sup>(١)</sup> كون البدل واقعاً في التعريف، واهاء للتعریف.  
 قوله: (شَانِئَكَ) إما أن يجعله معطوفاً على الضمير المستتر على ذلك الوجه  
 الضعيف؛ لأنه [لم يفصل]<sup>(٢)</sup>، وإما أن يكون مبتدأ خبره مذوف، أي كذلك.  
 قوله: (الفَوَادُونَ) عطف على (شَانِئَكَ). قوله<sup>(٣)</sup>: (كَيْفَمَا انْجَلَّا) حال فؤاد، والله  
 أعلم، ثم قال بِحَمْلَتِهِ:

نَاشِئَةٌ وَمُلِئَةٌ تُبَانَّا وَخَاسِئَةٌ زِيَّدٌ وَنُبُوَّةٌ

أخبر بِحَمْلَتِهِ أن (ناشئة) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَائِشَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُ وَطَنًا﴾<sup>(٥)</sup> يبدل الهمزة  
 فيها الأصبهاني، (وأما غيره فهو يحقق)<sup>(٦)</sup> كما تقدم. وهذا أيضاً مستثنى من قوله:  
 (والعين واللام فلا تبدلها)؛ فهذا لام الكلمة.  
 (وقال)<sup>(٧)</sup> في التعريف<sup>(٨)</sup>: «و﴿مُلِئَةٌ حَرَسًا﴾، و﴿إِنَّ نَائِشَةَ اللَّيلِ﴾<sup>(٩)</sup>» انتهى. فهو  
 يبدلها.

قوله: و(ملئت) يعني أن قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَتْهَا مُلِئَةٌ حَرَسًا [شَدِيدًا]﴾<sup>(١٠)</sup>  
﴿شَدِيدًا﴾ ساقطة من (ت)، و(س).

(١) زيادة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٢) ساقط من (س).

(٣) بياض في (ت).

(٤) ساقطة من (س).

(٥) المزمل: ٦.

(٦) في (ق): وغيره يتحقق.

(٧) في (ق)، و(ت)، و(س): قال.

(٨) ص: ٥١.

(٩) المزمل: ٥.

(١٠) شديداً ساقطة من (ت)، و(س).

(١١) الجن: ٨.

يبدل الأصبهاني، فهو أيضاً لام الكلمة، ويبدل ما قبله، وقد تقدم فيها قبل هذا. نقله من التعريف.

[قوله: بـ(أَنَّ)<sup>(١)</sup> يعني (أَنَّ) (بِأَنَّ) حيث وقع]<sup>(٢)</sup>، سواء اتصل به ضمير أَمْ لَا، نحو: بِأَنَّهُ، و(بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى) يبدل [١٣ / أ] الأصبهاني أيضاً.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «و(بِأَنَّ) و(بِأَنَّهُ) و(بِأَنَّهُمْ) و(فِيَانَ) حِسْنًا وَقَعَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ» انتهى.

قلْتُ: هو معطوف على ما سهله من الهمز المتحرك، (ويبدلها)<sup>(٤)</sup> ياء من [جنس]<sup>(٥)</sup> حركة ما قبلها.

قوله و(خَاصِيَّا زِدْ) يعني أن قوله تعالى: ﴿نَقْلَبْ إِلَيْكَ الْبَصَرَ خَاسِيًّا﴾<sup>(٦)</sup> يبدل الأصبهاني أيضاً، وهو زائد على ما في التعريف. قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: وزاد الجعبري في شرح الشاطبية<sup>(٧)</sup> في باب إيدال الهمزة. ومعنى (زِدْ) أي زده زيادة على ما في التعريف، (وليس)<sup>(٨)</sup> المراد زده على ما تقدم؛ لأنَّه لم يذكرهما في التعريف.

قوله: و(نَبُوَّثُنَا) كذلك أيضاً هو زيادة على ما في التعريف، ويبدل أَيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَبُوَّثَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ عَرَفًا﴾<sup>(٩)</sup> وشبيهه كيفما وقع.

(١) في (ت): فإنَّ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (س).

(٣) أي الداني، ص: ٥١.

(٤) في (ق)، و(س): وبدلته.

(٥) زيادة (س)، و(ق).

(٦) الملك: ٤.

(٧) الجعبري ومنهجه في شرح الشاطبية ٢ / ٤٥٠ وما بعدها.

(٨) في (ق)، و(ت): ليس.

(٩) العنكيبوت: ٥٨.

بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الإعراب: قوله: (نَأْشَأَتْهُ إِمَّا عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، أَوْ مُبْتَدَأٌ خَبْرٌ مُحْذَوْفٌ، أَيْ كَذَلِكَ).

قوله: (بِّنَا) عطف على ما قبله بحذف حرف العطف. قوله و(خَاصِيَّاً) مفعول مقدم بـ: (زِدْ) و(وَنُبُونَ) عطف عليه، والله أعلم، ثم قال ﷺ: **وَيَاءَ رِئَيْاً أَدَغَمَ الْحَرْمَيْيُّ وَيُوسُفُ وَالْعُقَيْيِي النَّسِيْيُّ** لما فرغ ﷺ مما سهله الأصبهاني، شرع في (رِئَيَا) وما بعده، فأخبر عن الحرمي وهم [غير ورش يبدلون]<sup>(١)</sup> الهمزة ياءً ويدغمونها في [الياء]<sup>(٢)</sup> التي بعدها، وقال: (أدغم) ولم يقل: أبدل، ثم أدغم طلباً للاختصار؛ لأنَّه عبر باللازم عن الملزوم. فالبدل ملزوم، والإدغام لازم، وإنما أعاد قالون لموافقته غيره، وإن الحكم في الدرر. وذكر [أصل]<sup>(٣)</sup> (رِئَيَا) ومعناه لا (يليق)<sup>(٤)</sup> بهذا المختصر. فانظر شراح الدرر. فمفهومه أنَّ ورشاً لا يدغم، وإنما يتحقق، وهذا هو المفهوم الذي نبه عليه قبل، وما كان مثله.

قوله: (وي يوسف والعunciي النسيي) أخبر أنَّ يوسف وهو أبو يعقوب، والعunciي وهو عبد الصمد، عن ورش يدغم الياء من قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا اللَّهُمَّ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾**<sup>(٥)</sup> فأصله النسيء بهمزة، (فأبدل)<sup>(٦)</sup> الهمزة ياء، (وأدغما)<sup>(٧)</sup> الياء في الياء في اللفظ. مفهومه أنَّ من بقي، وهم: الأصبهاني، وحرمي يتحققون الهمزة.

(١) ما بين المعقوقتين طمس في (ق).

(٢) ساقطة من (ق).

(٣) ساقط من (ق).

(٤) في (س)، و(ت): يميز.

(٥) التوبية: ٣٧.

(٦) في (ق): وأبدل.

(٧) في (ق)، و(س): وأبدل.

فقوله في الدرر<sup>(١)</sup>: «وَإِنَّا لِلَّهِ مُمْلِكٌ» ورش أبده<sup>(٢)</sup> [نقول]<sup>(٣)</sup> يعني من طريق الأزرق، عبد الصمد عنه عنده. وأما الأستدي فإنه يحقق كالآخرين. الإعراب: (وياء رئيسي) مفعول مقدم بأدغم، و(الجُزِيمُيُّ) فاعل، [ قوله]<sup>(٤)</sup>: (وَيُوْسُفُ) فاعل أدغم مخدوف، أو مبدأ خبره مخدوف، أي أدغما، وصُرِف يوسف للوزن؛ لأن التنوين مقابل (النون)<sup>(٥)</sup>، (والعتقي) عطف عليه، و(النَّسِيُّ) مفعول على حذف مضارف [أي ياء النسي]<sup>(٦)</sup>، والله أعلم، ثم قال بنخلث:

وَمَالَ أَهْمَدُ مَعَ الْمُسِيَّبيِّ  
إِلَى وَفَاقِ وَرِشَّهُمْ فِي الْمَذَهَبِ  
ذَاكَ لَذَى الْمُؤْتَفِكَاتِ مُسْبَحًا  
وَذَا لَذَى بِيرَ وَمَلْءَ فَانْقُلَا  
لِلْأَسَدِيِّ فِي الْوَقْفِ أَوْ فِي الْمَرَّ  
وَالآن لِابْنِ فَرَجِ كَالْمُضْرِي

أخبر بنخلث أن أحمد الخلوي وهو المراد بأحمد. قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: «حيث ذُكر أحمد مطلقاً في هذا الرجز، فالمراد به الخلوي» انتهى. والمسيري وهو إسحاق [المسيي]<sup>(٧)</sup> من [١٣ / ب] طريقيه، والخلوي عن قالون (مال) أي انحرف، (إلى وفاق ورش) في مذهبة. قوله: (ذاك) الإشارة إلى أحمد. قوله: (لدى المؤتكفات) يعني [أن]<sup>(٨)</sup> أحمد الخلوي من طريق الجمال والواسطي يبدل الهمزة وأوا، كورش، وحكم ورش فيه في الدرر [في قوله]<sup>(٩)</sup>:

(١) بشرح المتوري، ص: ٣٤٦.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) ساقط من (س)

(٤) في (س): للنون، وفي (ق): النون.

(٥) في (ت): للوزن.

(٦) ناقصة من (س).

(٧) ناقصة من (س).

(٨) زيادة من (س)، و(ق)، و(ت).

(٩) زيادة من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

«أبدل ورش كل فاء سكتٍ\*\* فوافقه الحلواني على جزئية منها المؤفتكات»<sup>(١)</sup>.

قوله: (مسجلاً) أي مطلقاً، أي سواء كان جمعاً أو مفرداً.

مثال المفرد قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْنِفَكَةُ أَهْوَى﴾<sup>(٢)</sup> وشبهه، ومثال الجمع قوله تعالى:

﴿وَالْمُؤْنِفَكَتُ بِالْخَاطِلَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومن بقي [يتحقق]<sup>(٤)</sup> على الأصل. قوله: (وذالدى بير)

الإشارة للقريب، وهو إسحاق المسيبي من طريقه، فإنه يوافق ورشاً على إيدال

المهزة من قوله تعالى: ﴿وَيُثِرُ مُعَطَّلَةَ﴾<sup>(٥)</sup>، ومن بقي يتحقق.

وأما ورش فقال في الدرر<sup>(٦)</sup>: «أبدل الذيب وبير ويس [ورش]<sup>(٧)</sup>» يريد.

وكذلك إسحاق من طريقه، نص عليه صاحب الدرر<sup>(٨)</sup> في قوله: «القول في

إيدال فاء الفعل»، فما بقي لم يذكر متفق عليه للجميع. قوله: (وملء فانقلاباً

للأسدي) أخبر بخت بنقل المهمزة من قوله تعالى: (ملء الأرض ذهباً)<sup>(٩)</sup> للأسدية

وهو الأصبهاني. وانتقل هنا إلى الحركة (من)<sup>(١٠)</sup> الدرر.

[قوله: (في الوقف أو<sup>(١١)</sup> المر)، يعني سواء وصلت أو وقفت، فإنك تنقل الحركة

(١) بشرح المتصوري، ٣٣١.

(٢) النجم: ٥٣.

(٣) الحافة: ٩.

(٤) ساقطة من (ق).

(٥) الحج: ٤٣.

(٦) بشرح المتصوري، ص: ٣٤١.

(٧) ساقطة من (ق).

(٨) بشرح المتصوري، ص: ٣٣١.

(٩) آل عمران: ٩١.

(١٠) في (ق): في.

(١١) في (ت): أي.

إلى اللام<sup>(١)</sup>.

قوله: (والآن لابن فرج كالمصري) أخبر بِحَلْشَدَةِ أن ابن فرج وهو أحمد المفسر، عن إسماعيل ينقل الحركة في (الآن) حيث وقع، نحو: ﴿فَإِلَوْأَلَّكَنْ حِثَتْ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٢)</sup>، وما أشبهه، (ويعني)<sup>(٣)</sup> به غير [المقرون بالاستفهام].

وأما المقرون<sup>(٤)</sup> (بالاستفهام)<sup>(٥)</sup> (وسيأتي)<sup>(٦)</sup> حكمه، وهو راجع لقوله في الدرر: (أو لام تعريف)، فتقول [لورش]<sup>(٧)</sup> يريد وأحمد المفسر إن قررت أو لام تعريف.

فقوله: (حركة الهمزة لورش تنتقل) يعني من جميع طرقه، وهو الذي قبل هذا: (وواحد من كل طرفة انفرد)، وأما من بقي فإنه يتحقق ولا ينتقل.

قال في التعريف<sup>(٨)</sup>: «وروى (ورش أيضاً عن نافع)<sup>(٩)</sup> أنه كان يلقي حركة الهمزة على لام التعريف» انتهى.

[ثم قال بعد]<sup>(١٠)(١١)</sup>: «وتابعه ابن فرج، [عن أبي عمرو]<sup>(١٢)</sup>، عن إسماعيل على

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٢) البقرة: ٧٠.

(٣) في (س): يعني.

(٤) ما بين المعقوفين بياض في (ت).

(٥) في (ت): فالاستفهام.

(٦) في (ت)، و(ق)، و(س): فإنه سيأتي.

(٧) ناقصة من (س)، وفي (ت) بياض.

(٨) ص: ٥٥.

(٩) في (ت): تقديم وتأخير.

(١٠) ساقطة من (س)، وساقط من (ت): ثم قال.

(١١) بياض في (ت).

(١٢) ساقط من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

إلغاء الحركة في قوله تعالى: ﴿أَنْتَ جِئْنَتِ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup>، و﴿فَأَنْتَ بَشِّرُوهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿أَنْتَ خَفَّافَ اللَّهِ عَنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وما كان مثلك من لفظه [خاصة]<sup>(٤)</sup> انتهى.

الإعراب: قوله: (وَمَا لَّا) ماض، (أَهْمَدُ ) فاعله، ونون أَهْمَدُ للوزن، و(مَعَ الْمُسِيِّبِيِّ) حاله، و(إِلَى وِفَاقِ) متعلق (مَالَ)، (وَرِشَّهُمْ) مضارف إليه ما قبله، واهاء للقراء، و(فِي الْمَذْهَبِ) متعلق (مَالَ) أيضاً، والألف واللام إما للعهد وهو المذكور في الدرر، وإما بدل من الضمير، أي (مذهب)<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ذَاكَ) مبتدأ، والخبر محذوف، أي (مَالَ)، و(لَدَى) ظرف بمعنى عند متعلق الخبر، و(مُسْجَلًا) حال من المؤفتكات، وذلك أبين الإعراب كالإعراب<sup>(٦)</sup>.

قوله (مِلْءَ) مفعول مقدم على حذف مضارف، أي همز (مِلْءَ) محكي، و(فَانْقُلا) أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، وأبدلها ألفاً للقافية، وفاؤه زائدة، كقوله تعالى: (وربك فَكِير)، و(للأسدي) متعلق (انْقُلا)، وخفف ياء النسب، (محذوف)<sup>(٧)</sup> إحداهم، و(فِي الْوَقْفِ) متعلق (انْقُلا) أيضاً، و(أَوْ فِي الْمَرْ) أي في المرور عطف عليه ، وأو بمعنى الواو وا للتقسيم، ولا يصح التخيير؛ لأنّه ينقل فيها معًا، و(الآنَ) مبتدأ، و(لِأَبْنِ فَرَّاج) متعلق بمحذوف على أنه خبر، و(كَالْمُصْرِيِّ) متعلق الخبر. ويجوز أن يكون حالاً من ابن فرج [١٤ / أ] والله أعلم، ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

وَخُلُفُ الْأَنْصَارِيِّ بِذِي اسْتِهْمَامِ      وَالْوَاسِطِيُّ لَمْ يَسْنَحْ لِلْأَمَامِ

(١) البقرة: ٧١.

(٢) البقرة: ١٨٧.

(٣) الأنفال: ٦٦.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) في (س): (مذهب).

(٦) ساقطة من (س).

(٧) في (س)، و(ق)، و(ت): فحذف.

**قَالُونِ فِي الْوَاوِ بِالْأُولَى النَّجْمٍ [وُيُوسُفُ كَتَبَ إِلَيْهِ كَالْحَرَمَ] <sup>(١)</sup>**

أخبر بذلك أن الشيخ إسماعيل الأنصارى له الخلاف في قوله تعالى: في سورة يونس: ﴿إِنَّكُنَّ وَقَدْ كُنْتُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، و﴿إِنَّكُنَّ وَقَدْ عَصَيْتُمْ قَبْلُ﴾ <sup>(٣)</sup> خاصة، (وهو) <sup>(٤)</sup> المراد بقوله: (بذى استفهام) هل ينقل الحركة كالجماعة، أو يتحقق ولا ينقل وجهان. وقرأت بها على الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى [نعمنا الله به] <sup>(٥)</sup>.

قال في التعريف <sup>(٦)</sup>: «وروى ابن مجاهد عن أبي الزعراء، عن قراءته إسكان اللام فيها، وتحقيق الهمزة بعدها، وبالوجهين آخذ في ذلك في رواية إسماعيل من طريقه» انتهى.

وأما غير إسماعيل (فدخل) <sup>(٧)</sup> في قول ابن بري <sup>(٨)</sup>: (ونقلوا النافع منقولا) البيت، فنسب الحكم. وقد قال قبل:

**(فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتَ فِيمَا أَطْلَقَ أَوْ عَمَّ أَوْ عَرَّا [لَه] <sup>(٩)</sup>)**

وهذا تخصيص لذلك العموم؛ فحصل من هذا أن أحد المفسر له النقل في (آلان) <sup>(١١)</sup>

(١) زيادة من (ت)، و(ق).

(٢) آية: ٥١.

(٣) يونس: ٩١.

(٤) في (س)، و(ت): وهما.

(٥) ساقطة من (س).

(٦) أي الداني، ص: ٥٥.

(٧) في (س): فيدخل.

(٨) في الدرر بشرح المتنوري، ص: ٣٧٠.

(٩) وتمامه: (ردءاً وآلان وعاداً الأولى).

(١٠) ساقط من (س).

(١١) في الدرر بشرح المتنوري، ص: ٣٧٠.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(حيث وقع مقرونا)<sup>(١)</sup><sup>(٢)</sup> بالاستفهام أم لا، وله التحقيق فيما هو مع الاستفهام.  
وأما ابن عبدوس فله التحقيق فيه حيث وقع، إلا مع الاستفهام (فوجهان)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والواسطي) ... إلخ [أخبر رحمه الله أن الواسطي]<sup>(٤)</sup> عن الحلواني (لم ينح) أي لم يتبع الإمام قالون في قوله تعالى: ﴿عَادَا الْأُولَئِكَ﴾ في والنجم<sup>(٥)</sup>، أي لم يتبعه على همز الواو فيه؛ وإنماقرأ بغير همز [كورش]<sup>(٦)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «وقرأ قالون وحده: ﴿عَادَا الْأُولَئِكَ﴾ بهمزة في موضع الواو، وقرأ الباقيون بغير همز، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عون، عن الحلواني» انتهى.

قلت: ذكره في الفرش. وأما في الهمز إنها ذكر الهمز فقط. فتأمل باب الهمز مع باب الفرش؛ فظاهرها المعارض، فإنه لم يذكر للواسطي عدم الهمز في باب الهمز، فانظره.

الإعراب: (وَخُلُفُ الْأَنْصَارِي) مبتدأ (مضاف)<sup>(٨)</sup>، و(بِذِي اسْتِفْهَام) خبره، (وَالْوَاسِطِي) مبتدأ، و(لَمْ يَنْجُ) مجزوم خبره، و(لِلْإِقْمَامِ) متعلقه، و(قَالُونُ ) بدل من الإمام، و(فِي الْوَao) متعلق بـ(يَنْجُ) على حذف مضاف، أي في همز الواو (بالأولى) بدل من الواو أو نعت له، و(النَّجْمِ) مضاف إليه، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

(١) في (س): حيث سواء وقع مقرونا.

(٢) في (ق)، و (ق): الآن جئت.

(٣) في (ق)، و (ت): فالوجهان، وفي (س): بالوجهين.

(٤) ساقطة من (س).

(٥) الآية: ٤٩.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) ص: ١٠٩.

(٨) في (ق)، و (س): ومضاف.

..... وَيُوْسُفُ «كِتَابِي» كَالْحَرْمَيِّ<sup>(١)</sup>  
 رَوَاهُ عَنْهُ نَجْلُ سَيْفٍ وَّكَلَا دَانَ بِهِ وَابْنُ هَلَالٍ نَقْلًا  
 أَخْبَرَ اللَّهُ أَنَّ يُوسُفَ وَهُوَ أَبُو يَعْقُوبَ يَقْرَأُ قَوْلَهُ تَعَالَى: (كِتَابِي إِنِي)<sup>(٢)</sup> بِغَيْرِ نَقل  
 الْحَرْكَةِ، كَمَا يَقْرُؤُهُ حَرْمَيِّ. وَرَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ سَيْفٍ، وَإِنَّهَا شَبَهَ بِحَرْمَيِّ وَإِنَّ لَمْ يَتَقدِّمْ لَهُمْ  
 ذَكْرٌ؛ لِأَنَّ قَالُونَ مِنْهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الدَّرْرِ.

قَوْلُهُ: (وَتَلَا دَانَ بِهِ) أَيْ قَرَأَ، (دَانَ بِهِ وَتَلَا) مَعْنَاهُ قَرَأَ أَيْ بَعْدِ النَّقلِ. قَوْلُهُ: (وَابْنَ  
 هَلَالَ نَقْلًا) يَعْنِي أَنَّ ابْنَ هَلَالَ عَنْ أَبِي يَعْقُوبَ يَنْقُلُ الْحَرْكَةَ فِيهِ. فَقَوْلُهُ: (نَقْلًا) أَيْ  
 (نَقل)<sup>(٣)</sup> الْحَرْكَةَ [فِيهِ]<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ مِنْ نَقلِ الرِّوَايَةِ. فَهَذَا تَفْسِيرُ لَقَوْلِهِ فِي الدَّرْرِ: وَفِي  
 (كِتَابِيَّهِ) خَلْفِهِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ فِي طَرِيقِ أَبِي يَعْقُوبِ مِنْ (طَرِيقِ ابْنِ هَلَالٍ  
 وَابْنِ سَيْفٍ)<sup>(٥)</sup> زِيادةً عَلَى مَا فِي التَّعْرِيفِ.

وَأَمَّا نَصُهُ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٦)</sup> فَهُوَ: «وَاخْتَلَفَ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ فِي الْحَادِّةِ: ١٦  
 إِنِّي ظَنَّتُ<sup>(٧)</sup>، فَرَوَى أَبُو يَعْقُوبَ عَنْهُ إِسْكَانَ الْهَاءِ وَتَحْقِيقَ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا. وَرَوَى عَبْدُ  
 الصَّمْدُ وَالْأَصْبَهَانِيُّ عَنْهُ كَسْرَ الْهَاءِ وَحَذْفَ الْهَمْزَةِ» انتهى.

وَأَمَّا (مَالِيَّهُ) فَقَالَ فِي الدَّرْرِ<sup>(٨)</sup>: (وَيَجْرِي فِي إِدْغَامِ مَالِيَّهِ) فَقَالَ الشَّارِحُ: [١٤/ ب]

(١) بِالْحَامِشِ يَسِّرْتُهُ.

(٢) فِي (قَ)، وَ(تَ): اقْرَأُوا كِتَابِيَّهِ إِنِي.

(٣) فِي (سَ): يَنْقُلُ.

(٤) زِيادةً مِنْ (قَ).

(٥) فِي (قَ)، وَ(سَ)، وَ(تَ): تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

(٦) ص: ٥٤.

(٧) الْحَادِّةُ: ١٩ - ٢٠.

(٨) يَعْنِي ابْنَ بَرِي بِشَرْحِ الْمُتُورِيِّ، ص: ٣٥٠.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

هناك من قرأ بعدم النقل في (كتابيه)، أظهر هنا، ومن قرأ بالنقل أدغم هنا، وانظر بقية الكلام هناك.

فهذا آخر باب الهمز ، [وكلما لم يذكره الشيخ رحمه الله في باب المد، وفي باب الهمز<sup>(١)</sup> إلى آخره.]

فالدلرر بين لك ذلك، فما فيه الخلاف لورش فخّصه [به]<sup>(٢)</sup>، أو لقالون<sup>(٣)</sup> وما أطلق فيه، فهو للجميع. ولو لا مخافة الإثار لبسطتُ لك أكثر من ذلك، لكن إنما أردت حل ألفاظ الكتاب على العهد المتقدم، ومن أراد النقل فعليه بشرح الدرر<sup>(٤)</sup>.  
الإعراب: قوله: (وَيُوْسُفُ مبتدأ، وصرفه للوزن، وخبره محنوف، أي قرأ:  
(كتابيه) مفعوله، و(كالْحِرْمِي) متعلقه<sup>(٥)</sup> [أو فاعل]<sup>(٦)</sup> بقرأ محنوف، و(رَوَاهُ ماض  
ومفعوله، وأهاء لـ(كتابيه)، و(عَنْهُ متعلقة<sup>(٧)</sup>، وأهاء ليوسف، و(نَجْلُ سَيْفِ)  
فاعل رواه. والجملة في محل نصب على الحال من كتابيه، و(وَتَلَّا) ماض، و(ذَانَ)  
فاعله، و(بِهِ) متعلقه، وأهاء لعدم النقل، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

**الْقَوْلُ فِي الإِظْهَارِ وَالْإِذْغَامِ      وَالْفَسْحِ وَالْمُمَالِلِ لِإِلَمَامِ**  
لما فرغ ﷺ من باب الهمز، شرع في الإظهار والإذمام، تبعًا لابن بري، وجمع  
أبوابًا في باب واحد، وترجم ﷺ للإظهار والإذمام، ولم يترجم للإخفاء. وقد  
ذكره في قوله: (وذاك للعين وللخاً أخفا) كما قال في الدرر<sup>(٨)</sup>، وما يليها من

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٢) زيادة من (س)، و(ت)، و(ق).

(٣) في (ت): ولقالون.

(٤) منها: شرح الخراز، والمتوري، وابن المجراد.

(٥) في (ت): متعلق.

(٦) ساقطة من (س).

(٧) في (ت): متعلقه.

(٨) بشرح المتوري، ص: ٣٨٥، وشرح الخراز، ص: ٢١٢.

الأحكام، لكنه لما أن كان الإخفاء إدغام ناقص، أطلق عليه كما قال: إدغاماً، فهو داخل فيه.

والإظهار مصدر أظهر، والإدغام مصدر أدغم، و(الفتح) مصدر بمعنى اسم المفعول، أي المفتوح؛ لأنَّه لم يتكلم على الفتح ما هو بدليل (والمال)<sup>(١)</sup>. فإن قلت: قوله: (في الإظهار والإدغام) ظاهره أنه يتكلم (على)<sup>(٢)</sup> الإظهار ما هو؟ وكذلك الإدغام وليس كذلك، وإنما تكلم على المُظْهَرِ والمُدْغَمِ، فترجم لشيء لم يذكره، وذكر شيئاً لم يترجم له.

قلت: كلامه إما أن يكون على حذف مضاف، أي ذي الإظهار وذي الإدغام، أو مصدر بمعنى اسم المفعول، أي المُظْهَرِ والمُدْغَمِ، كقولهم: نسج بمعنى منسوج، والله أعلم. قوله: (للإمام) المراد به نافع.

الإعراب: (الْقَوْلُ) خبر مبتدأ ممحض، أي هذا القول، (في الإِظْهَارِ) متعلقه، (وَالْإِدْغَامِ) عطف عليه، (وَالْفَتْحِ) كذلك، (وَالْمُمَالِ) كذلك، و(اللِّإِمَامِ) يتنازع فيه الإظهار والإدغام وما بعده من العوامل، لكن أعمل فيه الآخر، وأضمر مع الأوائل، وحذف، والله أعلم، ثم قال ﷺ:

وَوَرْشُهُمْ وَالْقَاضِي وَالْخَلْوَانِي      قَدْ أَدْغَمُوا فِي الضَّادِ بِالْبَيَانِ

أخبر ﷺ أنَّ ورشاً والقاضي والخلواني عن قالون يُدغمون دال (قدْ) في الضاد، نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿قَدْ ضَلَّتُ إِذَا﴾<sup>(٤)</sup> وما أشبه ذلك، ومن بقي يظهر. فقوله في الدرر<sup>(٥)</sup>: (وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعًا).

(١) في (س): المال.

(٢) في (س): عن.

(٣) النساء: ١٦٦.

(٤) الأنعام: ٥٧.

(٥) ابن بري، بشرح الخراز، ص: ٢١٦.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قوله: (والضاد)<sup>(١)</sup> يعني من طريق أبي نشيط. وأما أحمد والقاضي فإنهما (يدغمان) <sup>(٢)</sup>.

وقوله: (وورش الإدغام فيها وعا) تقول<sup>(٣)</sup>: وكذلك الحلواني والقاضي عن قالون.

الإعراب: (وَرْسُهُمْ) مبتدأ (ومضاف)<sup>(٤)</sup>، والهاء للقراء، (والقاضي) عطف عليه، (والحلواني) كذلك، و(قد) مفعول مقدم، أي دال (قد)، (أذْعُمُوا) ماض وفاعله، و (بِالبَيَانِ) متعلقه، والله أعلم، ثم قال رحمه الله:

وَرْسُهُمْ وَأَحْمَدُ فِي الظَّاءِ      وَالاَصْبَهَانِي وَأَبُو الزَّعْرَاءِ  
فِي ذَاهِلًا وَنَجَلُ إِسْحَاقَ اعْتَمَدْ      إِظْهَارَ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ فَقَدْ [١٥ / أ]

أخبر رحمه الله أن ورشا وأحمد والحلواني يدغمان ([دال]<sup>(٥)</sup>) (قد) في الظاء، نحو: (فقد ظلم نفسه). فقوله: وزاد عيسى الظاء يعني من طريق أبي نشيط والقاضي. وأما الحلواني فيدغم<sup>(٧)</sup>، ومن بقي وهو إسماعيل من طريقيه، وإسحاق من طريقيه، يظهران.

قوله: (والاصبهاني وأبا الزعرا في ذاهلا) أخبر [رحمه الله]<sup>(٨)</sup> أنَّ الاصبهاني عن ورش، وأبا الزعرا وهو عبد الرحمن بن عبدوس عن إسماعيل يدغمان دال (قد) في

(١) في (ق): الضاد.

(٢) في (س)، و(ق): يدغمونها، وفي (ت): يدغمها.

(٣) في (ت): يقول.

(٤) في (ق)، و(س)، و(ت): مضاف.

(٥) ساقطة من (ق).

(٦) في (ت): حرف.

(٧) في (ت)، و(ق): والحلواني يدغم.

(٨) ساقطة من (ت)، و (ق).

الذال، وذلك [نحو<sup>(١)</sup>] قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾<sup>(٢)</sup> خاصةً، ولم يقع غيره. [وَأَمَّا الْبَاقُونَ]<sup>(٣)</sup> فإِنَّهُمْ يَظْهَرُونَ. فقوله في الدرر<sup>(٤)</sup>: (ثم لذال ولجميع ولشين) يعني عن ورش من طريق أبي يعقوب وعبد الصمد وقالون من جميع طرقه، وأحمد المفسر وإسحاق من طريقيه.

وأما الأصبهاني وابن عبدوس فإنها يدفعان عند الذال، وسكت رحمة الله عن ذال (إذ) عند حروفها، لأنها متفق عليها، فهي داخلة في قوله: (فالكل إن سكت فيها أطلقا) وهو مطلق فهو للعشرة.

قوله: (ونجل إسحاق اعتمد) [البيت]<sup>(٥)</sup>. أخبر بِعَثَتْهُ اللَّهُ أن محمد بن إسحاق<sup>(٦)</sup> [المسيي]<sup>(٧)</sup> يظهر ذال (قد) عند التاء من قوله تعالى: ﴿فَدَبَّيْنَ الرُّشْدَ مِنَ الْغَيِّ﴾<sup>(٨)</sup>، فهذا مستثنى من قوله: (وما قرب منها أدمغوا)، وسكت بِعَثَتْهُ اللَّهُ عن تاء التائيث عند حروفها، فإنه سيذكر ما اختلف فيه منها.

قوله: (فقد) معناه فحسب، كقوله بِعَثَتْهُ اللَّهُ: (قد قد) في حديث النار، ومعناه [أنه]<sup>(٩)</sup> لم يزد على التاء شيئاً يظهر عنده.

(١) ساقط من (ق)، و(س).

(٢) الأعراف: ١٧٩.

(٣) في (س): والباقون.

(٤) بشرح الخراز، ص: ٢١٦.

(٥) ساقط من (ت).

(٦) هو محمد بن إسحاق المدني، مقرئ، عالم مشهور، أخذ القراءة عن أبيه، عن نافع، توفي سنة ٢٣٦هـ. (معرفة القراء ١/٢١٦، غایة النهاية ٩٨/٢، تهذيب التهذيب ٩/٣٩).

(٧) ناقصة من (س).

(٨) البقرة: ٢٥٥.

(٩) في (ت) بياض.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قوله: (الرشد) قِيْدَلَهُ، احترز من قوله تعالى: ﴿وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسْكِنِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، وما (أشبه ذلك)<sup>(٢)</sup>، فإنه (يدغم)<sup>(٣)</sup> كالجماعة.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «وقرأ المسيي في رواية ابنه بالإظهار عند الناء في موضع واحد في البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ لا غير، فسألت فارس بن أَحْمَدَ عَنْ قِرَاءَتِي عَنْ نَظَائِرِ ذَلِكَ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿أَلَقَدْ تَابَكَ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، و﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَا﴾<sup>(٧)</sup> وشباهه، قال: بالإدغام، وذلك على ما قال» انتهى.

وإنما ذكر هذا البيت هنا، مع أنه كان حقه التأخير، لأن الكلام في (قد)؛ فاستطرد الكلام عليه، والله أعلم.

الإعراب: (وَوَرْشُهُمْ) مبتدأ، (وَأَهْمَدُ) عطف عليه، وصرف أَهْمَد لـلوزن، والخبر ممحض، دلّ عليه (أَدْعَمُوا) في البيت قبله، أي أَدْعَمَا، ومفعوله أيضًا ممحض، أي دالٌ (قد)، فمحض الفعل ومفعوله، و(في الظَّاءِ) متعلقه، (وَالْأَصْبَهَانِ) مبتدأ، (وَأَبْوَ الزَّعْرَاءِ) عطف عليه، والخبر ممحض أيضًا، أي أَدْعَمَا دالاً (قد)، و(في ذَاهِمَا) متعلقه، وأهماء للحرروف، أو لـ(قد) الممحض، (وَنَجْلُ إِسْحَاقَ) مبتدأ عطف عليه، والخبر ممحض، (اعْتَمَدْ) ماضٍ خبره، والعائد فاعله، و(إِظْهَارَ) مفعوله، و(قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ) مضاد إليه ما قبله، و(فَقَدْ) اسم بمعنى حسب، والله أعلم، ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

(١) العنكبوت: ٣٨.

(٢) في (ق)، و(ت): أشبهه.

(٣) في (ق): يدغمها.

(٤) أي الداني، ص: ٦١-٦٢.

(٥) التوبية: ١١٨.

(٦) الصف: ٥.

(٧) العنكبوت: ٣٥.

وَالْتَّاءِ فِي الظَّاءِ أَدْغَمْنَ لِلأَزْرَقِ وَأَهْمَدِ بِخُلْفِهِ وَالْعُنْقَى  
انتقل بِحَكْمَةِ اللَّهِ إلى تاء التأنيث، فأخبر أن أبي يعقوب الأزرق عبد الصمد وهو  
العتقي يدغمان التاء في الظاء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ حَمَّلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾<sup>(١)</sup>،  
وشبيهه، وأن أحد الحلواني له الخلاف فيه.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «واختلفوا أيضاً [١٥ / ب] عند حرفين: عند الظاء والذال،  
فقرأ ورش في رواية أبي يعقوب عبد الصمد والحلواني من قراءتي على فارس  
بالإدغام في الظاء، نحو قوله تعالى: ﴿ حَمَّلَتْ ظُهُورُهُمَا ﴾، و﴿ كَانَتْ طَالِمَةً ﴾<sup>(٣)</sup>  
وشبيهه، وقرأ الباقيون وورش في رواية الأصبهاني بالإظهار» انتهى.

قلت: قد فهم الشيخ بِحَكْمَةِ اللَّهِ الخلاف للحلواني من قول أبي عمرو، والحلواني من  
قراءتي على فارس. وأما (من قراءتي)<sup>(٤)</sup> على غيره بالإظهار؛ تأمله.

قوله و(بِخُلْفِهِ) راجع لأحمد. قوله: (والعتقي) ليس هو معطوف على أحمد؛  
فيفهم منه الخلاف، وإنما هو معطوف على الأزرق؛ لأنَّه ليس له خلاف، ومن بقي  
فإنهم يظهرون. فقوله في الدرر<sup>(٥)</sup>: وزاد [الظاء]<sup>(٦)</sup> [أيضاً تقول]<sup>(٧)</sup> [أي]<sup>(٨)</sup> من  
رواية أبي نشيط والقاضي. وأما أحمد فله الخلاف. قوله: (وبالإدغام ورش جاء)  
تقول من رواية الأزرق عبد الصمد. وأما الأصبهاني فإنه يظهر كإسماعيل وإسحاق .

(١) الأنعام: ١٤٧.

(٢) أي الداني، ص: ٦٣.

(٣) الأنبياء: ١١.

(٤) في (س)، و(ق)، و(ت): قراءته.

(٥) بشرح الخاز، ص: ٢١٧.

(٦) ما بين المعقوتين ساقط من (س).

(٧) زيادة من (س)، و(ق)، و(ت).

(٨) ساقطة من (س)، و(ق)، و(ت).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الإعراب: قوله: (وَالثَّاء) منصوب مفعول مقدم بـ(أَدْغَمْنَ) (أَدْغِمْنَ) أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، وـ(فِي الظَّاء) متعلقه، وحذف الممزة من الطاء للالتقاء الممزتين على مذهب قالون في المفتوحتين، وـ(لِلأَزْرَقَ) متعلقه أيضاً، (وَأَحْمَدَ) عطف عليه، وـ(بِخُلْفِهِ) حال من أَحمد، وصرف أَحمد للوزن، (وَالْعُتَّيْ) عطف على الأزرق، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

وَلَابْنِ إِسْحَاقَ أُجِيبَتْ أُظْهِرَا  
وَخُلْفُ أَحْمَدَ بْنِ قَالُونَ عَرَا<sup>(١)</sup>  
وَلَيْسَ الإِظْهَارُ لِأَظْهَرٍ  
وَأَدْغَمْنَ عُذْتُ لِتَخْلِ جَعْفَرِ<sup>(٢)</sup>

هذا هو الموضع الثاني مما اختلف في تاء التأنيث فيه، وهو قوله تعالى في يونس: (أُجِيبَتْ دُعَوْتَكُمَا [فاستقيما]), وهو مستثنى من قوله: (وَمَا قَرُبَ مِنْهَا أَدْغَمُوا) فأخبر أنّ محمد بن إسحاق يظهر عن أبيه.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وأقرَّ المسيحي ابنه بالإظهار في قوله تعالى في يونس<sup>(٤)</sup>: ﴿فَقَدْ أُجِيبَتْ [ٰ] دَعَوْتُكُمَا﴾ لا غير، فسألت أبا الفتح عن نظائر ذلك، وهو قوله في الأعراف<sup>(٥)</sup>: ﴿فَلَمَّا أَنْفَلْتَ دَعَوَ اللَّهَ﴾ فمعنى من إجراء القياس فيه، وأخذه على بالإدغام، وكذلك قرأ الباقيون» انتهى. فهذا أيضاً تخصيص، (فالكل)<sup>(٦)</sup> إن سكت، وهنا لم يسكت.

قوله: (وَخُلْفُ أَحْمَدَ بْنِ قَالُونَ عَرَا) وهذا الذي خلف أباء في القراءة، وليس من العشرة له الخلاف في (أُجِيبَتْ دَعَوْتُكُمَا) هل يُظهر أو يُدْغِم، ثم أخبر أن

(١) ص: ٦٣.

(٢) الآية: ٨٩.

(٣) ما بين المقوتين ساقط من (ق)، (و)، (ت)، (و)، (س). بدءاً من قوله: [فاستقيما]), وهو مستثنى إلى قوله: (قد أُجِيبَتْ]).

(٤) الآية: ١٨٩.

(٥) في (ق): في الكل.

الإظهار ليس بالأظهر له؛ وإنما بالمعروف. والأظهر عنه الإدغام. وأحمد هذا لم يذكره في التعريف؛ وإنما زاده الشيخ.

قال شيخنا الأستاذ العالم العلامة أبو الحسن علي بن عيسى: «كان شيخنا ناظم هذه القصيدة يقول: تبركنا وترعننا بذكر أحمد بن قالون، وإن كان ليس من العشرة».

قوله: (عرا) أي ظهر. يقال: عرا وظهر وعنَّ الفاظ مترادفة بمعنى واحد. قال ابن مالك<sup>(١)</sup>: «عَامِلُهُ يُخْدَفُ حَيْثُ عَنَّا» أي ظهر.

قوله: (وأدغمـنـ<sup>(٢)</sup> عـذـتـ لـنـجـلـ جـعـفـرـ): أمر بِهِ اللَّهُ بإدغام قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ عَذْتُ بِرَفِيقٍ وَرَيْكَرُ﴾ في غافر<sup>(٣)</sup> والدخان<sup>(٤)</sup> لا غير لابن جعفر، وهو إسماعيل. والنجل: الولد.

قوله: (عـذـتـ) لفظه مطلق يصدق على الموضعين ولا تحصيص لأحدهما.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup> [١٦ / أ]: «واختلفوا في الذاك عند التاء، وذلك في موضعين: في غافر والدخان: ﴿وَلَئِنْ عَذْتُ بِرَفِيقٍ وَرَيْكَرُ﴾، فقرأ إسماعيل في روایته بالإدغام، وقرأ الباقون بالإظهار» انتهى. وهذا أيضًا تحصيص لقوله: (كانتقا). فقوله في الدرر<sup>(٦)</sup>: (وأظـهـرـاـ نـخـسـفـ بـنـذـتـ عـذـتـ) للكل إلا [في]<sup>(٧)</sup> عـذـتـ، فإنه عن قالون وورش

(١) هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، الأندلسي، المعروف بابن مالك، توفي سنة ٦٧٢ هـ. (فتح الطيب للمقربي ٢/٢٢٢، تر: ١٤٤).

(٢) في (ق): وأظهرن.

(٣) الآية: ٢٧.

(٤) الآية: ١٩.

(٥) ص: ٦٥.

(٦) بشرح الخراز، ص: ٢٢٤.

(٧) ساقط من (ق)، و(ت).

وإسحاق. وأما إسماعيل فإنه يدغم، والله أعلم.

الإعراب: قوله: (وَلَابْنِ إِسْحَاقَ) متعلق بأظهراً، و(أُجِيَّتْ) مبتدأ، و(أُظْهِرَ) ماض مبني للمفعول، والنائب ضمير مستتر فيه، وهو خبر عن أجبيت، (وَخُلِفُ أَمْهَدْ) مبتدأ، و(ابْنِ قَالُونَ) نعت له، و(عَرَأْ) فعل ماض، وفاعله ضمير [مستتر]<sup>(١)</sup>، وهو الرابط بين المبتدأ وخبره، (ولِيُّسْ) فعل ماض، والإظهار اسمها، و(لَهْ) متعلق بالأظهر قبله، و(بِالْأَظْهَرِ) خبرها، والباء زائدة في خبر ليس، (وَأَدْغَمْنَ) أمر مؤكّد باللون الخفيفة، و(عَدْتُ) مفعوله، أي ذال عذت، و(لِنَجْلِ جَعْفَرِ) متعلقه، والله أعلم، ثم قال عليه السلام:

وَارَكَبْ لِقَاضِيهِمْ وَعَبْدِ الصَّمَدِ  
وَلَابِي الرَّغْرَاءِ وَالخَلْفَ زِيدِ  
سَلِيلُ عَبْدُوسِ وَلِنَجْلِ الأَصَمِ  
لِلْمَرْوَزِيِّ وَئَاءِ يَلْهَثُ ادَعَمْ

أخبر عليه السلام أن الباء من قوله تعالى: ﴿أَزَكَبَ مَعَنَا﴾<sup>(٢)</sup> يدغمها القاضي عن قالون، وعبد الصمد عن ورش. وأبو الزعراء وهو ابن عبدوس عن إسماعيل، ومن بقي يظهر، وهو أبو يعقوب والأستدي عن ورش، وأحمد الخلواني، وأحمد المفسر عن إسماعيل، وإسحاق من طريقه.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «واختلفوا في الباء عند الميم، وذلك في موضعين: في البقرة<sup>(٤)</sup>: ﴿وَيَعْدَبُ مَنْ يَشَاءُ﴾، وفي هود: ﴿يَنْتَيْ أَزَكَبَ مَعَنَا﴾، ثم قال: وأما الذي في هود، فقرأ المسيبي في روايته وإسماعيل في رواية ابن فرج وورش في رواية أبي يعقوب، والأصبهاني وقالون في رواية الخلواني بالإظهار، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط، وقرأ الآلقون بالإدغام» انتهى.

(١) ساقط من (ق)، و(س).

(٢) هود: ٤٢.

(٣) ص: ٦٤.

(٤) آية: ٢٨٣.

قوله: (والخلف زد للمرزوقي) أمر بخلقه، بزيادة الخلاف للمرزوقي، وهو أبو نشيط. والخلاف الذي ذكر له، هو الذي قال فيه<sup>(١)</sup>: «وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط» انتهى. فذكر الإظهار لأبي الفتح، (يفهم)<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup> منه أن غيره يدغم. قوله: (وثاء يلهث أَدْغَمْ سليل عبدوس) أخبر بخلقه أن الثاء من قوله تعالى:

﴿أَوْ تَرْكُنَةُ يَلْهَثُ﴾<sup>(٤)</sup> يدغمها ابن عبدوس [عن إسماعيل]<sup>(٥)</sup>.

والسليل الولد، والأصم وهو قالون أدمغ بجمل الرواية عنه.

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «واختلفوا في الثاء عند الذال، وذلك في موضع واحد، قوله في الأعراف: ﴿يَلْهَثُ ذَلِكَ﴾، فقرأ المسيبي وورش وقالون من قراءتي على أبي الفتح، وإسماعيل في رواية ابن فرج بالإظهار. وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزعراء، وقالون من قراءتي على أبي الحسن بن غلبون بالإدغام» انتهى.

وقال: (ولنجل) في يلهث، ولم يقله في اركب، مع أن الحكم واحد، ( وإنما)<sup>(٧)</sup> فعل ذلك لضيق النظم. وتتابع بخلقه ابن بري في ذلك، وإلا فأبو عمرو لم يرجع واحداً من الوجهين، لا في التعريف، ولا في التيسير.

قال شيخنا العالم أبو الحسن علي بن عيسى: سألت الناظم: لم قلت: (ولنجل)<sup>(٨)</sup> الأصم، وهو داخل [١٦ / ب] بجامع القرويين، فقال لي: كذلك. قال ابن بري:

(١) أبي الداني في التعريف، ص: ٦٤.

(٢) في (س): وفهم.

(٣) في (ق)، و(ت): ويفهم.

(٤) الأعراف: ١٧٦.

(٥) زيادة من (ق)، و(ت).

(٦) ص: ٦٤.

(٧) في (ق): إنما.

(٨) في الأصل: بالجل، والمشتبه من (س) وهو الصواب، وفي (ت): والنجل.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

فقلت له: يا سيدِي، ذلك الذي ذكره ابن بري اعْتَرَضَ عليه فيه، فنظر في، وقال لي: تبَعَتْ ابن بري في ذلك.

قلتُ: وهذا الخلاف لقاليون من جميع طرقه؛ [لأنه في التعريف لم يخصه برواية، ولذلك (نسبة)<sup>(١)</sup> الشيخ لقاليون، وهو داخل في قوله: واحد من كل طرقه]<sup>(٢)</sup> انفرد . وهنا لم (يختلف)<sup>(٣)</sup> ما اعتمد. قوله في الدرر: والخلاف فيهما عن ابن مينا ، يعني من جميع طرقه. تأمله.

الإعراب: (وَارْكَبْ) مبتدأ، و(لِقَاضِيهِمْ) متعلق بمحذوف على أنه خبر، أي مدغم، دلّ عليه ما قبل، وهو (وَأَدْغَمَنْ عُذْتُ)، والهاء والميم للقراء، (وَعَبْدِ الصَّمِدِ) عطف عليه [أيضاً]<sup>(٤)</sup>، (وَلَاِيِ الزَّعْرَاءِ) عطف عليه أيضاً بإعادة الحافظ، (وَالْخُلْفَ) مفعول مقدم بـ(زَدْ) وهو أمر، وكسر للقافية، و(لِلْمَرْوَزِيِ) متعلقه، وهذا من تغييرات النسب، لأنه منسوب إلى (مردو)<sup>(٥)</sup> فزادوا الزيادة في النسب. [قوله]<sup>(٦)</sup>: (وَثَاءَ يَلْهَثْ ) مفعول مقدم بـ(أدغم)، و(سَلِيلَ عَبْدُوسِيِ) فاعله ومضاف، و(الأَصَمُ ) فاعل بفعل محذوف، أي (أدغم) الأصم وهو قالون، (ولِنَجْلِ) متعلق بالمحذوف، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**وَمَا يَأْظُهَارِ يَعْذِبُ مِنْ حَرَاجٍ لِيُوْسُفَ وَالْأَسَدِيِّ وَابْنَ فَرَاجٍ**

(١) في الأصل: نسب. والمثبت من (ق)، و(ت) وهو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من (س).

(٣) في (ت)، و(ق): يختلف.

(٤) زيادة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٥) في (س): المرزمي.

(٦) في (ق)، و(ت): المردو.

(٧) ساقط من (س).

أخبر رحمة الله تعالى أن الباء من قوله تعالى في البقرة<sup>(١)</sup>: «وَيَعْلَمُهُ مَنْ يَشَاءُ»، ليس (بإظهارها)<sup>(٢)</sup> حرج لمن ذكر، وهو يوسف والأسداني، وهو الأصبهاني، عشن ورش، وأحمد المفسر وهو ابن فرج، عن إسماويل.

ومن بقى يدغم، وهو عبد الصمد عن ورش و قالون من جميع طرقه، وإسحاق من طريقه، وابن عبدوس عن إسماويل.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «واختلفوا في الباء عند الميم، وذلك [في]<sup>(٤)</sup> موضعين: «وَيَعْلَمُهُ مَنْ يَشَاءُ» في البقرة، ثم قال: وأما الذي في البقرة، فقرار ورش في رواية أبي يعقوب والأصبهاني، وإسماويل في رواية ابن فرج بإظهار الباء، وقرار الآلقون بإدغامها» انتهى.

فإن قلت: الخرج الإثم، (وكيف يوصف المظہر بنفي الخرج عنه؟)<sup>(٥)</sup>، فعلى [هذا]<sup>(٦)</sup> المدغم عليه الخرج والإثم، وليس على المظہر ولا المدغم حرج.

قلت: ليس المراد هنا بالخرج الإثم، وإنما المراد الضيق، مثل قوله تعالى: «يَعْكِلُ صَدَرَهُ، ضَيْقًا حَرَجًا»<sup>(٧)</sup>، وإنما قال في الإظهار بنفي الخرج شفاعة أن يقال: الإظهار فيه ثقل، بخلاف الإدغام فهو خنيف، فلا يتورّم فيه ثقل، والله أعلم. وهذا أيضًا مفسر لكلامه في الدرر<sup>(٨)</sup>؛ لأنّه قال: (وابا يعذب من رووا للمصري)، فتفتول من رواية أبي

(١) آية: ٢٨٣.

(٢) في (ت)، و(ق): بإدغامها.

(٣) يعني الداني، ص: ٦٤.

(٤) ساقط من (ت).

(٥) في (س): وذلك أنه نفى الخرج على المظہر.

(٦) ساقط من (ق).

(٧) الأنعام: ١٢٦.

(٨) بشرح الخراز، ص: ٢٢٦.

يعقوب والأصبهاني، وأما عبد الصمد فإنه يدغم، والله أعلم.

الإعراب: الواو حرف عطف، و(ما) نافية، و(من) زائدة، و(حرج) مبتداً، وخبره في المجرور قبله، ويحتمل أنت تقرأ (من) بفتح الميم، وتكون من لفظ القرآن، وليست بقيد؛ لأنَّه لم يقع مثله في القرآن، و(ليُوسُفَ) يحتمل أن يتعلَّق بحرج، ويحتمل أن يكون نعتاً له، ويحتمل أن يكون خبر مبتدأ مضمر، أي وذلك ليوسف، فعليك بترجيح ما أردت، وإنما لم يتعلَّق به إظهاراً؛ لأنَّه لا يفصل بين المصدر ومعموله. وقد فصل هنا بينهما بالمبتدأ، (والأسدي) عطف عليه، وصرف (يوسف) للوزن، (وابن فرج) عطف عليه أيضاً، والله أعلم، ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

**وَبَلْ وَقُلْ لِلرَّاجِحِ الْحُكْمِ الْفَارِطِ لِابْنِ الْمُسَيَّبِ ثُمَّ الْوَاسِطِي** [١٧ / أ]

أخبر بِحَمْدِ اللَّهِ أنَّ اللام من (بل وقل) يظهران لابن المسيبي عن أبيه، (ولأبي) <sup>(١)</sup> عون، وهو الواسطي عن الحلواني، عن قالون، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿بَلْ رَبِّكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup>، و﴿بَلْ رَفِعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ <sup>(٣)</sup>، و﴿قُلْ رَبِّ﴾ <sup>(٤)</sup> وما أشبه ذلك.

قال في التعريف <sup>(٥)</sup>: «واختلفوا في اللام من (بل)، و(قل) عند الراء في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَفِعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾، ﴿بَلْ رَبِّكُمْ﴾، و﴿بَلْ رَبَّ﴾ <sup>(٦)</sup>، و﴿قُلْ رَبِّ﴾، و﴿قُلْ رَبِّكُمْ﴾ <sup>(٧)</sup>، وشبهه. فروى ابن المسيبي، عن أبيه، وأبو عون الواسطي، عن الحلواني، عن قالون الإظهار؛ وقرأ الباقيون بالإدغام» انتهى. وهذا أيضاً تخصيص

(١) في (س)، و(ق)، و(ت): وعن أبي.

(٢) الأنبياء: ٥٦.

(٣) النساء: ١٥٧.

(٤) المؤمنون: ٩٤.

(٥) ص: ٦٥.

(٦) المطففين: ١٤.

(٧) الأنعام: ١٤٧.

لقوله: (وما قرب منه أدغموا).

قوله: (كحكم الفارط) يعني به: (وَمَا يَأْظُهَارٍ يُعَذَّبٌ مِنْ حَرْجٍ)، وليس المراد به ما تقدم عليه، لأنعكس المعنى. والفارط هو المتقدم.

وفي بعض الأحاديث قوله ﷺ: «أنا فرطكم على الحوض»<sup>(١)</sup>.

الإعراب: قوله: (وَيَلٌ) مبتدأ، (وَقُلْ) عطف عليه، و(للرَا)<sup>(٢)</sup> اللام بمعنى عند، يحتمل أن يكون هو الخبر، [ويتعلق بمحذوف، جل عليه ما قبله، و(حُكْمِ الفَارِطِ) حال من ضمير الخبر]<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يكون كحكم الفارط، هو الخبر، وللراء متعلق الخبر.

فإن قلت: إذا جعلت (للرَا) هو الخبر، (فِيمَا)<sup>(٤)</sup> أفاد قوله: (كحكم الفارط)، لأن المقدر يعني عنه.

قلت: إنها أتى به لبيان ذلك المحذوف، (لأنه لم يأت به)<sup>(٥)</sup> ، لقيل: (بل) و(قل) للرا بما إذا هل بالإظهار أو بالإدغام يبقى محتمل، فأتى به ليرفع الاحتمال. وقوله: (لِابْنِ الْمُسَيَّبِيِّ) متعلق بالخبر، ولا يصح أن يتعلق بالفارط؛ لأن الفارط ليس هو لابن المسيبي، وإنما هو لغيره، وأيضاً لو علقناه به، لبقي غير منسوب للأحد<sup>(٦)</sup>، و(ثُمَّ) حرف عطف، و(الْوَاسِطِيِّ) عطف على ابن المسيبي، والله أعلم،

ثم قال ﷺ:

وَنُونَ نُونَ أَدْغِمَنْ لِلْعَتَقِيِّ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرفاق، باب في الحواض، ١١٩/٨، ح ٦٥٧٥.

(٢) في (ق): وللراء مبتدأ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (ق)، و(ت).

(٤) في (ق): وما.

(٥) في (ق): فلو لم يأت به.

(٦) زيادة من (س)، و(ق).

وَأَنْحَمَدَ وَدَالَ صَادَمَ رَبِيعٍ لِنُجْلِ سَعْدَانَ الْإِمَامِ الْعَلَمِ  
أمر رحمه الله تعالى بادغام النون من قوله تعالى: ﴿تَ وَالْقَلْمَر﴾<sup>(١)</sup> في الواو للعتقي،  
والأزرق وهو يوسف، وأحمد الخلواي، ومن بقي يظهر، [ثم أمر بادغام النون من  
(يس) للعتقي، والأزرق وهو يوسف، وأحمد الخلواي، ومن بقي يظهر] <sup>(٢)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «واختلفوا في نون الم جاء عند قوله: ﴿يَسٌ ۖ وَالْفَرْعَان﴾<sup>(٤)</sup>،  
و﴿تَ وَالْقَلْمَر﴾، (فقرأ ورش في رواية)<sup>(٥)</sup> بإظهارها في السورتين.

وروى أبو يعقوب عنه، والخلواي عن قالون الإدغام في: ﴿يَسٌ ۖ وَالْفَرْعَان﴾،  
والإظهار في ﴿تَ وَالْقَلْمَر﴾، وقرأ الباقون بالإظهار في السورتين» انتهى.

قلت: فقوله في الدرر<sup>(٦)</sup>: (وعنه نون نون مع ياسينا \* أظهر) [تقول]<sup>(٧)</sup> من  
رواية أبي نشيط، [والقاضي]: وأما الخلواي فإنه يظهر نون (ن)، ويدغم نون  
﴿يَسٌ﴾<sup>(٨)</sup>. وانظر الخلاف الذي ذكر ابن بري هل هو خاص بأبي يعقوب، أو ذلك  
الخلاف هو الذي فصله الشيخ رحمه الله.

وسألت شيخنا أبا الحسن علي بن عيسى عن ذلك، فقال لي: هو خاص بأبي  
يعقوب.

(١) القلم: ١.

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق)، و(ت).

(٣) ص: ٦٦.

(٤) يس: ١.

(٥) في (ق)، و(ت): فقرأ ورش في رواية عبد الصمد بادغام النون في السورتين، وفي رواية  
 بإظهارها في السورتين.

(٦) بشرح المتصري، ص: ٤١٨.

(٧) ساقط من (ق).

(٨) ناقصة من (س).

قلتُ: وأما في التعريف فلم يذكر لأبي يعقوب [١٧ / ب] إلا الإظهار، [ولا أعلم خلافاً]<sup>(١)</sup>.

قال المجراد<sup>(٢)</sup>: «ولا أعلم خلافاً لورش إلا ما ذكره بعض شراح هذه القصيدة» انتهى.

فيا عجباً له رحمة الله تعالى كيف غفل عن نص أبي عمرو في التعريف؟ قلتُ: ويحتمل أنه لم يره، فلذلك قال (ذاك)<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وَدَالْ صَادِ مَرِيمٍ) أمر يَادِغَامَ الدَّالِّ من قوله تعالى: ﴿كَعَيْعَص﴾<sup>(٤)</sup> عند الذال من ﴿ذَكُر﴾ لنجل سعدان، عن إسحاق. والنجل هو الولد. ومن بقي يُظهر. قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وروى (لي)<sup>(٦)</sup> محمد بن أحمد بن مجاهد بإسناده، عن ابن سعدان، عن المسيبٍ ﴿كَعَيْعَص﴾<sup>(٧)</sup> يَادِغَامَ الدَّالِّ في الذال، وبذلك آخذ من طريقيه، وقرأ الباقيون بالإظهار» انتهى. وهذا أيضاً تخصيص لقوله في الدرر: (وَدَالْ صَادِ مَرِيمٍ لِذِكْرِي) تقول للجميع، إلا أن ابن سعدان فإنه يدغمه.

قوله: (العلم) أي المشهور، فهو مأخوذ من الجبل لأن اشتهرت قراءاته وصفه (بالعلم)<sup>(٨)</sup>.

الإعراب: قوله و(أَدْغَمَنْ) أمر مؤكّد بالتون الخفيفة، و(لِلْعَنْقَيِ)<sup>(٩)</sup> متعلّقه،

(١) زيادة من (ق).

(٢) في إيضاح الأسرار (اللوحة ٨٥ / ب)

(٣) في (ق)، و(ت)، و(س): ذلك.

(٤) مريم: ١

(٥) ص: ٦٥ - ٦٦

(٦) في (ق)، و(ت)، والتعريف للداني: أبو، وهو الصواب.

(٧) في (ق): بالجبل وهو العلم.

(٨) في (ق)، و(ت): وللأزرق ونون مفعول مقدم بأدغمـنـ.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(وَتُونَ) مفعول [مقدم بأدغمن، فتون الأول المراد الحرف، والثاني المراد به السورة، ونون]<sup>(١)</sup> (بِيْسَ) مفعول بفعل مذوف، دلّ عليه (أَدْغَمَنَ)، و(لَهُ) متعلقه، والهاء للعتقي، (وَالْأَرْقَ) عطف على الهاء من غير إعادة الخافض على مذهب الكوفيين، (وَأَحْمِدَ) عطف عليه أيضاً، وصرفه للوزن، [وَدَالِ صَادِ مَرِيمَ] مفعول أيضاً بفعل مذوف، دلّ عليه (أَدْغَمَنَ)، (وَكَسَرَ) <sup>(٢)</sup> مريم للاقافية<sup>(٣)</sup>، و(نَجْلِ سَعْدَانَ) متعلق بالفعل المذوف، و(الإِمَامِ) نعت (النَّجْل)<sup>(٤)</sup>، لا لسعدان، [وَالْعَلَمِ] نعت آخر)<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِهِ:

وَنَجْلُ إِسْحَاقَ وَالْأَصْبَهَانِ      لِلَّامُ غُنْتَةُ يُبَيْقَانِ  
وَزَادَهَا الرَّاءُ حَيْثُ ثُلْفَى      وَذَاكَ لِلْغَيْنِ وَلِلْخَأْخَفَى

أخبر بِحَمْلِهِ أن محمد بن إسحاق، عن أبيه الأصبهاني، عن ورش يقيان غنة التون والتنيون عند اللام، نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾<sup>(٧)</sup>، ونحو: ﴿هُدَىٰ لِلتَّنَقِيْنَ﴾<sup>(٨)</sup> [وما كان مثله]<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وزاد هذا الراء حيث تلفى) أي الأصبهاني. فالإشارة تعود عليه؛ لأنَّه الأقرب، يعني غنة التون والتنيون أيضاً عند الراء ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٢) في (ق): وصرف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من (س)، و(ت).

(٤) في (س): له.

(٥) في (س): والعلم كذلك.

(٦) ما بين المعقوفيتين ساقط من (ت).

(٧) النساء: ٤٠.

(٨) البقرة: ٢.

(٩) في (س): وشبيهما.

**رَبِّهِمْ** <sup>(١)</sup>، و**أَعْفُورُ رَجِيْمَ** <sup>(٢)</sup>، وما أشبهه.

قوله: (وذلك للغين وللخاء أخفى) أي نجل إسحاق؛ فالإشارة للبعيد تعود عليه؛ لأنَّه البعيد يخفي النون والتنوين عند الغين والخاء، نحو قوله تعالى: **مِنْ غَلِّ** <sup>(٣)</sup>، و**حَلِيْسًا عَفُورًا** <sup>(٤)</sup>، **وَمِنْ خَرِيْ** <sup>(٥)</sup>، و**عَلِيْمُ خَبِيرٌ** <sup>(٦)</sup>، وما أشبه ذلك، ومن بقي يدغم في اللام والراء، ويظهر عند الغين [والخاء] <sup>(٧)</sup>.

قال في التعريف <sup>(٨)</sup>: «وروى الأصبhani عن ورش إظهار الغنة مع الإدغام عند الراء واللام، نحو قوله تعالى: **مِنْ رَبِّهِمْ**، و**مِنْ أَنْصَارِ رَبِّنَا** <sup>(٩)</sup>، **وَمِنْ أَرْجِعَمِ اللَّهِ** <sup>(١٠)</sup>، و**يَوْمَيْذِلَ لَا نَفْعَ** <sup>(١١)</sup> وشبيهه.

وروى ابن المسيب عن أبيه إظهار الغنة عند اللام خاصة، والباقيون (يذهبون) <sup>(١٢)</sup> الغنة عندهما، وأجمعوا على بيان الغنة عند الياء والواو والميم والنون. وقرأ المسيب في رواية (ابنه) <sup>(١٣)</sup> بإخفاء النون الساكنة والتنوين عند (الخاء) <sup>(١٤)</sup> والغين، نحو: **مِنْ**

(١) البقرة: ٤.

(٢) الحجرات: ٥.

(٣) الأعراف: ٤٢.

(٤) فاطر: ٤١.

(٥) هود: ٦٥.

(٦) لقمان: ٣٣.

(٧) ساقطة من (ق)، و(ت).

(٨) ص: ٦٧.

(٩) آل عمران: ١٩٢ - ١٩٣.

(١٠) التور: ٣٩.

(١١) طه: ١٠٦.

(١٢) في (ق): يدغمون.

(١٣) في (ق)، و(ت): أبيه.

(١٤) في (ق): التاء.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

خَيْرٌ<sup>(١)</sup>، وَقِرَدَةُ خَلَقِينَ<sup>(٢)</sup>، وَمَنْ غَلَى<sup>(٣)</sup>، وَمَأْوَى عَيْرَمَاسِينَ<sup>(٤)</sup> وشبيهه، وقرأ الباقون بالإظهار» انتهى.

قلتُ: وكل ما باقي في كلام ابن بري ولم يتكلم عليه. فأما أن يكون الخلاف لأنني نشيط، أو لأنني يعقوب، وما هو للجميع متفق عليه. تأمله.

الإعراب [١٨ / أ]: (وَجَلَّ إِسْحَاقَ) مبتدأ، (وَالإِصْبَاهَانِي) عطف عليه، (وَبِيْقِيَانِ) مضارع، وفاعله خبر عنه، (وَاللَّامُ) متعلقه، و(غُنْهُ) مفعول مقدم يبيهان، (وَرَادُّاً) ماض، و(هَدَا) فاعله، و(الرَّاءُ) مفعوله، و(حَيْثُ تُلْقَى) ظرف ومضاف إليه في موضع الحال من الراء، (وَذَاكَ) مبتدأ، و(أَخْفَى) ماض خبره، وفاعله ضمير عائد على المبتدأ، (وَاللُّغَيْنُ مُتَلَقِّهُ، وَلِلْحَاجَةِ) عطف عليه، والله أعلم. ثم قال بِخَلْقَتِهِ:

**وَقَلَّلَنَ لِلْعَتَقِيِّ وَيُوسُفَ حَمِّثُمُ الْكَافِرِينَ كَيْ تَفِي**  
لما فرغ رحمه الله تعالى من الإظهار والإدغام، شرع في بيان المفتوح والممالي، فأمر بتقليل الحا من حم، والكاف من الكافرين ليوسف، والعتقى وهو عبد الصمد.

قوله: (كَيْ تَفِي) أي كي توفي (بها)<sup>(٤)</sup> هو خاص بها في باب الإمالة.

وأما الخلاف الذي ذكره في الدرر في حم فهو خاص بأبي يعقوب لقوله: (فخصه بالمرزوzi والأزرق)، وأعاده هنا للموافقة.

قوله: (ثُمَّ الْكَافِرِينَ) يعني بالياء، وسواء كان بالألف واللام، أو (مجرداً)<sup>(٥)</sup> منها، ولا يقال: ظاهر كلامه أنه خاص بها فيه (أُلُّ)، لأنه إنما مثل به كذلك، وذلك

(١) المزمل: ١٨.

(٢) الأعراف: ١٦٦.

(٣) المزمل: ١٨.

(٤) في (س)، و(ت)، و(ق): بها.

(٥) في الأصل: مفرداً، والمثبت من (ق)، و(س)، و(ت)، وهو الصواب.

لأنه اعتمد على الدرر. و قوله: (قللن): التقليل اسم من أسماء الإمالة، وهو بين بين. قال أبو وكيل ميمون<sup>(١)</sup>:

أَسْهَأُهَا فِيَّا رَوْفًا لَدِينَا  
الْمُخْضُ وَالْكَسْرُ وَبَيْنَ بَيْنَا  
وَالْبَطْحُ وَالْإِضْجَاعُ وَالتَّقْلِيلُ  
وَاللَّيْنُ وَالْكُلُّ لَهُ دَلِيلُ<sup>(٢)</sup>  
الإعراب: (وقَلَّن) أمر مؤكّد بالنون الخفيفة، و(للعُتْقِي) متعلقه، (وَيُوسُفَ)  
عطّف عليه، وصرف للوزن، و(حَمِّ) مفعوله، و(ثُمَّ) حرف عطف، و(الْكَافِرِينَ)  
عطّف عليه، و(كَيْ) حرف جر، وإن مقدرة بعدها، و(تَفِي) منصوب بأنّ، لكنه  
سكن الياء للوزن، وكَيْ متعلق بقللن، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

وَلَهُمَا قَلْلٌ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ  
وَالْوَاسِطِي وَالْقَاضِي وَابْنِ سَعْدَانَ  
رَأَى سَجَا التَّوْرَاةَ وَالْجَاهِرَ مَتَّى  
بَابَ نَرَى وَرَا الْفَوَاتِحَ الْفَتَى  
لَا فَرَغَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ خَاصٌ بَأْبِي يَعْقُوبَ، وَعَبْدِ الصَّمْدِ، شَرَعَ فِيهَا  
شَارِكُهُمَا فِيهِ يَغْيِرُهُمَا. فَأَمْرَ بِتَقْلِيلِ مَا فِي هَذَا الْبَيْتِ لِهُمَا أَبِي يَعْقُوبَ، وَعَبْدُ  
الصَّمْدِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدُوْسَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، وَالْوَاسِطِي عَنْ الْخَلْوَانِيَّ،  
وَالْقَاضِي عَنْ قَالْوَنَ، وَابْنِ سَعْدَانَ النَّحْوِيَّ، عَنْ إِسْحَاقَ [الْمَسِيبِيِّ]<sup>(٣)</sup>، وَهُوَ بَابُ  
نَرَى. وَبَابُ نَرَى هُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ فِي الدَّرَرِ<sup>(٤)</sup>:

بُشَرَى وَتَسْرَى وَأَشْتَرَى وَيَتَوَارَى وَالنَّصَارَى وَالْقَرَى

والثاني: راء الفواتح، نحو: (الر)، و(المر) وما كان مثله. والثالث: الفتى وبابه،

(١) هو أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي، مولى أبي عبد الله الفخار، توفي سنة (٨١٦هـ).  
(وفيات الونشريسي، ص: ٨٢، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج لأحمد باب التبكري  
٢٥٣، تر: ٦٦٢).

(٢) تحفة المنافع، في مقدمة الإمام نافع ليمون أبي وكيل المصمودي (خطوظة)، ص: ٤٦.

(٣) ساقط من (ق).

(٤) بشرح المتوري، ص: ٤٥٤.

## بذل العلم والولد في شرح تفصيل العقد

كما قال فيه في الدرر<sup>(١)</sup>: «وما لا راء فيه»؛ فالخلاف الذي فيه خاص بأبي يعقوب، والآخرون يميلون من غير خلاف. والرابع: راء حيث ما وقع، وإنما نصّ عليه وحده، لأنّه ليس له قاعدة يدخل فيها. وانظر كلام المصنف على ماذا يحمل، [هل يحمل]<sup>(٢)</sup> على الهمزة وحدها، وهو [١٨ / ب] الظاهر، ويكون سكت على الراء، أو تقول: يحمل على الراء والهمزة، لأنّه أطلق، ولا يبقى عليه شيء؟ وقد يقال في كلامه [في الدرر]<sup>(٣)</sup>: إنه يحمل عليهما معاً، ولا يقال: بقي عليه حكم الراء. تأمله.

وأما أبو القاسم<sup>(٤)</sup> فقال: «وعن عثمان في الكل قللاً» أي الراء والهمزة. والخامس: سجى، ويدخل فيه كل ما كتب بالياء، وهو من ذوات الواو، ك(الضحي) وشبيهها مما أميل. والسادس: (التوراة) حيث وقع، والخلاف الذي في الدرر خاص بأبي نشيط، وأكثر القراءات على الأشياخ بالإمالة.

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى يردد في بالوجهين في بعض الأحيان في (الختمات)<sup>(٥)</sup> التي قرأت عليه بالسبعين. وأما التي قرأت عليه بالعشرين، (فكمل يقرأ لي)<sup>(٦)</sup> بالوجهين. والسابع: الجار وبابه: وهو الذي قال فيه في الدرر<sup>(٧)</sup>:

«والألفات اللائي قبل الراء      محفوظة في آخر الأسماء»

وسكت عن تلك القيود اتكالاً على ما في الدرر، والخلاف الذي في الجار خاص

(١) بشرح الخراز، ص: ٢٥١.

(٢) ساقطة من (ق).

(٣) ساقطة من (س).

(٤) الشاطبي في حرز الأمانى، ووجه التهانى في القراءات السبع، ص: ٥١.

(٥) في (ق): الختمة.

(٦) في (س): الختمان.

(٧) في (ق): وكان يقرأ له. وفي (ت): وكان يقرأ لي. وفي (س): فكان يقرأ لي.

(٨) بشرح المتصوري، ص: ٤٧٣.

بأبي يعقوب، لقوله: «فخصه بالمرزوقي والأزرق»، وكذلك (أراكمهم): (الخلاف)<sup>(١)</sup> الذي فيه خاص أيضًا به وغيره، يدخل لهم في باب نرى، فيميلونه من غير خلاف. الشامن: متى: ويدخل فيه كل ما رسم بالباء من مجھولات الأصل؛ وأما غير المجھولات فدخلت في الفتى.

فإن قلتَ: ظاهر هذا إن زکى منكم وما معه يدخل هنا؛ لأنَّه لم يستثن شيئاً.  
قلتُ: اتكل على ما في الدرر من التقييد؛ لأنَّه أحاله عليه قبل، والله أعلم.

الإعراب: قوله: (قَلْلُ) أمرٌ، (وَهُمْ) متعلقه، والهاء (واليم)<sup>(٢)</sup> لأبي يعقوب، (وعبد الصمد [وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ]<sup>(٣)</sup>) عطف على الضمير من غير إعادة الخافض على مذهب من أجازه، وفصل بين المعطوف عليه والمعطوف بالعامل، (وَالوَاسِطِي) [عطف عليه، وما بعده كذلك، و(بَابَ نَرِى) مفعول [مقدم]<sup>(٤)</sup> بقلل وما بعده إلى آخر البيت]<sup>(٥)</sup> عطف عليه، بعضها بالواو، وبعضها مجرد، والله أعلم.

ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**إِلَّا رُؤُوسَ الْأَيِّ ذَاتِ الْهَاءِ لَا حَرْفَ ذِكْرَاهَا لِأَجْلِ الرَّاءِ**  
استثنى رحمه الله تعالى مما تقدم رؤوس [الآي]<sup>(٦)</sup> صاحبة الهاء، فإنها لا تمال لمن ذكر، غير أبي يعقوب، فإن له فيها ثلاثة أقوال، ذكرها الفاسي في شرح الشاطبية: المشهور الفتح فيها. الثاني: الإملة [فيها]<sup>(٧)</sup>. الثالث: الفرق بين ما كان من ذات

(١) في (ق): فالخلاف.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) ساقط من (ق)، و(ت)، و(س).

(٤) ساقط من (ت)، و(س).

(٥) ما بين المعقودتين ساقط من (ق). بدءاً من قوله: عطف عليه، وما بعده... آخر البيت.

(٦) ساقطة من (ت).

(٧) ساقطة من (ق).

بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الباء (فيه)<sup>(١)</sup>، ومن كان من ذوات الواو (فلا)<sup>(٢)</sup> يهال.

قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: وقرأت بذلك على شيخنا سيدى أحمد الوجدى جعفر، ونفع به.

فإن قلتَ: وأين تدخل رؤوس الآي غير المصاحبة للهاء لأبي يعقوب، لأن الفتى (دخل)<sup>(٣)</sup> فيه ما لا رأء فيه. وفيه الخلاف لورش، وهذا ليس (فيه)<sup>(٤)</sup> [أ/١٩] خلاف، وقلتَ أيضًا: إن باب سجى كل ما كتب بالياء من ذوات الواو، وما هو من ذوات الياء أين يدخل؟ لأن الاستثناء إنما هو منها، أي من رؤوس الآي.

قلتُ: يحتمل والله أعلم وجهين: أحدهما: أن تدخل في سجي، ويكون المراد به رؤوس الآي مطلقاً، سواء كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو. والثاني: أن تكون داخلة في الفتى، إلا ما كان فيه الخلاف من (غيرهما)<sup>(٥)</sup>، فهو خاص به، وهي التي لا خلاف فيها، يوافق الجماعة على عدم الخلاف فيها، ويكون سجي على حاله. فتأمل ذلك، ثم استثنى جعفر ذكرها من رؤوس الآي، إلا ذات الهاء، مخافة أن يتوجه متوهّم أنها كغيرها التي بالهاء.

فإن قلتَ: وهل لا اكتفى باستثنائه في الدرر ولا يحتاج إلى ذكر هذا الاستثناء هنا، إذ المطلوب الاختصار.

قلتُ: إنما أعاده هنا؛ لأن ذلك [الذى قال في الدرر: إنما]<sup>(٦)</sup> استثنى لورش، إذ

(١) في (ق): يهال.

(٢) في (س)، و(ت)، و(ق): لا.

(٣) في (ق)، و(ت): داخلة.

(٤) في (ق): فيها.

(٥) في (ق): غيرها.

(٦) ساقط من (ت).

لو سكت عنه لقيل: [إن]<sup>(١)</sup> غير أبي يعقوب من الممليين (يميلونها)<sup>(٢)</sup>،  
 فأعادها<sup>(٤)</sup> هنا، ليعلمك أن حكم غير يوسف فيها [مليها]<sup>(٥)</sup> كحكم يوسف، والله  
 أعلم. تأمله.

قوله: لأجل الراء، هذا تعليل لما استثنى ذكرهما، فهو جواب على تقدير  
 (السؤال)<sup>(٦)</sup>.

الإعراب: (إِلَّا) حرف استثناء، والمستثنى منه (رُؤُوسُ الْأَيِّ) مطلقاً، و(ذَاتُ  
 الْهَاءِ) نعت لرؤوس الآي، و(لَا حَرْفَ) عطف على رؤوس الآي، و(حرف)  
 معطوف بلا. و(لِأَجْلِ الرَّاءِ) متعلق بفعل محنوف، أي استثنى لأجل الراء، والله  
 أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

**وَالْمَخْضُ فِي هَارِ لِعِيسَى الزَّرَقِي      وَقَلَّ التَّلْخِيصُ لِلْقَاضِي التَّقِيِّ**  
 أخبر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن عيسى وهو قالون يميل (هار) إمالة مخضة، أي خالصة. والمحض  
 اسم من أسماء الإمالة كما تقدم لنا نقله عن أبي وكيل ميمون نفعنا الله به، وهذا من  
 جميع طرقه ليس هو خاص بواحد منهم.

قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «أقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرف «هار» في  
 التوبة بالإمالة الخالصة، وكذلك أقرأني أبو الفتح ذلك في رواية الحلواني خاصة» انتهى.  
 قلتُ: المراد بالروايتين: رواية القاضي والواسطي قد تقدمتا. (وقد يفهم

(١) ساقطة من (ت).

(٢) في (س): لا يميلونه.

(٣) في (ق): فيميلونها.

(٤) في (س): فأعاده.

(٥) زيادة من (ت).

(٦) في (ق)، و(ت): سؤال.

(٧) ص: ٦٩.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الخلاف)<sup>(١)</sup> لقالون من كلام [الشيخ في]<sup>(٢)</sup> التعريف؛ لأنَّه ذكر أنَّه قرأ على أبي الحسن بالإمالة [في رواية القاضي والواسطي، عن الحلواوي]، فيؤخذ منه أنَّه إمالة<sup>(٣)</sup> له فيه.

وذكر أنَّه قرأ على أبي الفتح بالإمالة للحلواوي خاصة، فيؤخذ [منه]<sup>(٤)</sup> أنَّ الجمال يميل، وأنَّ القاضي لا يميل. تأمله، لكنَّ الشيخ اعتمد على مجموع الروايتين، (وصيرها كأنَّها)<sup>(٥)</sup> رواية واحدة، فلذلك لم يذكر خلافاً، والله أعلم. وأما أبو نشيط فلم يذكره في التعريف في النسخة التي رأيت. فانظره.

قوله: (وقلل التلخيص) ... إلخ. قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: كان في نسخة الشيخ أو لا ، (وعند جالنا)<sup>(٦)</sup> بالفتح بقى. ثم إنَّه ذكر له في التلخيص الثقيل [١٩ / ب] للقاضي، [فقال]<sup>(٧)</sup>: نبدل هذا الشطر، ثم إنَّه أبدله بعض (الطلبة)<sup>(٨)</sup> بحضوره، وهو سيدى علي بن هارون رَجُلَ اللَّهِ. فقال: (وقلل التلخيص للقاضي التقى)، فقال [الشيخ]<sup>(٩)</sup>: هذا يكفى، فحصل من هذا أنَّ القاضي له وجهان: المحضر التقليل وغيره ما ثم إلا المحضر.

وأما على الرواية الأولى فيكون الشيخ قد درج على ما قرأ به أبو عمرو على أبي

(١) في (ق)، و(ت): وقيل: إنه يفهم الخلاف.

(٢) زيادة من (ق)، و(ت).

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل. والمشتبه من (ق)، و(ت)، و(س).

(٤) زيادة من (ت)، و(ق)، و(س).

(٥) في (ق): وصيرهما كأنَّها.

(٦) في (ق) (ت): وعند الجمال.

(٧) ساقط من (ق).

(٨) في (ق)، و(ت): طلبته..

(٩) زيادة من (ق)، و(س)، و(ت).

الحسن، والله أعلم.

الإعراب: (وَالْمَحْضُ مبتدأ، وأحد المجرورين خبره، والآخر إما متعلق بالخبر أو حال من ضمير الخبر، و(الزَّرْقَ) نعت عيسى، (وَقَلَّ) ماض، و(التَّلْخِيصُ فاعله، و(لِلْقَاضِي) متعلقه، و(التَّقِيَّةُ) نعت للقاضي، والله أعلم. ثم قال بِحَلْقَةِ: وَمَنْ سَوَى عِيسَى عَلَى الْأُصُولِ هَذَا الَّذِي اخْتَرْتُ مِنَ النُّقُولِ أَخْبَرَ بِحَلْقَةِ أَنَّ غَيْرَ عِيسَى وَهُوَ قَالُونَ عَلَى أَصْلِهِ فِي «هَارِ» مِنْ يَمِيلٍ، فَإِنَّهُ يَمِيلٌ، وَمَنْ يَفْتَحْ فَإِنَّهُ يَفْتَحْ.

فإن قلت: ما أفاد بشرط البيت الأول لأن من يميل، يدخل له في الجار ولم أعاده؟  
قلت: إنما أعاده كأنه يقول: كيما (قرأت)<sup>(١)</sup> أصله، فإنه يميله من (يميله)<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

قوله: (هذا الذي اخترت من النقول) أي ما قدم بِحَلْقَةِ من أصحاب الإمالة يميل، وغيره يفتح، وما أتى من غير ذلك مما خالف ما ذكر، فليس (بمعول)<sup>(٣)</sup> عليه، ومن غير المعول عليه: الفتح لأبي نشيط، أشار إليه في مختصر التعريف<sup>(٤)</sup>، فقال: [«هَارِ عَنْ ابْنِ هَارُونَ (يَمِيلًا)<sup>(٥)</sup>»] خالصة وقيل بالفتح تلا.

والأول المشهور دون الثاني» انتهى<sup>(٦)</sup>.

الإعراب: (وَمَنْ) موصولة وهي مبتدأ، و(سَوَى) صلتها، و(عِيسَى) مخوض

(١) في (ت): قررت.

(٢) في (ق)، و(ت)، و(س): يميل.

(٣) في (ت)، و(ق): معول.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في (ت): يميلاً.

(٦) ساقطة من (س).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

بها، و(عَلَى الْأُصُولِ) يتعلّق<sup>(١)</sup> بمحذوف على أنه خبر، و(هَذَا) مبتدأ، و(الذِي) خبره، و(الْأُخْرَتُ) صلته، و(مِنَ النُّقُولِ) متعلقة، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

وَبَابُ جَاءَ قَلَّنْ وَبَلْ رَانْ      لِنَجْلِ عَبْدُوسِ وَنَجْلِ سَعْدَانْ  
كَذَاكَ هَاطَةَ لَهُ وَالْعَتَقِيِّ      وَالْمَحْضُ لِلْأَزْرَقِ دُونَ مَنْ بَقِيَ

أمر ﷺ بتقليل باب جاء، وهو كل فعل ثلاثي عينه ياء، قلبت ألفاً واواً، أو قلبت ألفاً، نحو: جاء، وشاء، وخاف لنجل عبدوس، عن إسماعيل، وابن عبدوس عن إسحاق، ومن بقي يفتح.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وقرأ إسماعيل من روایة أبي الزعراء، والمسيبي من روایة ابن سعدان بالإملاء بين بين في قوله: جاء، وشاء، وزاد، وزاغوا، وما زاغ، وحاق، وخاف، وطاب، وضاق، وخارب، وبل ران؛ هذه العشرة الأفعال، سواء اتصلت بها ضمائر أو لم تتصل» انتهى.

والتقليل بين بين قوله: و﴿بَلْ رَانْ﴾، يعني أن قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم﴾<sup>(٣)</sup> [٢٠ / أَيْمَانُهُمَا، وهو من الرين.

قال<sup>(٤)</sup>: (ومعنى ﴿عَلَى قُلُوبِهِم﴾ أي غلب على قلوبهم كسب الذنوب كما تردد الخمر على عقل السكران. ويقال: ران عليه النعاس، وران به إذا غلبه) انتهى.

فإن قلتَ: ذكر ﴿بَلْ رَانْ﴾ مع أنكم قلتم: باب جاء هو كل فعل ثلاثي عينه ياء، أو و او مكسورة قلبت ألفاً.

قلتُ: إنما نصَّ عليه والله أعلم تبعاً للتعريف، لأنَّه نصَّ عليه، كما تقدم نقله.

(١) في (ت)، و(ق): متعلق.

(٢) ص: ٧٠.

(٣) المطففين: ١٤.

(٤) أبي بكر السجستاني في غريب القرآن، المسمى: «نزهة القلوب»، ص: ١٠٠ - ١٠١.

فإن قلتَ: يرد عليه: ﴿فَذَاقَتْ وَبَأَلَّ أَنْرِهَا﴾<sup>(١)</sup> فإن عينه وأُوْ قلبتُ أَلْفَهَا، فعلى هذا  
يقال وليس كذلك.

قلتُ: المراد بالواو التي أصلها الكسرة كما تقدم، نحو خاف، أصله خَوْفَ بكسر  
الواو. وأما ﴿فَذَاقَتْ﴾ فأصله ذَوَقَ بفتح الواو، فلا (يدخل)<sup>(٢)</sup> علينا.

قوله: (كذاك ها طه له والعتقي): أمر رحمة الله تعالى أيضاً بتقليل الهماء من طه  
لابن سعدان. فاما تعود عليه، والعتقي وهو عبد الصمد.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وقرأتها لورش من رواية عبد الصمد، والمسيبي من رواية  
ابن سعدان بين اللفظين، وهو قياس قول أبي الزعراء، عن أبي عمر، عن إسماعيل،  
غير أبي بالفتح قرأت له» انتهى.

ثم قال: (وَالْمَحْضُ لِلأَزْرَقِ دُونَ مَنْ بَقِي): أخبر رحمة الله تعالى بأن المحضر  
وهي الإمالة الخالصة في هاء طاه للأزرق، وأن من بقي ليس له محض، وإنما يفتح.  
قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «وقرأت لورش من رواية أبي يعقوب خاصة طه بإمالة الهماء  
إمالة محضة» انتهى.

قلتُ: والخلاف الذي يفهم من الدرر خاص به. فإن قلتَ: قوله: (وَالْمَحْضُ  
لِلأَزْرَقِ دُونَ مَنْ بَقِي) يفهم منه أن غير الأزرق يُمْيل، لكن إمالة غير محضة، وليس  
ذلك.

قلتُ: لا مفهوم له، لأنه قد تقدم من يقلل وهو يخلص الإمالة، ومن بقي لا إمالة له.  
الإعراب: (وَبَابُ مفعول مقدم بقللنْ، و(قللنَ) أمر مؤكّد بالنون الخفيفة،

(١) الطلاق: ٩.

(٢) في (ق)، و(ت): يرد.

(٣) ص: ٧١.

(٤) ص: ٧٠.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(وَبِلْ رَانْ) عطف على باب، و(لِنَجْلِ عَبْدُوسِي) متعلقه، (وَنَجْلِ سَعْدَانْ) عطف عليه.

قوله: (هَا طَهَ) مبتدأ، و(كذاك) خبره، و(لَهُ) حال من ضمير الخبر، والاهاء لابن سعدان، (وَالْعُتْقِي) عطف على الاهاء من غير إعادة المخاطض على مذهب البصريين، (وَالْمُحْضُ) مبتدأ، و(لِلْأَرْزَقِي) خبره، و(دُونَ) ظرف متعلق الخبر، والله أعلم، ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**ئَمْ هِمَا يَا الْفَتْحُ وَالتَّقْلِيلُ لِكُلِّهِمْ، وَلِيُغْرِمِ الْكَفِيلُ**  
أخبر رحمه الله تعالى أن الاهاء والباء من قوله تعالى: ﴿كَتَهِيَعَصَ﴾ فيها خلاف لكل القراء.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وقرأت للجماعة: ﴿كَتَهِيَعَصَ﴾ بين الفتح والإملاء. وحكى لي فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه بخلاص الفتح في الاهاء والباء لهم» انتهى.

قلت: ظاهر [كلام]<sup>(٢)</sup> التعريف، وكلام الشيخ [أن]<sup>(٣)</sup> الأصبهاني يميل؛ لأنه نسب الحكم للكل.

قلت: حكى لنا شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى أنه سأله الشيخ بِحَمْلِ اللَّهِ عن ذلك، فقال: «ظاهر [٢٠ / ب] إطلاقهم أنه يميل هنا. ورأيت في ذيل الموجز أنه يفتح» انتهى.

قوله: (وَلِيُغْرِمِ الْكَفِيلُ) أخبر رحمه الله تعالى أن ما بقي من باب الإظهار والإدغام. وباب الفتح والإملاء يعطيه لك ابن بري، فانظر فيه. وإلى هذا أشار

(١) ص: ٧٠.

(٢) ساقط من (ق)، و(ت)، و(س).

(٣) ساقطة من (ق).

بقوله: (وَلِيُغْرِمِ الْكَفِيلُ)، [إِنَّ الْكَفِيلَ]<sup>(١)</sup> هو ابن بري؛ لأنَّه أحالك عليه، كما أنَّ الكفيل في غيبة المكفول يغرم.

الإعراب: (ثُمَّ) حرف عطف، و(الفتح) مبتدأ، (والتكليل) عطف عليه، و(بَهَا يَا) متعلق الخبر، أو حال من ضمير الخبر، (وَلِيُغْرِمِ) اللام: لام الأمر، ويغرم مضارع مجزوم بلام الأمر، و[الْكَفِيلُ]<sup>(٢)</sup> فاعله، [وَالْكَفِيلُ] فعال<sup>(٣)</sup>، والله أعلم، ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

**الْقُولُ فِي الرَّاءَاتِ وَاللَّامَاتِ مُرْفَقَاتٍ وَمُفْخَمَاتٍ**  
لما فرغ رحمه الله تعالى من باب الإظهار والإدغام، والفتح والإملاء، أتى بعدها بالراءات واللامات، وجمعت أيضًا باعتبار (موقعها)<sup>(٤)</sup> بعد الحروف التي تفحم عندها<sup>(٥)</sup>.

الإعراب: (الْقُولُ) خبر مبتدأ مذوف، (والتعريف للتعريف الحضوري)<sup>(٦)</sup> و(في الراءات) متعلقه، (وَاللَّامَاتِ) عطف عليه، و(مُرْفَقَاتٍ) حال من الراءات، و(ومفخمات)<sup>(٧)</sup> حال من الراءات<sup>(٨)</sup> واللامات أيضًا، والله أعلم، ثم قال رحمه الله تعالى:

**وَبَابَ مُنْذِرٍ وَخَيْرٌ رَّفِيقٍ كَشَرَرْ لِيُوسُفٍ وَالْعُتَقِيٍ**

(١) ساقط من (ق)، و(ت).

(٢) ساقط من (ق).

(٣) ساقط من (ت).

(٤) في (ق): مواضعها.

(٥) في (س): عنها.

(٦) في (ت): وأل في لتعريف الحصر.

(٧) في (س): ومفخمات كذلك.

(٨) زيادة من (ق)، و(ت).

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

أَخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَابَ مَنْذِرٍ، وَهُوَ رَاءٌ مَفْتُوحَةٌ، أَوْ مَضْمُومَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ لَازِمَةٌ.

وَبَابُ خَيْرٍ وَهُوَ كُلُّ رَاءٍ مَفْتُوحَةٍ أَوْ مَضْمُومَةٍ أَيْضًا، وَقَبْلَهَا يَاءٌ لَازِمَةٌ مَرْفَقَةٌ لِيُوسُفَ، وَالْعَتْقِيِّ وَهُوَ عَبْدُ الصَّمْدِ.

فَقُولُنَا كُلُّ رَاءٍ مَفْتُوحَةٍ أَوْ مَضْمُومَةٍ احْتَرَزْ بِهِ مِنْ (الْمَكْسُورَةِ)<sup>(١)</sup>. وَقُولُنَا كَسْرَةٌ لَازِمَةٌ احْتَرَزْنَا مِنَ الْكَسْرِ الْعَارِضِ، نَحْوَ : **بِرَبِّهِمْ**<sup>(٢)</sup>، وَمَا (أَشْبَهَهُ)<sup>(٣)</sup>. وَقُولُنَا يَاءٌ لَازِمَةٌ احْتَرَازًا مِنَ الْعَارِضَةِ، نَحْوَ : (فِي رَبِّهِمْ) لِأَنَّ هَذَا كُلُّهُ يَفْخَمُ، وَلَمْ يُذْكُرْ أَبْنَ بَرِّي فِي الدَّرْرِ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ لَازِمَةً، كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ<sup>(٤)</sup> :

**وَرَقَقَ وَرْشٌ كُلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا مُسَكَّنَةٌ يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوَصَّلٌ**

[قال الجعبري: قوله: (موصلا)]<sup>(٤)</sup> راجع إلى الياء، وليس هو راجع (إليهما)<sup>(٥)</sup> معاً، لأنَّ (الكسْرَ) يصرح بعد بما يفهم منه شرط الاتصال بقوله: (وَمَا بَعْدَ كَسْرِ عَارِضٍ أَوْ مَفْصِلٍ يَفْخَمُ)، ولو ردَّناه (إليهما)<sup>(٦)</sup> معاً، لأُدِيَ إِلَى التَّكْرَارِ مَعَ الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَعَلَى هَذَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ أَبِي الْقَاسِمِ لِزُومِ الْيَاءِ عَلَى مَا قَالَهُ الْجَعْبَرِيُّ؛ بَلْ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلْنَاهُ رَاجِعًا إِلَيْهِمَا معاً، فَتَأْمَلْهُ.

فَإِنْ قَلْتَ: قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّرْجِمَةِ: (الْقَوْلُ فِي الرَّاءِاتِ وَاللَّامَاتِ \* \* \* مَرْفَقَاتٍ وَمَفْخَمَاتٍ)، وَلَمْ يُذْكُرْ إِلَّا الْمَرْفَقَاتِ، وَسُكِّتَ عَنِ الْمَفْخَمَاتِ، فَيَكُونُ تَرْجِمَةً لِشَيْءٍ وَلَمْ

(١) في (ق): الكسرة

(٢) في (ق): أشبه ذلك.

(٣) في حرز الأمانِ، ووجه التهاني في القراءات السبع، ص: ٢٨.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ت).

(٥) في (ق): لها.

(٦) في (ق): الكسرة.

(٧) في (ق): لها.

(يأت به)<sup>(١)</sup>.

قلتُ: التفخيم كالذكور؛ لأنَّه قال قبل: (فاعلمن بمفهوم [٢١/أ] اللقب)؛ لأنَّ المفهوم عنده كالمنطق، والله أعلم.

قوله: (كثَرَ): ([ما كان]<sup>(٢)</sup> بشرِر<sup>(٣)</sup>) لا يدخل في باب خير ولا منذر، خصَّه بالذكر.

فإِنْ قَلْتَ: لَمْ رُقِّقَتِ الرَّاءُ الْأُولَى مِنْ 『بِشَرِّرِ』 قَلْتُ: قَالَ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٤)</sup>: «وَأَمَّا أَيْضًا فَتَحَةُ الرَّاءِ: يَسِيرًا فِي الْمَرْسَلَاتِ<sup>(٥)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: 『بِشَرِّرِ كَالْقَصْرِ』 مِنْ أَجْلِ جَرَةِ الرَّاءِ بَعْدِهَا» انتهى.

الإعراب: (وَبَابٌ) مفعول مقدم، (وَخَيْرٍ) عطف عليه، و(رَقْقٌ) أمر، و(كَثَرَ) متعلقه، (لِيُوسُفٍ) متعلقه أيضًا، (وَالْعُتْقَيِّ) عطف عليه، والله أعلم، ثم قال ﷺ: **وَالْعُتْقَيِّ كَيُوسُفٍ فِي الْلَّامِ مِنْ بَعْدِ صَادِهَا بِلَا إِعْجَامٍ وَطَاهِرٌ أَهْمَلَ طَاءً مُهْمَلًا وَمُثْلُ ذَلِيلِ هَلَالِ نُقْلَا** انتقل رحمه الله تعالى إلا اللامات، فأخبر أن العتقي وهو عبد الصمد يشارك يوسفًا على تفخيم اللام إذا وقعت عند الصاد المهملة.

قوله: (كِيُوسُفٌ) يعني في الحكم والشروط. قوله: (بِلَا إِعْجَامٍ) احترب به من الضاد المعجمة، وقوله أيضًا: (كِيُوسُفٌ) يعني في التفخيم فقط، وليس يشبهه في الخلاف نحو: (يصلها) وما أشبه ذلك، وكذلك ما وقع في رؤوس الآي، نحو:

(١) في (ق): يأتي.

(٢) في (ق)، و(ت): لما أَنْ كَانَ.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

(٤) ص: ٧٣.

(٥) الآية: ٣٢.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

(عبدًا إذا صل) فإنه يفخم ذلك كله من غير خلاف. وأما الخلاف الذي ذكره في الدرر، فإنه خاص بيوسف، تأمله.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وروى عبد الصمد عنه التفخيم مع الصاد خاصة» انتهى. ومن بقي يرقق في ذلك كله.

قوله: (ومثل ذا لابن هلال *نُقلًا*): أخبر رحمه الله تعالى أنه نقل عن ابن هلال عن أبي يعقوب، كعبد الصمد يفخم عند الصاد، ويرقق عند غيرها.

قلتُ: وهذا الذي نقل الشيخ لابن هلال لم أمره في التعريف، فهو إذن زيادة على ما في التعريف.

قوله: (وطاهر أهملأ طاء مهملا): أخبر رحمه الله تعالى أن طاهر بن غلبون من أشياخ الدانى لا يفخم عند الطاء المهملة.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وتفرد أيضًا ورش في رواية أبي يعقوب بتضخيم اللام المفتوحة من غير إفراط مع الصاد والظاء إذا تحركت، أو سُكّتا، لا غير، نحو قوله: ﴿الصَّلَاة﴾، و﴿يَظْلِمُون﴾ وشبيهه» انتهى.

قوله: (وطاهر) ... إلخ: هذه هي الطريقة التي ذكر في التعريف الأولى. فحصل من هذا أن يوسف له التفخيم مع هذه الحروف الثلاثة من رواية ابن سيف وابن هلال.

[الثانية]<sup>(٣)</sup>: ابن هلال يفصل فيفخم مع الصاد المهملة المهملة، ويرقق مع غيرها، وأما الأصبهاني فإنه يرقق من بقي.

الإعراب: (وَالْعُتَقِي) مبتدأ، و(كَيْوُسْفِ) خبره، (وصرفه)<sup>(٤)</sup> للوزن، و(في

(١) يعني الدانى، ص: ٧٤.

(٢) ص: ٧٤.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) في (ق)، و(ت)، و(س): وصرف يوسف.

اللام) متعلق الخبر.

قوله: (منْ بَعْدِ صَادِهَا) ظرف ومحفوظ به، وهو حال من اللام والباء: إما للام أو للحروف، و(بِلَا إِعْجَامٍ) نعت لصادها.

قوله: (وَمِثْلُ ذَٰهٰ) مبتدأ، والإشارة تعود على الإصبهاني، و(نُقَالاً) مبني للمفعول، وألفه للإطلاق. والجملة خبر، و(طَاءٌ) مفعول أهمل [٢١/ بـ]، و(مُهْمَلاً) نعت (الصادها)<sup>(١)</sup>، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

وَهَذِهِ يَاءَاتٌ إِضَافَاتٌ مَعَ زَوَائِدَ عَنِ الرُّوَافِيَّاتِ

لما فرغ ﷺ من الراءات واللامات، شرع يتكلم في ياءات (الإضافة)<sup>(٢)</sup> والزوائد، فقال: (وهاك) وهو اسم فعل بمعنى: خذ، وتناول، وياءات جمع ياء. قوله إضافيات أي منسوبة إلى الإضافة، وسمها ﷺ ياءات (الإضافة)<sup>(٣)</sup>، مع أن كثيراً منها مجرور بالحرف، نحو: ﴿وَلِدِينِ﴾<sup>(٤)</sup>، ومفعول به، نحو: ﴿أَوْزَعِي﴾<sup>(٥)</sup> وما أشبه ذلك. إما أن تقول: هي من تسمية الكل باسم البعض، يعني التي تصلح أن يضاف إليها.

قوله: (مع زوائد): المراد الزائدة التي يزيد بها القراء في اللفظ، وليس المراد الزوائد على أصل الكلمة؛ لأن هذه قد تكون زائدة، وقد تكون أصلية. و(الرواة): جمع راوٍ.

الإعراب: (هاك): اسم فعل، و(يَاءَاتٌ) مفعول به، و(إِضَافَاتٌ) نعت ليءات،

(١) الكافرون: ٩.

(٢) في (ق): الإضافيات.

(٣) في (ق): الإضافات.

(٤) الكافرون: ٦.

(٥) النمل: ١٩.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

و(مع) حال من ياءات، و(زَوَائِد) مخوض به ولا ينصرف، و(عَنِ الرُّوَاة) حال من ياءات، أي منقولة عن الرواية؛ ويحتمل أن يتعلق بهاك، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

وَلِيُؤْمِنُوا بِي تُؤْمِنُوا لِي فَتَحَا  
وَرْشٌ أَوْزِعِنِي مَعَا قَدْ وَضَحا  
لِيُوسُفٌ وَالْعَتَقَيِ الْأَشَهَرِ  
وَالْوَاسِطِي وَأَحْمَدَ الْمُهَسِّرِ

أخبر رحمه الله تعالى أن ورشا فتح الياء من قوله تعالى: «وَلِيُؤْمِنُوا لَهُمْ  
يَرْسُدُونَ»<sup>(١)</sup>، وقوله في الدخان<sup>(٢)</sup>: «وَإِنَّ لَرْتَنَوْلَى فَاعْتَلُونَ» من جميع طرقه، ومن  
بقى يسكن. وقوله في الدرر<sup>(٣)</sup>: «وَلِيُؤْمِنُوا بِي تُؤْمِنُوا لِي»؛ وكذلك إسماعيل.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «وَقَرَأْ وَرْشٌ وَحْدَهْ بفتح الياء في قوله تعالى: «وَلِيُؤْمِنُوا بِي»  
وسكنها الباقيون» انتهى. وقال أيضاً<sup>(٥)</sup>: «وَقَرَأْ وَرْشٌ وَحْدَهْ بِلا خلاف عنه في  
الدخان<sup>(٦)</sup>: «وَإِنَّ لَرْتَنَوْلَى بِفتح الياء، وسكنها الباقيون» انتهى.

قوله: و(أوزعني معا): أخبر بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أن قوله تعالى: «أَوْزِعِنِي أَنْ أَشْكُرْ نَعْمَتَكَ» في  
النمل<sup>(٧)</sup> والأحقاف<sup>(٨)</sup>، (وضحا) أي بانا بالفتح لمن ذكر، وهم: يوسف وعبد  
الصمد، [أبو عون وهو الواسطي، عن الحلواني، وأحمد المفسر عن إسماعيل ومن  
بقى سكن].

(١) البقرة: ١٨٥.

(٢) الآية: ٢٠.

(٣) بشرح الشريسي، ص: ٣٢١.

(٤) ص: ٧٩.

(٥) يعني الداني في التعريف، ص: ١٠٩.

(٦) الآية: ٢٠.

(٧) الآية: ١٩.

(٨) الآية: ١٤.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وَقَرْأَ وَرْشٌ فِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ»<sup>(٢)</sup> وَعَبْدُ الصَّمْدِ، وَابْنُ فَرْجٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ: «أَوْزِعَنِي أَنْ أَشْكُرَ» هُنَا فِي الْأَحْقَافِ بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَكَذَلِكَ أَقْرَأَنِي أَبُو الْفَتْحِ فِي رَوَايَةِ أَبِي عَوْنَ، عَنْ الْحَلْوَانِيِّ، عَنْ قَالُونَ، وَسَكْنَهَا الْبَاقُونَ، وَوَرْشٌ فِي رَوَايَةِ الْأَصْبَهَانِيِّ انتهى.

قوله: (الأشهر): فإن قلت: لم قال فيه: الأشهر بصيغة التفضيل، ولم يقله في يوسف، وهو أشهر منه؟

قلتُ: ليس هو على بابه من التفضيل، وإنما معناه المشهور المعلوم الذي لا يخفى على أحد، فهو من باب: العسل أحل من الخل، والله أعلم. تأمله.

الإعراب: قوله: (وَلَيُؤْمِنُوا بِي) مفعول [مقدم]<sup>(٣)</sup>، و(تُؤْمِنُوا بِي) عطف عليه، و(فَتَحَا) ماضٌ، وألفه للإطلاق، و(وَرْشٌ) فاعله، و(أَوْزِعَنِي) مبتدأ، و(مَعًا) حال من أَوْزِعَنِي، وقوله: (قَدْ وَضَحَا) هو خبره، والرابط [٢٢ / أ] فاعله، وهو ألف، لأنَّه ضمير الشِّئْيَةِ، و(لِيُوْسُفِ) متعلقه، وما بقي عطف عليه، و(الأَشْهَرِ) نعت للعتيق، والله أعلم. ثم قال جنحت:

وَلِنِفِيَهَا مَنْ مَعَيَ فِي الظَّلَّةِ  
لِلْجَعْنَبِرِيِّ وَالْعَتَقَيِّ وَالْأَزْرَقِ  
أَنِّي أُوفِ وَالسَّكُونُ جَاءَيِ  
لِلْأَوَّلَيْنَ وَأَفْتَحَنِ إِخْرَوَيِّ  
وَأَفْتَحَ لِذَيْنِ وَلِعِيسَى الزُّرْقَيِّ  
فِي لِي دِيْنِ لَأِيِ الرَّعَرَاءِ  
أَخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى فِي طِهِ<sup>(٤)</sup>: «وَلِنِفِيَهَا مَارِبُ أَخْرَى»،  
وَفِي الظَّلَّةِ<sup>(٥)</sup> قوله: «وَرَجَنِي وَمَنْ مَعَيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» مفتوحاً للأولين، وَهُمَا: يوسف

(١) ص: ١٠٤.

(٢) ما بين المعقدين ساقط من (ق).

(٣) زيادة من (ق). و(ت).

(٤) الآية: ١٧.

(٥) أي سورة الشعراء: ١١٨.

والعتقي، ومن بقي يسكن.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وَقَرْأَ وَرْشَ وَحْدَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ وَعَبْدِ الصَّمْدِ: ﴿وَلَيْ فِيهَا مَثَارِبُ أُخْرَى﴾، بفتح الياء» انتهى.

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: «وَقَرْأَ وَرْشَ وَحْدَهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ وَعَبْدِ الصَّمْدِ: ﴿وَجَنَحَنَ وَمَنْ مَيَّى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي الشِّعْرَاءِ بفتح الياء، وسكنها الباقون، وورش في رواية الأصبهاني» انتهى.

قوله: (وافتتحن إخوتي) ... إلخ: أمر بفتح الله بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿بَيْنَ وَبَيْنَ إِخْرَوْتَ﴾<sup>(٣)</sup> للجعفري، وهو إسماعيل [بن جعفر]<sup>(٤)</sup> والعتقي، وهو عبد الصمد، والأزرق، وهو يوسف، ومن بقي يسكن.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وَقَرْأَ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ فِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبَ، وَعَبْدِ الصَّمْدِ: ﴿بَيْنَ وَبَيْنَ إِخْرَوْتَ إِنَّرِي لَطِيفٌ﴾ بفتح الياء، وقرأ المسيبي، وقالون وورش في رواية الأصبهاني بإسكانها» انتهى.

فقوله في الدرر: (تقول يزيد)<sup>(٦)</sup>، وكذلك الأصبهاني عن ورش وإسحاق: مفهومه أن ورشا لا يسكن، (وانما يفتح)<sup>(٧)</sup>; تقول من رواية يوسف والعتقي، وكذلك إسماعيل.

(١) أبي الدانى، ص: ١٠٠.

(٢) يعني الدانى في التعريف، ص: ١٠٤.

(٣) يوسف: ١٠٠.

(٤) زيادة من (ق)، و(ت).

(٥) ص: ٩٤.

(٦) في (س): إخوقي تقول.

(٧) في (ق): ويفتح.

قوله: (وافتتح للذين ولعيسي الزرقي \* \* أَنِي أُوفِ): أمر جَلَّ جَلَّ بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿أَلَا تَرَوْنَ أَنِي أُوفِيَ الْكِتَابَ﴾<sup>(١)</sup>.

قوله: (لذين): وهم العتقى والأزرق، (والإشارة)<sup>(٢)</sup> للقريب، وهم القريان، (ولعيسي الزرقي) وهو قالون، ومن بقي يسكن، وهذا زائد على ما في الدرر، لأنه لم يذكره.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وقرأ إسماعيل والمسيبي وورش من رواية الأصبهاني: ﴿أَنِي أُوفِيَ الْكِتَابَ﴾ بإسكان الياء، وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب، وعبد الصمد، وقالون بفتحها» انتهى.

قوله: (أُوفي) قيد له، واحترز به من غيره الذي ليس معه (أوفي)، نحو: ﴿إِنَّا أَنَّا لِلَّهِ كُلُّهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والسكون جاءي) إلخ: أخبر رحمه الله تعالى أن السكون جاء في قوله تعالى: ﴿لَكُفَّارٍ دِيْنُكُمْ وَلَيْ دِيْنَ﴾<sup>(٥)</sup> لأبي الزعراء وهو ابن عبدوس، ومن بقي يفتح.

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزعراء: ﴿وَلَيْ دِيْنَ﴾ بإسكان الياء في الكافرين، وفتحها بالباconون» انتهى. وهذا أيضاً زيادة على ما في الدرر؛ لأنه اتفق عليه ورش وقالون.

الإعراب: قوله: (وَلِيْ فِيهَا) مبتدأ محكي، و(فيها) قيد له، و(مَنْ مَعِيْ) عطف

(١) يوسف: ٥٩.

(٢) في (ق)، و(ت): لأن الإشارة.

(٣) ص: ٩٤.

(٤) القصص: ٣٠.

(٥) الكافرون: ٦.

(٦) ص: ١١١.

## بذل العلم واللود في شرح تفصيل العقد

عليه، (ومن) قيد له، و(**في الظلة**) قيد آخر احتراماً من الذي في الملك<sup>(١)</sup>: «وَمَنْ يَعِي أَوْ رَحَنَا»<sup>(٢)</sup>، و(**للأَوْلَيْنَ**) خبره، (**وَافْتَحْنَ**) أمر مؤكّد باللون الثقيلة، و(**إِخْرَقِي**) مفعوله، أي ياء إخري، فهو على حذف مضاف، و(**اللْجَعْفَرِي**) متعلقه، وما بعده عطف عليه، (**وَافْتُحْ**) أمر، و(**لِذِينَ**) متعلقه، (**وَلِعِيسَى**) عطف عليه، و(**الزُّرَقِي**) نعته، و(**أَيْ أُوفِ**) مفعوله، أي ياء أي، (**وَالسَّكُونُ**) مبتدأ، و(**جَاءِي**) خبره، وهو اسم فاعل من جاء، فهو جاء، و(**فِي لِي [٢٢/ ب]** دين)، و(**لِأَيِ الرَّعَاءِ**) متعلقاه والله أعلم. ثم قال رحمه:

**وَالْقَاضِي وَالْمُسَبِّي فِي إِلَى رَبِّي إِفْصَلْتُ سُكُونًا قُوَّلَا**

أخبر رحمه الله تعالى أن القاضي عن قالون والمسيبي يسكنان الياء من قوله تعالى: «وَلَئِنْ رُجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ»<sup>(٣)</sup>، ومن بقي يفتح. وأما أبو نشيط فحكمه في الدرر وهو الخلاف.

قال في الدرر<sup>(٤)</sup>: «وفي إلى ربِّي ربِّي بفصلت خلاف فصلاً»، فهو خاص بأبي نشيط، قوله: «قبل\*\* فخصه بالمرозي والأزرق»، وأما الحلواني فإنه يفتح مع من بقي.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وقرأ المسيبي وقالون من روایة القاضي: «إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ» في فصلت بإسكان الياء، وفتحها الباقون». قوله: (قُوَّلَا) أي قالا بالسكون. الإعراب: قوله: (**وَالْقَاضِي**) مبتدأ، (**وَالْمُسَبِّي**) عطف عليه، (قُوَّلَا) ماضٍ مبني للمعنى، وناثبه الألف. والجملة خبر عن القاضي، و(**فِي إِلَى**) متعلقه و(**إِفْصَلْتُ**)

(١) الآية: ٢٩.

(٢) في (ق)، و(ت): «إِنَّ أَهْلَكَنِي اللَّهُ وَمَنْ مَيَّيْ أَوْ رَحَنَا».

(٣) فصلت: ٤٩.

(٤) بشرح المتنوري، ص: ٧٣٣.

(٥) ص: ١٠٨.

نعت إلى ربِّي، وهو قيد له احتراماً من نحو: ﴿إِنَّ ذَاهِبَ إِلَى رَبِّي﴾<sup>(١)</sup>، و(سُكُوناً) مفعول قوله، والله أعلم. ثم قال عليه السلام:

كَالْكُلُّ فِي حَيَّاتِ لَكِنْ يُوسُفُ لَهُ بِفَتْحِهِ وَجِنَّةٌ يَضْعُفُ

أُخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْكُلَّ يَسْكُنُ الْيَاءَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَيَّاتِ﴾<sup>(٢)</sup> فَهَذَا تَشْبِيهٌ وَإِعْطَاءٌ حَكْمٍ، وَأَدْخِلَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى كُلِّهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ الْخَلَافَ لِيُوسُفَ بِقَوْلِهِ: (لَكِنْ يُوسُفَ) ... إِلَخُ، أُخْبَرَ أَنَّ يُوسُفَ لَهُ وَجْهَانَ: السُّكُونُ وَالْفَتْحُ، وَضَعْفُهُ الشِّيخُ بِهِمَّةِ اللَّهِ بِشَيْئَيْنِ: بِتَصْغِيرِ وَجْهٍ، وَبِقَوْلِهِ يَضْعُفُ.

فَإِنْ قُلْتَ: التَّصْغِيرُ يَغْنِي عَنْ ذِكْرِ يَضْعُفُ، فَلَمْ أَتَيْ بِهِ؟ قُلْتُ: لَا بُدُّ مِنَ الْإِتِّيَانِ بِهِ، لَأَنَّ التَّصْغِيرَ قَدْ يَكُونُ لِلتَّعْظِيمِ، فَصَارَ الْلَّبْسُ، فَأَتَى بِهِ لِيَبْيَّنَ الْمَعْنَى، وَهُوَ الْمُعْنَى الْمُعْنَى.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وَأَقْرَأْنِي أَبُو الْفَتْحِ عَنْ قِرَاءَتِهِ فِي رِوَايَةِ أَبِي يَعْقُوبِ عَنْ وَرْشٍ: ﴿وَحَيَّاتِ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَقَرَأَتْ عَلَى غَيْرِهِ بِالْإِسْكَانِ، وَبِهِ آخَذُ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ» انتهى.

قُلْتُ: بِالْإِسْكَانِ: فَالإِشارةُ تعودُ إِلَيْهِ، وَلَا تَعُودُ لِلْفَتْحِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ يُشارُ لِلقريبِ بِهَا يُشارُ لِلبعيدِ، وَالْعَكْسُ لَا. وَانظُرْ بَقِيَّةَ الْكَلَامِ فِي شَرْحِ الدَّرْرِ<sup>(٤)</sup>.

الإعراب: (كَالْكُلُّ) يتعلّقُ بمحذوف دل عليه ما قبله، أي سكتنا، (كَالْكُلُّ) على حذف مضاف، أي كسكن الكل. ويحتمل أن تكون الكاف اسماً، وهو نعت لسكن في البيت قبله، وفي حيّاتِي متعلق بالمحذوف، أو باللام؛ لأنَّه [معنى

(١) الصِّفَاتُ: ٩٩.

(٢) الْأَنْعَامُ: ١٦٤.

(٣) ص: ٨٦.

(٤) للمنتوري، ص: ٧٣٥ وما بعدها.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

ممايلاً<sup>(١)</sup>، ولـ(لَكِنْ) حرف استدراك، وـ(يُوْسُفُ مبتدأ ثانٍ، وـ(يَضْعُفُ نعته، وـ(الْهُ خبره، وـ(بِفَتْحِهِ متعلق الخبر، أو العكس، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

وَكُلُّ مَا لِنَافِعٍ فِي الدُّرْرِ مِنْ رَأَيِّدٍ فَكُلُّهُمْ بِهِ حَرِّ  
وَمَا لِلْوَرْشِ فَلَأَهُ لَأَثَانِي لَكِنَّهُ شُورِكَ فِي ثَمَانِ

لما فرغ ﷺ من الفصل الأول في الباب، وهي ياءات الإضافة، أخذ يتكلم على الفصل الآخر، وهي الزوائد، فأخبر أن كل ما ذكر من زوائد منسوبة لنافع، فكل العشرة (يزيدها)<sup>(٢)</sup>، وذلك [نحو]<sup>(٣)</sup> قوله: <sup>(٤)</sup> «أَوَّلُهُنَّ وَمَنْ اتَّبَعَنِ» إلى [أ/٢٣] (آخرها لنافع)<sup>(٥)</sup> حكاه. وهذا تكرار مع ما تقدم في قوله: «فالكل إن سكت فيها أطلقاً\*\* أو عم أو عزاله»، لكنه علق الحكم أولاً على سكوته، وإن لم يسكت فإنه يبين، ثم أخبر أن كل ما ذكر في الدرر أيضاً من الزوائد لورش، إنما يزيدتها هو ولا يشاركه أحد إلا في ثمان تذكر بعد من جميع طرقه أيضاً.

الإعراب: (وَكُلُّ مبتدأ، وـ(مَا موصولة مضاف إليه، وـ(لِنَافِعٍ) صلتها، وـ(في الدُّرْرِ) متعلق الخبر، وـ(فَكُلُّهُمْ) خبره، ودخلت الفاء في (خبر كل لشبهه)<sup>(٦)</sup> بالشرط في (العموم)<sup>(٧)</sup>، (وَمَا مبتدأ، وهي موصولة، وـ(لِلْوَرْشِ) صلتها، وـ(فَلَهُ) خبر، ودخلت الفاء في خبر ما، لشبهها بالشرط في العموم أيضاً، وـ(لَأَثَانِي) عطف على الماء في له من غير إعادة الخافض، وـ(لَكِنَّهُ) لكن واسمها وأهاء لورش، وـ(شُورِكَ)

(١) في (ق): لأنه مماثل..

(٢) في (س): يزيدونها.

(٣) ساقطة من (س).

(٤) يعني ابن بري في الدرر بشرح الخراز، ص: ٣٢٨.

(٥) في (س): آخره مما هو لنافع.

(٦) في (س): خبر ما أشبهه.

(٧) في (س)، وـ(ق): العموم أيضاً.

مبني للمفعول، ونائبه مستتر فيه يعود على ورش، والجملة خبر لكن، و(في ثمان)<sup>(١)</sup> متعلقه، والله أعلم. ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

وَالَّذِي فِي النَّارِ إِلَادِ وَالْتَّلَاقِ  
أَكْمَدُ دُوَّالَتَّةَ سِيرِ بِاتَّفَاقِ  
وَبِإِخْتِلَافِ أَكْمَدُ وَالْمَرْوِزِيِّ

أَخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ أَحْمَدَ الْمَفْسِرَ [وَالْيَاءَ]<sup>(٢)</sup> وَرَشَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup>،  
و﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٤)</sup> فِي زِيَادَةِ الْيَاءِ. قَوْلُهُ: (بِاتَّفَاقِ): إِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَرْكَبَ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ،  
إِلَّا فَهُوَ حَشُورٌ.

قَالَ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٤)</sup>: «وَقَرَأَ إِسْمَاعِيلُ فِي رَوَايَةِ ابْنِ فَرْجٍ وَوَرْشٍ: ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾  
و﴿النَّارِ﴾ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِحَذْفِهَا فِي الْحَالَيْنِ» انتهى.

ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ أَحْمَدَ الْحَلْوَانِيَّ وَالْمَرْوِزِيَّ يَوْافِقُانَ وَرَشَّا فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى خَلْفِ عَنْهُمَا.  
فَقَوْلُهُ فِي الدَّرْرِ<sup>(٥)</sup>: «وَفِي النَّنَادِيِّ: \* \* \* مَعَ التَّلَاقِ خَلْفُ عِيسَى بَادِي» تَقُولُ مِنْ  
رَوَايَةِ أَبِي نَشِيطِ الْحَلْوَانِيِّ. وَأَمَّا الْقَاضِي فَإِنَّهُ يَحْذِفُهَا [فِيهَا]<sup>(٦)</sup>.

قَوْلُهُ: (لَكُنْ ذَا لَغِيرَ تَعْرِيفَ عَزِيزِي): يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْخَلْفَ لِقَالُونَ، مَنْسُوبٌ لِغَيْرِ  
الْتَّعْرِيفِ، كَالْتَّيْسِيرِ وَغَيْرِهِ.

قَالَ فِي التَّيْسِيرِ<sup>(٧)</sup>: «وَأَخْتَلَفَ عَنْ قَالُونَ فِي اثْنَيْنِ، وَهُمَا التَّلَاقِيُّ وَالنَّنَادِيُّ فِي

(١) بِيَاضِ فِي (ق).

(٢) غَافِرٌ: ٣٢.

(٣) غَافِرٌ: ١٤.

(٤) ص: ١٠٨.

(٥) بِشَرْحِ الْمُتُورِيِّ، ص: ٧٥٢.

(٦) ساقِطَةٌ مِنْ (س).

(٧) أَبِي الدَّانِيِّ، ص: ٦٩.

غافر» انتهى.

وأما في التعريف (فلم)<sup>(١)</sup> يذكر لها إلا الحذف كما تقدم نقله<sup>(٢)</sup>، فإنه قال فيه<sup>(٣)</sup>: «وقرأ الباقيون (بحذفها)<sup>(٤)</sup> في الحالين، والمرزوقي وأحمد من الباقين»، فتأمله، (وتبيّن)<sup>(٥)</sup> لك قاعدة المصنف أنه إذا أطلق أحمد، فالمراد به الحلواني من هذا وشبيهه، لأن أحد المفسر قيده بذوي التفسير، وهذا لم يقيده.

الإعراب: قوله: (وَالاَهُ ماضٌ ومفعوله، والواو أصلية، و(في التلاقي) متعلق به، و(الستاد) عطف عليه، و(أَهْمُدُ فاعله، و(ذُو التَّقْسِيرِ) نعته، و(بِاتَّصَاقِ) متعلق بـ(وَالاَهُ، وِبِاخْتِلَافِ) متعلق بفعل مذوف، دلّ عليه: (والاَهُ الْأَوَّلُ، و(أَهْمُدُ فاعله، (وَالْمَرْوَزِيُّ) عطف عليه، و(لَكِنْ) حرف استدراك، و(ذَا) اسمها، و(عَزِيزِي) مبني للمفعول، وهو خبر لكن، و(لِغَيْرِ تَعْرِيفِ) متعلقه، و(عَزِيزِي) معناه نسب، والله أعلم. ثم قال بختلاف:

فِي الْبَادِيِّ تَسْأَلَنِي مَا وَالدَّاعِي مَعَادِعَائِي الْجُعْفَرِيُّ الْوَاعِي

[٢٣/ب] أخبر رحمة الله تعالى أن إسماعيل بن جعفر يوالي ورشا، أي يوافقه على زيادة الياء في خمسة مواضع، وهو قوله تعالى: ﴿الْعَنْكُفُ فِيهِ وَالْبَادِي﴾<sup>(٦)</sup>، وفي هود<sup>(٧)</sup>: ﴿تَنْثَلِنَّ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، و(الداعي) معًا: في البقرة<sup>(٨)</sup>: ﴿أُحِبُّ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾، وفي

(١) في (س)، و(ق)، و(ت): لم.

(٢) ناقصة من (س).

(٣) يعني التعريف، ص: ١٠٨.

(٤) في الأصل بحذفهما، والمثبت من التعريف.

(٥) في (ت): وتبيّن.

(٦) الحج: ٢٣.

(٧) الآية: ٤٦.

(٨) الآية: ١٨٦.

القمر<sup>(١)</sup>: «يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِنْ شَئْتُ وَلَا كُثُرٌ»، وفي إبراهيم<sup>(٢)</sup>: «رَبَّنَا وَنَفَّذَ دُعَائِهِ»، ومن بقي لا يزيدوها.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup> في سورة الحج: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ: «وَالْبَادُ وَمَنْ» بثبات الياء في الوصل، وحذفها في الوقف، وحذفها المسيبي وقالون في الحالتين» انتهى.

وقال<sup>(٤)</sup> في سورة إبراهيم: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ بالياء: «وَنَفَّذَ دُعَائِهِ»، رَبَّنَا<sup>(٥)</sup> في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين» انتهى.

وقال<sup>(٦)</sup> في سورة هود<sup>(٦)</sup>: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ بثبات الياء في الوصل في قوله تعالى: «تَنَفَّنَ مَا لَيْسَ»، ثم قال بعد: وحذف الباقون الياء فيها، أي في الحالين» انتهى.

وقال<sup>(٧)</sup> في سورة البقرة: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ بثبات الياء في الوصل في قوله تعالى: «إِذَا دَعَانِ» انتهى.

وقال<sup>(٨)</sup> في سورة القمر: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلَ وَوَرْشَ: «يَدْعُ الدَّاعَ» بالياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالتين» انتهى.

قوله: (الواعي) أي الحافظ. قال تعالى: «أُذْنُ وَعِيَةً»<sup>(٩)</sup> أي حافظة.

(١) الآية: ٦.

(٢) الآية: ٤٢.

(٣) ص: ١٠٢.

(٤) يعني الداني في التعريف، ص: ٩٦.

(٥) الداني في التعريف، ص: ٩٢.

(٦) أي الداني في التعريف، ص: ٧٩.

(٧) الداني في التعريف، ص: ١١٠.

(٨) في (ت): وَقَرَأ وَرْشَ وَإِسْمَاعِيلَ.

(٩) الحافظة: ١١.

## بذل العلم والولد في شرح تفصيل العقد

الإعراب: قوله: (الجعْفَري) مبتدأ، و(الواعِي) نعته، و(في الْبَادِي) خبره يتعلق بمحذوف دلّ عليه: (وَالآءُهُ) قبل، ويحتمل أن يكون فاعلاً بذلك المحذوف، و(مَعَا) حال من الواقع، وما بقي معطوف بمحذف الواو، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

وَالْوَاسْطِي وَالآءُهُ فِي دَعَانِ مَعْ ذَا وَخُصْ ذَا بِقَدْ هَدَانِ

أخبر رحمه الله تعالى أن الواسطي وإسماعيل يوافقان ورثا على زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَتْ حِبْوًا﴾ في البقرة<sup>(١)</sup> في الوصل. وأما الوقف فسيأتي بيانه. فالإشارة تعود على الأقرب، وهو الجعفري.

أما إسماعيل فقد تقدم نقله. وأما الواسطي فقال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وروى أبو عون، عن الحلواني بإثبات الياء في ﴿إِذَا دَعَانِ﴾ خاصة» انتهى.

قوله: (وَخُصْ ذَا بِقَدْ هَدَانِ): أمر رحمه الله تعالى بتخصيص الزيادة بإسماعيل وحده في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنْتَ جُوْنِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَنِ﴾<sup>(٣)</sup>، ولا يزيدها أحد من العشرة إلا هو.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «وَقَرَأْ إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ: ﴿وَقَدْ هَدَنِ﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالتين» انتهى. وهذا وما بعده زائد على ما في التعريف؛ بل على ما في الدرر. تأمله.

قوله: (مع ذا): الإشارة تعود على الإشارة الأولى.

الإعراب: (وَالْوَاسْطِي) مبتدأ، (وَالآءُهُ) ماض وفاعل، وفاعله مستير وهو خبر، والهاء تعود على ورش، و(في دَعَانِ) متعلقه [٢٤ / أ]، و(مَعْ) ظرف

(١) الآية: ١٨٥.

(٢) أي الداني في التعريف، ص: ٧٩.

(٣) الأنعام: ٨١.

(٤) ص: ٨٦.

(وَمُخْفَوْضَه)<sup>(١)</sup>، وهو حال من فاعل، (والاَءُ أي حالة كونه مع الجعفري، (وَخُصْرَ) أمر، و(ذَا) مفعول، و(يَقْدُ هَدَانِي) جار ومحرر ([محكي متعلق بِخُصْرَ]<sup>(٢)</sup>، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِنَّ:

خَافُونَ تُخْزُونَ بِنَصَّ هُودٍ  
أَشَرَّ كُتُمَونَ اتَّبَعُونَ رُخْرُفٍ  
كَيْدُونَ فِي أَعْرَافِهَا وَلَرِزِدٍ

أخبر رحمة الله تعالى أن هذه الياءات اختص بزيادتها إسماعيل وحده، وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وكذلك قوله في هود<sup>(٤)</sup>: ﴿وَلَا تُخْزُونَ فِي ضَيْقٍ﴾.

قوله: (بنص هود) قيد في ﴿تُخْزُونَ﴾، وأما قوله في الحجر<sup>(٥)</sup>: ﴿وَلَقَوْ اللَّهَ وَلَا تُخْزُونَ﴾ فلا يزيدها، ومنه احتزز بقوله: (بنص هود).

والنص في اللغة هو الرفع. قال الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَجِيدٌ كَحِيدٌ الرِّيمٌ لَيْسَ بِقَاحِشٍ  
إِذَا هِيَ نَصَّهُ وَلَا بِمُعَطَّلٍ

[ونبه به]<sup>(٧)</sup> هنا على السورة.

قوله: (واخشوني قبل النهي في العقود): أخبر أن قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَشُوا﴾

(١) في (س): ومخفوض به.

(٢) ساقطة من (س).

(٣) آل عمران: ١٧٥.

(٤) الآية: ٧٨.

(٥) الآية: ٦٩.

(٦) هو امرؤ القيس في ديوانه، ص: ١١٥.

(٧) ساقط من (ق)، و(س).

(٨) في (ت): سقط هنا.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

النَّكَسَ وَأَخْشَوْنَ ﴿١﴾، وَلَا يُزِيدُهَا إِسْمَاعِيلُ وَحْدَهُ.

قوله: (قبل النهي) احترز به مما معه في السورة، وفي غيرها.

قوله: (في العقود) كمل به [البيت فلم <sup>(٤)</sup>] <sup>(٢)</sup> يحترز به من شيء؛ ولأنه لم يقع، ولذلك لم يقيده أبو القاسم <sup>(٣)</sup> بالسورة، فقال: (انقون يا أوليَّ <sup>\*</sup>\* أخشوون مع ولا) فقيده بـ: [ولا] <sup>(٤)</sup> خاصة، ومن بقي لا يزيدوها.

قال في التعريف <sup>(٥)</sup>: «وَقَرَأَ إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ: ﴿وَأَخْشَوْنَ وَلَا﴾ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي الْوَصْلِ، وَحْذِفَهَا الْبَاقِونَ فِي الْحَالِيْنَ» انتهى.

قوله: (أشركتموني اتبعون زخرف) معطوفان على ما قبلهما، أي يزيدهما إسماعيل وحده، ولا يزيدهما غيره، وهو (قوله) <sup>(٦)</sup> في سورة إبراهيم <sup>(٧)</sup>: ﴿أَشَرَّكَتْ ثُمُونَ مِنْ قَبْلِ﴾ في خطبة الشيطان.

قال في التعريف <sup>(٨)</sup>: «وَقَرَأَ إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ: ﴿بِمَا أَشَرَّكَتْ ثُمُونَ مِنْ قَبْلِ﴾ بِيَاءُ فِي الْوَصْلِ، وَحْذِفَهَا الْبَاقِونَ فِي الْحَالِيْنَ» انتهى. وقوله تعالى في الزخرف <sup>(٩)</sup>: ﴿وَأَتَّيْعُونَ هَذَا صَرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾.

(١) المائدة: ٤٦.

(٢) في (س)، و(ق): فلا.

(٣) في الأصل بياض، والمثبت من (ت) و(س).

(٤) الشاطبي: حرز الأمانى، ص: ٣٥.

(٥) في (ت): بلا.

(٦) ص: ٨٥.

(٧) في (ت): قوله تعالى.

(٨) الآية: ٢٤.

(٩) ص: ٩٦.

(٩) آية: ٦١.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وَقَرَا إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ» ﴿وَأَتَيْمُونَ هَذَا﴾ بإثبات الياء في الوصل، ومحذفها الباقيون في الحالين «انتهى.

قوله: (ثم اتقون يا أولي): أخبر رحمه الله تعالى أن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّقُونَ يَأْؤِلِي أَلَّا تَبِ﴾<sup>(٢)</sup> يزيدها إسماعيل أيضاً.

قوله: (يا أولي) قيد له، احترز به مما ليس معه يا أولي، نحو: ﴿وَإِنَّا لِيُعَكِّمُ فَانْقُرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فلا يزيده أحد من العشرة، وقيده بـجَلَّ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بـ: (يا أولي) كما قال أبو القاسم الشاطبي<sup>(٤)</sup> لأنه قال: «اتقون يا أولي اخشوني مع ولا».

قوله: (فُلْتَعْرِفُ ) كمل به البيت، وأيضاً [٢٤ / ب] نبهك لأن تكون عارفاً بها زاد إسماعيل، وكأنه يقول: كنْ عارفاً بذلك.

قوله: (كيدون في أعراضها) هو أيضاً عطف على ما قبله، أي يزيده إسماعيل، وهو ما اختص به، وهو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا يُنْظَرُونَ﴾ في الأعراف<sup>(٥)</sup>. فقوله: (في أعراضها) قيد له، احترز به مما وقع في غيرها، (كالذي)<sup>(٦)</sup> في سورة هود، وهو ثابت الياء ومخدوفها، وذلك في المرسلات، وهو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُوكِنْدٌ فَكِيدُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. وأما الذي في سورة هود، فهو ثابت.

قال في التعريف<sup>(٨)</sup>: «وَقَرَا إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ» ﴿ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا﴾ بإثبات الياء في

(١) ص: ١٠٩.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٣) المؤمنون: ٥٣.

(٤) في حرز الأماني، ص: ٣٥.

(٥) الآية: ١٩٥.

(٦) في (ق): والذى.

(٧) المرسلات: ٣٩.

(٨) ص: ٨٨.

**بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد**

الوصل، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين» انتهى. هذا منتهي ما اختص به إسماعيل، وهي ثمانية، كما عدها رحمه الله في النظم، ثم شرع رحمه الله فيما شاركه فيه غيره، فقال: (ولترذْ\*) توتون موئقاً له والأسدِي: (أمر)<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى بزيادة الياء في قوله تعالى في يوسف: ﴿عَنِ تُوَتُونَ مَوْقَاتِنَ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

قوله: (له) أي لإسماعيل، (والأسدي) وهو الأصبهاني، ومن بقي لا يزيدناها. قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وقرأ إسماعيل وورش في رواية الأصبهاني: ﴿عَنِ تُوَتُونَ مَوْقَاتِنَ﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين» انتهى.

قوله: (موئقاً له) ليس بقيد؛ لأنَّه لم يقع إلا في هذا الموضع. فإنْ قُلْتَ: إنما أتى به مخافة أن يقرأ: (تأتون) مبنياً للفاعل. قلتُ: لا يحترز منه؛ لأنَّ هذا يأوه ثابتة، والآخر يأوه مخدوفة، ولا يتوجه أحد هذا، والله أعلم.

الإعراب: قوله: (خافُونِ) عطف على ما قبله بحذف حرف العطف، و(تخزُونِ) كذلك، و(بنَصْ هُودِ) حال من تخزون، (واخْشُونِ) معطوف أيضاً، و(اتَّبِعُونِ) كذلك وهو مضارف إلى زخرف، و(ثُمَّ) حرف عطف، وليس (للهملة)<sup>(٤)</sup>، و(اتَّقُونِ) معطوف على ما قبله، و(يا أُولى) من لفظ القرآن، و(فلتَعْرِفِ): الفاء فصيحة، واللام لام الأمر، و(تَعْرِفِ) مجزوم، و(كَيْدُونِ) عطف على ما قبله، و(فِي أَعْرَافِهَا) حال من قوله، (ولْتَزِدِ): واللام لام الأمر، و(تَزِدِ) مجزوم به، وكسر للقافية، و(تُوَتُونِ مَوْقَاتِنَ) مفعوله، و(لَهُ) متعلقه، (وَالْأَسْدِي) عطف على الهماء من غير إعادة الخافض على من أجازه، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

(١) في (ق)، و(س): أخبر.

(٢) يوسف: ٦٦.

(٣) ص: ٩٤.

(٤) في (ق): لمهلة.

وَذَا وِرْجِيْمِهِمْ إِنْ تَرَنِ وَاتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ فِي الْمُؤْمِنِ

أخبر رحمة الله تعالى أن الأسد ي وإليه تعود الإشارة بـ(ذا) التي هي للقريب، (وحرميهم) وهم غير ورش يزيدون الياء في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنَ أَنَا أَقْلَى مِنْكَ مَا لَأَوَّلَنَا﴾<sup>(١)</sup>، ومن بقي وهم: يوسف وعبد الصمد لا يزيدونها.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «ورش من رواية أبي يعقوب وعبد الصمد [أ/٢٥] ﴿إِن تَرَنَ أَنَا﴾ بحذف الياء في الحالين، وقرأ الباقيون وورش من رواية الأصبهاني بالباء في الوصل خاصة» انتهى.

قوله في الدرر<sup>(٣)</sup>: «وزاد قالون له إن ترن»: مفهومه أن ورشا لا يزيدوها نقول من رواية يوسف وعبد الصمد. وأما الأصبهاني فيزيدوها كقالون.

وقوله: (وزاد قالون): تقول: وكذلك الأصبهاني وإسماعيل واسحاق. قوله: (وابتعون أهديكم في المؤمن) عطف على ما قبله، أي يزيدوها [مع]<sup>(٤)</sup> من ذكر، وهم: الأسد وحرمي. وأما ورش أيضاً من طريق (أبي يعقوب)<sup>(٥)</sup> وعبد الصمد فلا (يزيدوها)<sup>(٦)</sup><sup>(٧)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٨)</sup>: «ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد: ﴿أَتَتِّبُونِ أَهْدِكُمْ﴾ بحذف الياء في الحالين، وأثبتتها الباقيون في الوصل» انتهى.

(١) الكهف: ٣٨.

(٢) ص: ٩٧.

(٣) بشرح المتنوري، ص: ٧٥١.

(٤) ساقطة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٥) في (ت)، و(ق): يوسف.

(٦) في (س)، و(ق): يزيدانها.

(٧) في (ت): يزيدونها.

(٨) ص: ١٠٨.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قوله: (أَهْدِكُمْ) قيد له، احترز به من الذي في (الزخرف)<sup>(١)</sup>، وهو قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فقد تقدم لإسماعيل، وقوله: (في المؤمن) زيادة في البيان، ولم يحترز به من شيء.

وقوله في الدرر<sup>(٣)</sup>: «وابتعون أهدكم في المؤمن» يريد، وكذلك الأصبهاني. فهذا تخصيص لمفهوم، فنسب الزيادة لقالون. ومفهومه أن ورشا لا يزيد. تقول من روایة غير الأصبهاني. (وأما هو فإنه يزيد)<sup>(٤)</sup>.

الإعراب: (وَذَا) مبتدأ، (وَجِرْمِيُّهُمْ) (عطف)<sup>(٥)</sup> [عليه، والهاء] [واليم]<sup>(٦)</sup> [للقراء، والخبر مذوف، دل على ما قبله، أي يزيدون، وإنْ تَرَنْ] مفعوله على حذف مضاف، أي ياء (إن ترن)، (وَاتَّبَعُونَ) معطوف على (إن ترن)، و(في المؤمن) حال منه، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِكُوكَشِّ:

غَيْرُ ابْنِ سَعْدَانَ بِأَوَّلِ التَّمَلِ وَغَيْرُ ابْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي تَسْبِعَنَ وَقَفَّا فَصِيلٌ بِالْفَتْحِ لِإِسْكَانِ	وَخُصَّاهَا بِحَالٍ وَصِيلٌ الْكُلُّ وَالْفَتْحُ فِي هَذَا لَهُ فِي الْوَصْلِ عَنْ وَالْحُلْفُ لِلْحِرْمَيِّ فِي آتَانِي
--	--

لما فرغ رحمه الله تعالى من مواضع الزيادة، ومن يزيد ومن لا يزيد، شرع يتكلم في حال الزيادة في الوصل والوقف [فقط]<sup>(٧)</sup>. وأخبر أن زيادة الياء في هذا الباب، إنما هو في الوصل فقط، إلا ما يستثنى منه في الحالين.

(١) في الأصل: الدخان، وهو خطأ. والمثبت من (ق)، و(ت)، و(س) وهو الصواب.

(٢) الزخرف: ٦١.

(٣) بشرح المتوري، ص: ٧٥١.

(٤) في (ت)، و(ق): فإنه يزيد.

(٥) في (ق)، و(ت)، و(س): معطوف.

(٦) ساقطة من (ت)، و(ق)، و(س).

(٧) زيادة من (ت)، و(ق)، و(س).

قوله: (غير ابن سعدان بأولى النمل): أخبر أن «ابن سعدان النحوي عن إسحاق يثبت الياء في الحالين»<sup>(١)</sup>. انتهى. وأما حكم النون فسيأتي في الفرش.

قوله: (بأولى النمل) احترز به من الثاني، وهو قوله تعالى: ﴿فَمَا آتَيْنَاهُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>، فحكمه كالجماعة.

فإن قلت: قوله: (غير ابن سعدان بأولى النمل) لم (يستدرك) ابن سعدان هل يصلها في الحالين أو يحذفها في الحالين؟ قلت: أما زياقتها في الوصل، فحكمه كالجماعة؛ لأنه قال: «وكل ما لتفاع في الدررِ من زائد فكلهم به حر». ومن جملتهم هو. واستثناؤه من المفهوم وليس من المنطوق.

وقوله: «في حال وصل الكل»: مفهومه في حال الوقف لا تزاد للكل، إلا ابن سعدان.

وقوله: (وغير إسماعيل) ... إلخ: أخبر [٢٥/ب] رحمة الله تعالى أن إسماعيل أيضًا يزيد الياء في قوله تعالى في طه<sup>(٤)</sup>: ﴿أَلَا تَتَبَعَنَ أَفْعَصَيْتَ أُمَّرِي﴾ في الحالين.

قوله: (والفتح في هذا له في الوصل عن): أخبر أن «إسماعيل يفتح الياء من تتبعني أفعصيت أمري» في الوصل، فإذا وقف أثبتها ساكنة، وقرأ الباقيون بياسكنها في الوصل، فإذا وقفوا حذفوها»<sup>(٥)</sup> انتهى.

قوله: (في الوصل): فإن قلت: فما فائدة هذا لا يتوجه أحد أنه [لا]<sup>(٦)</sup> يحركها في حالة الوقف للإجماع على ذلك؟ فلا يجوز فيه رؤُم ولا إشمام. فلو قال: (والفتح في

(١) التعريف، ص: ١٠٤.

(٢) النمل: ٣٧.

(٣) في (س): أستدرك.

(٤) آية: ٩١.

(٥) التعريف للداني، ص: ١٠٠.

(٦) زيادة من (ق)، و(ت)، و(س).

هذا لإسماعيل عن) لا كثفي عنه، وسلم من المحسو. قلت: إنما قال في الوصل تبعاً للتعريف، لأنه كذلك قال.

قوله: (عنَّ) أي ظهر، ويقال: عنَّ الأمر إذا ظهر. قوله: (والخلف للحرمي إذا آتاني): أخبر بِحَلْقَةِ اللَّهِ أن الحرمي، وهم من سوى ورش لهم الخلاف في قوله تعالى: ﴿فَمَا آتَنَنَّهُمْ هُلْ يَقْنُونَ (بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ أَوْ بِحَذْفِهَا)﴾<sup>(١)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وأثبتوها مفتوحة في الوصل في قوله تعالى: ﴿فَمَا آتَنَنَّهُمْ خَيْرٌ﴾، ووقف ورش بحذفها، ووقف الباقون بإثباتها، وقرأت لهم مثل ورش» انتهى.

قوله: (فصل بالفتح للإسكان): [أمر بِحَلْقَةِ اللَّهِ بأن هذه الياء [فتح في الوصل]<sup>(٣)</sup>[<sup>(٤)</sup>]]، وهو قوله: (فصل بالفتح). وأما الوقف فقد تقدم.

قوله: [فصل]<sup>(٥)</sup>: هذا أمرٌ للكل، وليس للحرمي. قوله: (للإسكان): هذا تعليل لوصلها بالفتح [للإسكان]<sup>(٦)</sup>، كأنه يقول: إنما فتحت في الوصل لأجل الساكن الذي بعدها، [إذ]<sup>(٧)</sup> [لو]<sup>(٨)</sup> سكنت لأدئ إلى حذفها لالتقاء الساكنين، (ولأدئ إلى الكسر)<sup>(٩)</sup> في ياء الإضافة.

(١) في (ق)، و(ت): تقديم وتأخير.

(٢) ص: ١٠٥.

(٣) ساقط من (ق)

(٤) في (س): وصل

(٥) ساقط من (ق)

(٦) زيادة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٧) ساقطة من (ق) و(ت)، و(س).

(٨) في (ت): فلو.

(٩) في (ق): وإلا الكسر.

وقد اعترض على قراءة حمزة: **﴿يُمْسِرِ خَبَت﴾**<sup>(١)</sup> بالكسر، وكذلك الضم؛ وإنما حركت بالفتح تخفيفاً. وكونها لغة. انظر شراح الدرر<sup>(٢)</sup>.

[فإن قلت: لم قال هنا: (فصل بالفتح للإسكان؟ وقد يستغني عنه بما قال في الدرر]<sup>(٣)</sup>؛ لأنه قال: «ذات الفتح للإسكان»<sup>(٤)</sup>، وقد نسبه لنافع، فالحكم للجميع. وقد قال الشيخ<sup>(٥)</sup> قبل: «فالكل إن سكت فيم أطلقها\*\* أو عم أو عز الله»<sup>(٦)</sup> وهنا عز الله.

قلت: الظاهر أنه مستغني عنه، ولكن إنما ذكره تنبيهاً للطالب مخافة أن ينصبه غفلة عنه، والله أعلم.

الإعراب: (**وَالْحُلْفُ**) مبتدأ، و(**لِلْحَرْمِيٰ**) يحتمل أن يكون خبراً، و(**فِي آتَانِي**) إما حال من ضمير الخبر، أو متعلق بالخبر. ويحتمل أن يكون خبراً، و(**لِلْحَرْمِيٰ**) إما أن يكون متعلق الخبر، أو حال.

قوله: (**وَقْفًا**) ظرف للخبر، (**أي في وقف**)<sup>(٧)</sup>. قوله: (**فَصِلٌ**): الفاء للاستئناف، و(**صِلٌ**) أمر من وصل يصل، و(**بِالْفُتْحِ**) متعلقه، و(**لِلْإِسْكَانِ**) متعلقه أيضاً، واللام للعلة، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

**وَهَا أَنَا بِعَوْنَى رَبِّ الْعَرْشِ أُتِيمُ مَا أَصَّلْتُهُ بِالْفَرْشِ**  
لما فرغ رحمه الله تعالى من ذكر الزوائد على اختلاف [٢٦ / أ] أنواعها، أخذ يتكلّم

(١) إبراهيم: ٢٤.

(٢) الخراز ، ص: ٣١٨ - ٣١٩ . المتوري ، ص: ٧٤٥ وما بعدها.

(٣) ساقط من (ق).

(٤) في (ت): فقد يستغني عنه في الدرر كما في الدر: ذات الفتح للإسكان.

(٥) ابن غازي المكناسي.

(٦) والبيت بتهمة: «فالكل إن سكت فيم أطلقها\*\* أو عم أو عز الله كاتفقا»

(٧) في (ت): أو وقف.

في فرش الحروف.

قوله: (ها أنا): أهاء للتنبيه، و(أنا)<sup>(١)</sup> ضمير المتكلم. قوله: (بعون رب العرش) فطلب العون من الله (ليكمل)<sup>(٢)</sup> له (مرغوبه); لأنه إذا كان له عون من الله، توصل [إلى]<sup>(٣)</sup> مرغوبه، وإن لم يكن له عون من الله، لا يقدر أن يصل إلى شيء من ذلك.

[قوله: (رب العرش): الرب هو المالك والمصلح. والعرش خلق من مخلوقات الله تعالى]<sup>(٤)</sup>. قوله: ([أتبع]<sup>(٥)</sup> ما أصلته بالفرش): أي جعل الفرش تابعاً للأصول؛ لأن ما يرجع (أن التحقيق)<sup>(٦)</sup> والتسهيل والإظهار والإدغام والروائد، وغير ذلك، يسمى أصلاً؛ لأن الحكم فيه واحد مطرد، وما كان في الكلمات المفردات، يسمى فرشاً، وسمي الفرش فرشاً، لأنه مأخوذ من البسط، لأن فيه بسط المسائل؛ لأن الفرش مبسوط على وجه الأرض ووجه المناسبة عند الشيخ في كتابه؛ بل (وعند [غيره]<sup>(٧)</sup> من المصنفين)<sup>(٨)</sup> رحهم الله على ما جرت عليه عادتهم كذلك. قال المجراد<sup>(٩)</sup>: «ومنه سمي المرأة فرشاً، لبسطها لزوجها».

والحاصل من هذا أنه لما فرغ من القواعد (التي تستطرد فيها)<sup>(١٠)</sup> الضوابط والأقise، أخذ يتكلم في الكلمات المفردات التي لا تحصرها القواعد.

(١) في (ت)، و(ق): نا.

(٢) في (ت): ليصل

(٣) ساقطة من (س)، و(ق).

(٤) ساقطة من (س).

(٥) ساقطة من (س)، و(ق).

(٦) في (ق): للتحقيق.

(٧) ما بين المقوفيين ساقط من (س)، و(ق).

(٨) في (ت): وعند غير المصنف.

(٩) في إظهار الأسرار ، اللوحة : ١٣ .

(١٠) في (ق)، و(س)، و(ت): المطردة التي تطرد فيها.

الإعراب: (ها) تنبية، و(أنا) مبتدأ، و(يَعْوُنِ رَبُّ الْعَرْشِ) مجرور، وما بعده مضاف إليه ما قبله، وهو متعلق بـ(أَتُبُعُ)، وـ(أَتُبُعُ) مضارع، والهمزة التي في الماضي للتعديـة، وبـها تعدـى (إلى اثـنين)<sup>(١)</sup>، وـ(مَا) موصولة [مفعول الأول]<sup>(٢)</sup>، وـ(أَصَلَّتُهُ) صـلتـها، وـ(بِالْفَرْشِ) هو الثـانـي، والباء زـائـدة، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

**قَالُونِ فِي قَائُونِ وَهُنَّ وَهُنَّا      كَمْ حَوَى التَّفْسِيرَ ثُمَّ النَّحْوَا**

أخـبر رـحـمـه الله تعـالـى أنـ قالـون يـسكنـ الـهـاءـ منـ قولـهـ تعـالـى: (وَهُنَّ وَهُنَّا)، (ومـثـلـ ذلكـ)<sup>(٣)</sup>: (فـهـوـ فـهـيـ) كـماـ يـسكنـهاـ أـمـدـ المـفسـرـ وـابـنـ سـعدـانـ النـحوـيـ.

قولـهـ: (فيـ قـانـونـ)ـ:ـ القـانـونـ الـطـرـيقـ الـمـسـتـقـيمـ.ـ قالـهـ الإـمامـ السـجـلـمـاسـيـ<sup>(٤)</sup>ـ،ـ وـقـيلـ:ـ صـورـةـ كـلـيـةـ يـتوـصلـ بـهـاـ إـلـىـ جـمـيعـ جـزـيـاتـهـاـ.ـ وـقـيلـ:ـ لـفـظـ فـارـسيـ استـعملـهـ العـربـ فيـ أـقـواـهـمـ»ـ اـنـتـهـىـ منـ شـرـحـ التـلـخـيـصـ.

قلـتـ:ـ وـهـذـاـ الـكـلـامـ نـقـلـهـ لـيـ بـعـضـ الـأـصـحـابـ مـنـ لـفـظـ الشـرـاحـ،ـ وـلـمـ أـنـقـلـهـ أـنـهـ بـنـفـسـيـ،ـ وـوـجـدـ مـطـرـرـاـ فـيـ تـعـرـيفـ الـقـاعـدـةـ:ـ «ـالـقـانـونـ كـلـيـ مـنـطـبـقـ عـلـىـ جـمـيعـ جـزـيـاتـهـ»ـ<sup>(٥)</sup>ـ اـنـتـهـىـ.

قولـهـ:ـ (كمـ حـوـىـ التـفـسـيرـ ثـمـ النـحـوـاـ):ـ هـذـاـ مـنـ عـكـسـ التـشـبـيـهـ،ـ لـأـنـ الـمـعـلـومـ عـنـدـ ابنـ بـرـيـ.ـ قـالـونـ وـغـيـرـهـ مـشـبـهـ،ـ لـكـنـهـ عـكـسـ (هـنـاـ)<sup>(٦)</sup>ـ،ـ (فـجـعـلـ)<sup>(٧)</sup>ـ قـالـونـ مـشـبـهـاـ،ـ

(١) في (ق)، و(س)، (ت): لاثـنينـ.

(٢) ساقـطةـ منـ (س)ـ وـ (ت)ـ وـ (ق)ـ.

(٣) في (ت)، (ق)ـ وـ (س):ـ وـ كـذـلـكـ.

(٤) هوـ أـبـوـ إـسـحـاقـ إـبـرـاهـيمـ بنـ هـلـالـ بنـ عـلـيـ الصـنـهـاجـيـ السـجـلـمـاسـيـ،ـ تـوـفـيـ سـنـةـ ٩٠٣ـ.ـ (دوـحةـ النـاـشرـ،ـ صـ:ـ ٨٣ـ،ـ تـرـ:ـ ٢٧٣ـ).ـ

(٥) التـعـرـيفـاتـ لـلـجـرجـانـيـ،ـ صـ:ـ ١٤٣ـ.

(٦) في (س)ـ وـ (ت)ـ،ـ وـ (ق):ـ هـذـاـ.

(٧) في (ق)،ـ وـ (س)،ـ وـ (ت):ـ وـ جـعـلـ.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

وغيره مشبه به. وهذا فيه بلاغة عند أصحاب الكلام، ولو أراد وجه الكلام على المعلوم عندنا، لقال:

(ومن حوى<sup>(١)</sup> التفسير ثم النحو) [٢٦/ب]، كعيسى في قانون: وهو وهي قوله: (وهي وهو) مثل بالمقترن<sup>(٢)</sup> بالواو، ولم يمثل (بالفاء)<sup>(٣)</sup> واللام؛ لأن ذلك معلوم، ولا يقال: إن ذلك خاص مع الواو لغير قالون.

وأما قالون فحكمه في الدرر؛ لأنّه قال في قانون، والقانون لم يتقدم له ذكر، لكنه اعتمد على ما في الدرر. (فقد)<sup>(٤)</sup> ذكر (فيها)<sup>(٥)</sup> المقترن بالفاء مع ذوي الواو واللام في قانون واحد، وأيضاً فإنه نصّ على ما كان مع ثم [بالضم]<sup>(٦)</sup> لأحمد المفسر، فهو دليل على أن ذلك عام. ولو كان مخالفًا لنصّ عليه، وكذلك مع اللام، والحكم واحد.

قال في التعريف<sup>(٧)</sup>: «قرأ ورش وإسماعيل في رواية أبي الزعراء، والمسيبي في رواية ابنه بضم الهاء من «هو»، وكسرها من «هي» مع الواو والفاء واللام وثم، نحو قوله تعالى: («وهو على»، «وهو»، و«فهرو»، و«ثم هو» «وهي» و[هي]<sup>(٨)</sup> « فهي»)، وقرأ الباقيون بإسكان الهاء في المذكر والمؤنث» انتهى. وقد تقدم نقل [نص]<sup>(٩)</sup>: «ثم هو»، وهذا يبين لك، فتأمله.

**الإعراب: (قَالُونُ مبتدأ، و(كَمَنْ حَوَى) خبره، و(التَّفَسِير) مفعول حوى،**

(١) في (ت): سوى.

(٢) في (ت) ن و(ق): بالمقترن بالباء.

(٣) في (ت): يمثل بالمقترن بالباء.

(٤) في (ق)، و(س)، و(ت): وقد.

(٥) في (ق)، و(ت)، و(س): في الدرر

(٦) زيادة من (ت)، و(ق)، و(س).

(٧) ص: ٧٦.

(٨) ساقطة من الأصل. والمثبت من (ت)، والتعريف للداني، ص: ٧٦.

(٩) ساقطة من (ت)، و(س).

(وَثُمُّ) حرف عطف، و(النَّحْوَا) عطف على التفسير، و(مَنْ) موصولة، قوله: (فِي قَانُونَ) متعلق بالخبر، [ويحتمل أن يكون في قانون خبر، ويقدر له كون خاص، أي قارئ، دَلَّ عليه، و(كَمْ) متعلق بالخبر]<sup>(١)</sup>، والله أعلم. ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

لَكِنْ أَبْو الْفَتْحُ عَنِ الْمُقَسِّرِ  
أَقْرَأَ دَانِيَّا بِعَكْسِ النَّظَرِ  
مَعْ ثُمَّ بِالضَّمِّ وَمَعْ يُمَلَّا  
بِمِثْلِ خَفْ الْوَاسِطِيِّ الْمُعَلَّا

استدرك بِحَمْدِ اللَّهِ لأحمد المفسر، عن إسماعيل أن أبا الفتح أقرأ الداني بضم الهاء، من قوله تعالى: «ثُمَّ هُوَ نَوْمَ الْقِيمَةِ مِنَ الْمُتَضَرِّبِينَ»<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّه قدَّمه أولاً في الضابط في قوله: (كم حوى التفسير ثم النحو). فلو سكت عن هذا لكان داخلاً هناك، فلذلك استدركَه.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وأقرأني أبو الفتح في رواية ابن فرج، عن إسماعيل: «أن يمل هُوَ» بالإسكان، و«ثُمَّ هُوَ» بضم الهاء، وتابعه على الإسكان في: (أن يمل هُوَ) أبو عون، عن الحلواني، عن قالون» انتهى.

قوله: (بعكس النظر): فسره بقوله: (بالضم)، إذ لو سكت عنه لتوهم (عكس)<sup>(٤)</sup> النظر (أنه)<sup>(٥)</sup> الفتح، فيه بالذكر، وإن كان العكس في (هو وهي) الضم والكسر. وأما الفتح فقد بينه أبو القاسم أيضاً بقوله: (والضم غيرهم وكسر). وأما الإمام ابن بري فلم يبينه.

قوله: (ومع يُمَلَّا) ... إلخ: أخبر رحمه الله تعالى أن أبا الفتح أيضاً أقرأ دانياً على المفسر بإسكان الهاء من قوله تعالى: (يمل هُوَ). وقد تقدم نقله عن التعريف

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٢) القصص: ٦١.

(٣) ص: ٧٦.

(٤) في (ت)، و(ق): أن عكس.

(٥) في (ق)، و(ت)، و(س): هو.

[٢٧/أ]، ومن بقي يضم الماء. و(الخلف): المراد به السكون.

قوله: (بمثل خف الواسطي المعلّا): هذا تنبيه وإعطاء حكم، إذ الواسطي لم يتقدم له ذكر في (يُمَلِّ)، وإنما هو الآن ذكره<sup>(١)</sup>. وقد تقدم نقله عن التعريف.

قوله: (المعلّا) أي الذي علا وارتفع بسبب القرآن. ووجه كونه سكن هناك، وضم هنا [كفى]<sup>(٢)</sup> انظره<sup>(٣)</sup> في شراح الدرر.

الإعراب: قوله: (لَكِنْ): حرف استدراك، و(أَبُو الْفَتْحِ) مبتدأ، وخبره (أَقْرَأً)، و(عَنِ الْمُفْسِرِ)، و(يَعْكُسِ النَّظَرَ) متعلقاه، و(دَانِيَا) مفعوله، و(مَعْثُمَ) حال من مذوف، أي هاء هو، حال كونه (مع ثم) إذ الكلام عليه، و(بِالضَّمِّ) متعلق (أَقْرَأً)، (وَمَعْ يُمَلِّا) عطف على (مع) الأول، و(بِمِثْلِ) متعلق أقرأ، و(الْمُعَلَّا) نعت للواسطي، والله أعلم. ثم قال بِحَلْقَةِ اللَّهِ:

**هُزُؤًا لِإِسْمَاعِيلَ تَسْكِينًا حَبِيْ**      **كُفُؤًا لَهُ وَالْقَاضِي وَالْمُسَيَّبِي**

أخبر رحمه الله تعالى أن إسماعيل يسكن الزي في قوله تعالى: (هُزُؤًا) حيث وقع<sup>(٤)</sup>، ووافقه المسيي والقاضي عن قالون على تسكين الفاء في قوله تعالى: (كُفُؤًا أَحَدُ). قوله: (حَبِيْ) أي أعطى.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وَقَرَأْ إِسْمَاعِيلْ: (هُزُؤًا) حيث وقع، و(كُفُؤًا) في الإخلاص بإسكان الزاء والفاء، وتابعه المسيي والقاضي عن قالون على قوله: (كُفُؤًا) فقط، وقرأ الباقون بضم الزي والفاء» انتهى.

(١) في (س)، و(ق): وإنما ذكره الآن.

(٢) ساقطة من (ت)، و(س)، و(ق).

(٣) في (س): فانظره، وفي (ت)، و(ق): فانظر شراح الدرر.

(٤) (البقرة: ٦٧، ٢٣١)، (المائدة: ٥٧، ٥٨)، (الكهف: ٥٦، ١٠٦)، (الأنياء: ٣٦)، (الفرقان:

(٤١)، (لقمان: ٤٠)، (الجاثية: ٩)، (٥٠).

(٥) ص: ٧٧.

فإن قلت: لم بين المصنف لما يقرأ به الغير، ومن أين يعلم هل هو الضم أو غيره؟  
 قلتُ: الجواب عندي من وجهين:  
 أحدهما: أن يكون سكت عنه لشهرته، واتكالاً على ما بينه أبو القاسم في قوله:  
 (وضم لباقيهم).

الثاني: أن تقول عكس الإسكان عنده هو الضم، بدليل أنه أظهره قبل في قوله:  
 (مع ثم بالضم). قوله: (المسيي) يعني من طريقه.

الإعراب: (هُرْوَأْ): مبتدأ، و(حُبِّي) خبره، ونائبه مفعول أول، وهو الراهن،  
 وتسكين مفعوله الثاني، والإسماعيل متعلق بمحذوف على أنه حال من النائب، أي  
 حال كونه متلوًا بالإسماعيل.

قوله: (كُفْؤَا) مبتدأ، و(لَهُ) متعلق بمحذوف على أنه خبر، أي مسكن له،  
 (والقاضي) عطف على الماء من غير إعادة الخافض على مذهب من يرى ذلك،  
 (ومُسَيَّي) كذلك، والله أعلم. ثم قال رحمه الله تعالى:

وَذَا كَعِيسَىٰ فِي الْبَيْوَتِ يُلْفَىٰ      وَغَيْرُهُ وَرُشِّيٰ كَبِيْعَمَا أَخْفَىٰ

أخبر بخلقه أن المسيي، وهو المشار إليه؛ لأنه هو الأقرب شبيها [٢٧/ ب]  
 بعيسي في لفظ البيوت حيث وقع، سواء كان معرفاً أو منكراً، كما أن عيسى يكسر  
 الباء كذلك هو، ومن بقي، ومن بقي لا يكسر؛ بل يضم.

فإن قلت: تقدم أنكم قلتم أنه إذا أطلق الكون، فالمراد بالضد له الضم. وهذا من  
 أين يؤخذ أن (ضده) <sup>(١)</sup> الضم؟

قلتُ: الجواب (عنه) <sup>(٢)</sup> من وجهين: أحدهما أنه سكت عنه؛ لأنه معلوم عند  
 شراح الدرر <sup>(٣)</sup> حسبها ذكروه عند قوله في الدرر: (قرأها بالكسر)، فانظره؛ ولأن أبا

(١) في (ق): هذه.

(٢) في (ق): عليه.

(٣) شرح الخراز، ص: ٣٣٧، شرح المتوري، ص: ٧٦٤، شرح ابن المجراد، المسمى: «إيضاح

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

---

القاسم رحمه الله تعالى بيَّنَه بقوله: <sup>(١)</sup>: «وكسر بيوت، والبيوت يضم».

الثاني: أن بيَّنا إذا جمع إنما يجمع على أبيات، أو فعول. (فاما) <sup>(٢)</sup> الجمُع الأول فليس هو هنا.

وأما الثاني فيقال: ضم الفاء وكسر هو معلوم، (وليس من كسر إلا وجه) <sup>(٣)</sup>.  
( فمن) <sup>(٤)</sup> بقي ليس له إلا الضم لا غير.

وأما ما أوردوه من أن الكسر يؤدي إلى بناء (فعول) <sup>(٥)</sup>، فانظر إلى جوابه في شراح الدرر <sup>(٦)</sup>.

قال في التعريف <sup>(٧)</sup>: «وقرأ ورش وإسحائيل بضم الباء من البيوت و﴿بُيُوتكم﴾، و﴿بُيُوتاً﴾ في جميع القرآن، وقرأ قالون والمسيبي بكسرها» انتهى.

فقوله في الدرر: (قرأها بالكسر) تقول: وكذلك إسحاق من طريقه: مفهومه أن ورشاً يضم. تقول: وكذلك إسحائيل.

قوله: ([يلفي] <sup>(٨)</sup>) أي يوجد. وعبر بلفظ المستقبل، وكان الأولى أن يعبر بلفظ الماضي؛ لأنَّه موجود قبل.

---

الأسرار والبدائع» (مخطوط، اللوحة: ١٢٩، نسخة الخزانة الوطنية الفرنسية).

(١) في حرز الأماني، ص: ٤٠.

(٢) في (ق)، (س)، و(ت): أما.

(٣) في (ق)، و(ت): وليس من كسر على وجه.

(٤) في (ق): ومن.

(٥) في (ت): فعل.

(٦) شرح الخاز، ص: ٣٣٧، شرح المتصوري، ص: ٧٦٤، شرح ابن المجراد (مخطوط، اللوحة: ١٢٩، الخزانة الوطنية الفرنسية).

(٧) ص: ٧٨.

(٨) ساقط من (ق).

قوله: (وغير ورش) ... إلخ: أخبر رحمة الله تعالى أن غير ورش يخفي العين من نعها، وأهاء من يهدى، والياء من تعدوا، والخاء من يخصمون، وورش [لا]<sup>(١)</sup> يخفي؛ بل يقرأ (بحركة)<sup>(٢)</sup> مشبعة، وغيره [يقرأ]<sup>(٣)</sup> بالإخفاء<sup>(٤)</sup>، ولم يعبر بالاحتلام كما قال في الدرر<sup>(٥)</sup>: (واختلس) انتهى. ثم قال: ونقل في التيسير<sup>(٦)</sup>: «للمختلس وجه الإسكان»، وجعله النص كالمهدوي<sup>(٧)</sup> وابن شريح. وبالإسكان قطع الأهوازي، كالقاضي، وأبي العلاء وأبي المبارك، وبه قرأت. وعليه قال في (المداية)<sup>(٨)</sup>: «سكون العين صفت حالك»<sup>(٩)</sup> هـ.

وفي (درر)<sup>(١٠)</sup> الأفكار<sup>(١١)</sup>: «وإسكان لباقيهم انجلا، فلا معنى لإسقاط الناظم ذكره» انتهى.

قلت: وكذلك المصنف لم يذكر هنا الإسكان. وقد ذكره في التعريف قال فيه:

(١) ساقطة من (ق).

(٢) في (ق)، و(ت): الحركة.

(٣) ساقطة من (ق)، و(س)، و(ت).

(٤) قال الجعبري: الإخفاء هنا يريد به إخفاء الكسرة، لا الحرف، فهو مرادف للاحتماس. (طرة الناسخ بالهامش ينته).

(٥) بشرح الخراز، ص: ٣٣٩.

(٦) أبي الداني، ص: ٨٤.

(٧) في شرح المداية ١٦٧ / ٢ - ١٦٨.

(٨) لم أقف عليه، ولعله مفقود.

(٩) في (ت): المهدى، وفي (ق): المهدوى، وفي (س): المهدانى.

(١٠) في (ت): سكون العين خالد.

(١١) انظر أوجه قراءة «فنعياً» في شرح المداية للمهدوى ٢٠٨ / ٢ - ٢٠٩.

(١٢) ولعل الصواب: در الأفكار.

(١٣) في (س): در الإمكأن، و(ت): در اللمكان، وهو تصحيف.

«وَقْرَأْ وَرْشَ وَحْدَهُ فِي بَكْسَرِ الْعَيْنِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِإِخْفَاءِ حَرْكَتِهَا، وَالنَّصِّ عَنْهُمْ بِالْإِسْكَانِ»<sup>(١)</sup> انتهى. لكن لما اشتهر الإخفاء عنه لم يذكره إلا هو، كأبي القاسم وصاحب الدرر.

وقد ذكره الشيخ التَّنْمِي<sup>(٢)</sup> في تحفة الألَف<sup>(٣)</sup> في قوله [٢٨ / أ]:

وَغَيْرُ يَهْدِي جَاءَ عَنْهُمْ سُكُونٌ وَجَوْزَةُ الدَّائِنِ وَقَدْ رَدَهُ مَلَأَ  
الْإِعْرَابِ: (وَذَا) مُبْتَدَأ، وَهُوَ إِشَارَةُ الْقَرِيبِ، وَ(يُلْفَى) مُضَارِعٌ، (وَغَيْرُهُ خَبْرٌ)،  
وَ(كَعِيْسَى) مُتَعْلِقٌ، وَكَذَلِكَ (فِي الْبَيْوَتِ)، (وَغَيْرُهُ وَرْشٌ) مُبْتَدَأ، وَ(أَخْفَى) خَبْرٌ،  
وَ(كَنِيْمَى): الْكَافُ اسْمٌ، أَيْ، وَهُوَ مَفْعُولٌ أَخْفَى، وَلَا يَقَالُ: يَظْهَرُ أَنَّهُ يَخْفِي غَيْرَ نِعْمَى.  
وَأَمَّا نِعْمَى فَلَا؛ بَلْ نِعْمَى وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ثُمَّ قَالَ بِحَمْدِ اللَّهِ:

وَفِي هَذَا أَنْتُمْ مُدَلِّلُ الْحَرْمِيِّ وَحَقَّقْنَ لِلْأَسْدِيِّ الْذَّكِيِّ  
وَبَيْنَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ قَدْ سَهَّلَهُ  
وَقَيْلَ إِنَّ يُؤْسِفَاقَ دَأْبَدَلَا  
لُّمَّا اخْتَيَالُ الْهَاءِ بِمَدِهِ ظَهَرَ وَقَدْ رَأَيْتَ أَرَأَيْتَ فِي الدُّرْزِ  
أَمْ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَدِّ فِي (هَانِتُمْ) وَهُوَ إِثْبَاتُ الْأَلَفِ لِلْحَرْمِيِّ، وَهُمْ غَيْرُ وَرْشٍ،  
وَلَيْسُ الْمَرَادُ مَدًا مَشْبِعًا.

قوله: (وَحَقَّقْنَ لِلْأَسْدِيِّ الْذَّكِيِّ) أمر بتحقيق المهمزة للأصبهاني، وهو الأسدية.

قوله: (الْذَّكِيِّ) أي (ذِي)<sup>(٤)</sup> الذكاء والفتنة والكيس. قوله: (وَبَيْنَ بَيْنَ

(١) التعريف للدَّانِي، ص: ٧٨.

(٢) هو محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر التَّنْمِي الشَّهِيرُ بِالصَّفارِ، تُوفِيَ سَنَةُ ٧٦١هـ. (وفيات الونشريسي، ص: ٥٠، شرف الطالب، في أنسى المطالب لابن قنفذ، ص: ٤٢٤، نيل الابتهاج، ص: ٤٢٧-٤٢٨، تر: ٥٥١، سلوة الأنفاس ٣٤٨ / ٣، تر: ١٣٢٨).

(٣) في نظم ما تضمنه التعريف. لم أُثْرِ عَلَيْهَا.

(٤) انظر نص القصيدة كاملاً في قراءة الإمام نافع عند المغاربة للدكتور عبد المادي حيث  
٣٦٤ - ٣٥٤ / ٣

(٥) في (ق)، و(س)، و(ت): صاحب.

[غيره]<sup>(١)</sup> ويدخل في الغير: يوسف. قوله: (وَقِيلَ أَنْ يُوسُفَ قَدْ أَبْدَلَهُ اللَّهُ لِيُوسُفَ وَجْهًا ثَانِيًّا وَهُوَ الْبَدْلُ: يَبْدِلُهُ حِرْفٌ مَدًّا). وهذا الوجه ليس في التعريف؛ وإنما هو زيادة، ولم يذكر فيه إلا التسهيل. قال فيه<sup>(٢)</sup>: «أَمَّا هَاتُمْ حَيْثُ وَقَعَ، فَكُلُّهُمْ سَهَّلُوا الْهَمْزَةَ الَّتِي بَعْدَ الْهَاءِ، إِلَّا مَا رَوَى الْأَصْبَهَانِيُّ عَنْ وَرْشٍ، فَإِنَّهُ حَقَّقَهَا بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ قَبْلَهَا» انتهى. فحصل من هذا أن (هَاتُمْ) لورش فيها ثلاثة أوجه: التحقيق للأصبهاني، والتسهيل بعد الصمد، والتسهيل والبدل ليوسف، ولغيره التسهيل ليس إلا.

قوله: (وَبَيْنَ بَيْنَ) يعني به<sup>(٣)</sup> قد سهل؛ لأن التسهيل إذا (أطلق، فالمراد)<sup>(٤)</sup> به بين بين، قوله: (ثُمَّ احْتَمَلَ الْهَاءِ) ... إِلَخ: أَخْذَ يَتَكَلَّمُ هُنَا (فِي)<sup>(٥)</sup> الْهَاءِ، هُلْ هِيَ (بَدْل)<sup>(٦)</sup>، مِنْ الْهَمْزَةَ [بِالْأَلْفِ]<sup>(٧)</sup>، أَوْ هِيَ مَعَ الْأَلْفِ لِلتَّبَيِّنِ. [قوله: (بِمَدِهِ ظَهَرَ) يعني أَنَّهُ إِذَا قَلَّنَا بِالْمَدِّ، وَهُوَ إِثْبَاتُ الْأَلْفِ، يَحْتَمِلُ مَا قَلَّنَا مِنَ الْوَجْهَيْنِ، غَيْرُ أَنَّهَا إِنْ كَانَ بَدْلًا مِنْ الْهَمْزَةَ، فَالْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَهَا لِلِّإِدْخَالِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَدْلًا (فَهَا)<sup>(٨)</sup> لِلتَّبَيِّنِ]<sup>(٩)</sup>.  
قوله: (ظَهَرَ): يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنْ<sup>(١٠)</sup> غَيْرُ الْمَدِّ لَيْسَ احْتَمَلَ الْهَاءَ بِظَاهِرٍ، وَذَلِكَ أَنْ

(١) ساقطة من الأصل، والمثبت من (س)، و(ق)، و(ت).

(٢) أي الداني في التعريف، ص: ٨٠.

(٣) في (ت)، و(ق): عنه.

(٤) في (ت): أطلق المراد.

(٥) في (ق)، و(ت): على.

(٦) في (س): مبدلية.

(٧) زيادة من (ت).

(٨) في (س): فهي.

(٩) ما بين المعقودتين ساقط من (ق).

(١٠) في (ت): أنه.

## بذل العلم واللود في شرح تفصيل العقد

ورشا يقرأ بغير ألف. فلو قلنا أن (ها) للتبنيه، فما وجہ حذف الألف؟ قال المجراد<sup>(١)</sup>: «[لم أر لحذفه وجھاً، إلا أن يقال لاجتماع ألفین]»<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي قال المجراد، إنما يجري على مذهب الأزرق الذي يبدل الهمزة. وأما على مذهب صاحبِه، فلا يجري، والله أعلم. تأمله.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «فالھاء لذلك في مذهب إسماعيل، والمسيبي و قالون، فتحتمل وجھین:

أحدھما: أن تكون بدلاً من همزة الاستفهام، والأصل: أنتم، ثم سهلت [٢٨ / ب] الهمزة الثانية، فعلى هذا الوجه لا بد من إشباع التمكين [للمرزوzi]<sup>(٤)</sup>: المد الفاصل بين الھاء والهمزة المسهلة، لكونه مع ذلك في كلمة [واحدة]<sup>(٥)</sup>.

والوجه الثاني: أن تكون (ھاء) التي للتبنيه داخلة على همزة (أنتم). فعلى هذا الوجه لا يشبع التمكين للألف على مذهبهم في تمييز ما كان من كلمتين في باب المد، لكونه آخرًا، وإن كانت الهمزة مسهلة، فإن ذلك لا يمنع من إجراء الحكم لها، لكون التسهيل عارض. والتحقيق مرادًا.

وعلى ما رواه الأصحابياني لا تكون الھاء في مذهب ورش إلا بدلاً من الهمزة لا غير، وهو قياس روایة أبي يعقوب الأزرق، وعبد الصمد عنه في (الاستفهام)<sup>(٦)</sup> المفرد، نحو: (أنذرتهم) وبابه؛ لأنَّه لا يدخل في مذهبها في ذلك أَلْفًا قبل الهمزة المسهلة، وكذلك يدخل ها هنا، وبالله التوفيق» انتهى.

(١) في إيضاح الأسرار والبدائع، (اللوحة: ١٣٧) (نقلًا بالمعنى).

(٢) ساقط من (ت).

(٣) ص: ٨٠ - ٨١.

(٤) ساقطة من التعريف، ص: ٨٠.

(٥) ساقطة من الأصل، والمثبت من التعريف للداني، ص: ٨٠.

(٦) في التعريف، (ص: ٨١): الاستفهام، وفي (ق)، و(ت): بإشباع.

قوله: (وقد رأيت أرأيت في الدرر): أخبر بِحَلْقَةِ اللَّهِ أن (رأيت في الدرر)، وذلك لأن الكلام في الذي ذكره في الدرر، إما التسهيل في ذلك، وإما البديل. والبدل خاص بأبي يعقوب. وهذا داخل في الضابط الأول، وهو قوله: <sup>(١)</sup>: «فالكل إن سكت» إلى قوله: «كانتفقا». قوله: <sup>(٢)</sup>: «وإن عز الواحد خلافاً» إلى قوله: «فخصه بالمرزوقي والأزرق»، والله أعلم.

الإعراب: (وَفِي هَا أَنْتُمْ) متعلق بِمُدَّ، (وَمُدَّ) أمر، و(الْحِرْمَى) متعلقه أيضًا، (وَحَقْقَنْ) أمر مؤكـد بالنون الخفيفة، و(الْأَسْدِى) متعلقه، و(الذَّكِيّ) نعته، و(غَيْرُهُـ) مبتدأ، و(قَدْ) للتحقيق، و(سَهَلْـ) ماض، [وألفه للإطلاق، [وَبَيْنَ وَبَيْنَ] ظرف متعلق بـ(سَهَلْـ)، (وَقِيلَـ) ماض<sup>(٣)</sup> مبني للمفعول، ونائبه هو الحكم به على تقدير هذا الكلام، و(أَنَّ يُوسُفًاـ) خبر إنـ، وألفه للإطلاق<sup>(٤)</sup>[ـ]<sup>(٥)</sup>، (وَثُمَّـ) حرف عطف، و(اَحْتَيَالُـ) مبتدأ، و(اَهْمَاءُـ) مضاف إليه ما قبله، وقصره ضرورة، و(ظَاهَرُـ) ماض [خبر]<sup>(٦)</sup>، وفاعله يعود على المبتدأ، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وهذه الباء، بمعنى على. ويحتمل وجهين: أحدهما: أن يتعلق بـ(ظَاهَرـ). (الثاني)<sup>(٧)</sup>: [أن يكون]<sup>(٨)</sup> متعلقه مخدوف على أنه حال من فاعل (ظَاهَرـ)، وهو على حذف مضاف في الوجهين، أي على وجه، (وَقَدْ) للتحقيقـ، و(رَأَيْتَـ) فعل ماضـ، وفاعلـه، والواو للاستئناف على القليلـ، و(أَرَأَيْتَـ) مفعولـه، و(فِي الدُّرَرِـ) متعلقـ بـ(أَرَأَيْتَـ)، والله أعلمـ، ثم قال بِحَلْقَةِ اللَّهِ:

(١) أبي ابن غازـي.

(٢) يعني ابن غازـي.

(٣) ما بين المعقوفين ساقطـ من (تـ).

(٤) في (تـ): لإطلاقـ الـقافيةـ.

(٥) ما بين المعقوفين ساقطـ من (قـ).

(٦) ساقطـ من (قـ)، و(تـ).

(٧) في (قـ)، و(تـ): والـثـانـيـ.

(٨) ساقطـ من (قـ).

وَنُونُ شَنَآنٌ مَعًا لِلْجَعْفَرِيِّ وَلِلْمُسَيَّبِيِّ بِتَسْكِينٍ قُرْيَ

أَخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ النُّونَ مِنْ [٢٩/أ] (شَنَآنٌ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «شَنَآنٌ قَوْمٌ» ﴿٤﴾ فِي الْمَوْضِعَيْنِ<sup>(١)</sup> يُسْكِنُهُ إِسْحَاقُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَإِسْمَاعِيلُ مِنْ طَرِيقِهِ، وَمَنْ بَقِيَ يَفْتَحُهَا. إِنَّ قَلْتَ: مَنْ أَيْنَ يَؤْخُذُ الْفَتْحَ لِمَنْ بَقِيَ؟ قَلْتُ: اعْتَدْ رَحْمَهُ اللَّهُ عَلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَذَلِكَ لِمَا كَانَتِ الْقِرَاءَةُ الْأُخْرَى مَعْلُومَةً عِنْدِ النَّاسِ، وَهَذَا كَأَنَّهُ غَيْرَ مَعْلُومٍ. نَصَّ عَلَيْهِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ، وَتَرَكَ الْأُخْرَى لِوَضْوِحِهَا.

قَالَ فِي التَّعْرِيفِ<sup>(٢)</sup>: «قَرْأًا إِسْمَاعِيلُ وَالْمُسَيَّبِيُّ شَنَآنٌ قَوْمٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِإِسْكَانِ النُّونِ، وَقَرْأًا قَالُونَ وَوَرْشَ بِفَتْحِهَا» انتهى.

فَوْجَهٌ مِنْ فَتْحِهِ أَنَّهُ مَصْدَرُ شَنَآنٍ كَالْغَلِيلِيَّانِ<sup>(٣)</sup>، وَمِنْ (سَكَنٍ)<sup>(٤)</sup> كَذَلِكَ أَيْضًا فَهُوَ مَصْدَرُ، وَالسَّكُونُ (تَحْفِيفُه)<sup>(٥)</sup>. قَالَهُ الْجَعْفَرِيُّ.

وَقَالَ أَبُو زِيدٍ: إِنَّهُ عَلَى وَجْهِ السَّكُونِ صَفَةُ شَنَآنٍ. وَمَؤْنَثُهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانُ، وَهُمَا: الإِلَيَّانُ بِالْتَّاءِ، نَحْوُ: شَانَة، وَالْآخَرُ وَهُوَ الْأَتَى بِالْأَلْفِ التَّائِنِ، نَحْوُ: شَشَّا كَعْطَشًا. وَقَدْ نَقَلَهُ الْجَعْبَرِيُّ.

الإِعْرَابُ: (وَنُونُ مُبْتَدأ، وَشَنَآنٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، وَمَعًا) حَالُ مِنْ شَنَآنٍ، وَجَازَ الْحَالُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ بَعْضُهُ. وَ(قُرْيَ) ماضٌ مبنيٌ لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى النُّونِ، وَالجملةُ خَبْرٌ، وَ(لِلْجَعْفَرِيِّ) مَتَعْلِقٌ بِهِ، (وَلِلْمُسَيَّبِيِّ) عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَ(بِتَسْكِينٍ) (مَتَعْلِقٌ أَيْضًا)<sup>(٦)</sup> بِ(قُرْيَ)، وَإِبَالَ الْهَمْزَةُ لِأَجْلِ النَّاثِبِ.

(١) المائدة: ٣ و ٩.

(٢) ص: ٨٥.

(٣) فِي (ت)، و (ق): كَالْغَلِيلِيَّانِ.

(٤) فِي (ت)، و (ق): سَكَنَهُ.

(٥) فِي (ت): تَحْفِيفُ.

(٦) فِي (ق): مَتَعْلِقٌ بِقُرْيَ أَيْضًا.

ويحتمل أن يكون وقف عليها بالسكون، فأبدلها لذلك، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِهِ :

**وَالْأَصْبَهَانِيُّ وَابْنُ ذَا الْإِمَامِ صَمَّا بِهِ انْظُرْ كَيْفَ فِي الْأَنْعَامِ**

أخبر رحمه الله تعالى أن الأصبهاني وابن هذا الإمام وهو إسحاق المسيبي يضمان الماء من قوله تعالى: ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرَ اللَّهُ يَأْتِيْكُمْ بِهِ انْظُرْ﴾ في سورة الأنعام<sup>(١)</sup> ، ومن بقي يكسرها.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup> : «وقرأ ورش في رواية الأصبهاني، والمسيبي في رواية ابنه: (بـه انظر [كيف]<sup>(٣)</sup>) بضم الماء ضمة مختلسة في الوصل، وقرأ الباقون وورش في رواية أبي يعقوب، وعبد الصمد بكسرها (فيه)<sup>(٤)</sup>» انتهى.

قوله: (انظر) قيد له، احترز [بـه]<sup>(٥)</sup> (من به الذي)<sup>(٦)</sup> ليس معه: (انظر).

(وقوله)<sup>(٧)</sup>: ﴿كَيْفَ﴾ . (وفي الأنعام) زيادة في البيان، لم يحترز به من شيء، وإن كان في التعريف أتى بـ ﴿كَيْفَ﴾ ، فمن ضم ذلك، ( فهو)<sup>(٨)</sup> (أصلها)<sup>(٩)</sup> ، ومن كسر (فلكسرة)<sup>(١٠)</sup> ما قبله.

**الإعراب:** (وَالْأَصْبَهَانِيُّ) مبتدأ، والضمة مقدرة في الياء، وخفف ياء [٢٩/ ب]

(١) آية: ٤٧.

(٢) ص: ٨٦.

(٣) ساقطة من (ت)

(٤) في (ت)، و(ق): فيهما.

(٥) ساقطة (ت).

(٦) في (ت)، و(ق): من غير الذي.

(٧) في (ت): قوله.

(٨) في (ق)، و(س)، و(ت): هو.

(٩) في (س): على أصله.

(١٠) في (ق)، و(س) و(ت): لكسرة.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

النسب ضرورة، [فقد] <sup>(١)</sup>[.....] <sup>(٢)</sup>، (وابن) <sup>(٣)</sup> عطف عليه، و(ذا) مضاف إليه ما قبله، والإشارة للقريب، وهو إسحاق، والأيمام نعت ل(ذا)، و(ضمّاً) فعل ماض، وفاعله يعود على الشيختين المتقدمين، وهو الرابط. والجملة خبر المبدأ، و(بِهِ) انظر كيفَ مفعول [ضمّاً] على حذف مضاف، (أي) <sup>(٤)</sup> (بِهِ انظر كيفَ)، و(في الأنعام) حال من المفعول <sup>(٥)</sup>، والله أعلم، ثم قال تعالى:

[وَأَنَا إِلَّا مُدَّهُ]<sup>(٦)</sup> لِلْوَاسِطِي      وَالْمَرْوِزِي      وَصَلَا وَخَذْ بِالْفَارِطِ  
أمر رحمه الله تعالى بإثبات الألف بعد [النون] <sup>(٧)</sup> من أنا إلا في الموضعين: في الأعراف والشعراء، والأحقاف ثالثها في الوصل للواسطي عن الخلواني وللمروزي، وهو محمد بن هارون، عن قالون.

قوله: (مُدَّهُ) أي أثبتت حرف المد، وليس المراد مده [مداً] <sup>(٨)</sup> مشيناً؛ لأنَّه (سيُضُّ)<sup>(٩)</sup> على الإشباع فيه على وجه، أو القصر؛ لأنك إذا أثبتت الألف جاء من باب المنفصل.

قوله: (وصلًا) احترز به من الوقف. أما في الوقف فلا خلاف في مده مدَّ الصيغة.

قوله: (وخذ بالفارط) أي فخذ بما تقرر في المنفصل من يقصر هنا، ومن له

(١) ساقطة من (س) و (ق).

(٢) بياض في الأصل، وفي (ت)، و (ق).

(٣) في (ت): وإن.

(٤) في (ت): أي هاء.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من (ق).

(٦) ساقط من (ق).

(٧) ساقطة من (ق).

(٨) ساقط من (ق)، و (ت)، و (س).

(٩) في (ق): ينص.

الخلاف هنالك.

فإن قلت: [ولعل قوله: (بالفارط)]<sup>(١)</sup> المراد به الإشباع، ويكون حذف المعمول، (والمراد)<sup>(٢)</sup> به الخلاف.

قلت: الجواب على ذلك من وجهين: أحدهما: أنه لو كان المراد به، (لقال: المفرط)<sup>(٣)</sup>، فلا يقال: فرط متعدياً، إنما هو لازمٌ، وأفرط متعدٍ.

[والآخر]<sup>(٤)</sup>: الفارط في اللغة المتقدم، ولو (جعله)<sup>(٥)</sup> بمعنى المد لأخره في اللغة، وأيضاً فإن حذف المعمول وقت الحاجة لا يجوز. وهذا محل التعليم، فلا بد من البيان بإثبات الألف. قلت: لأن الوجه الآخر يؤخذ من الدرر، وهو قوله<sup>(٦)</sup>: «إِن عزَّوا واحِدَ خَلْفًا»<sup>(٧)</sup> البيت.

فأبو نشيط على هذا له ثلاثة أوجه: إما حذف الألف، أو إثباتها مع المد والقصر، ومن بقي لا (يثبته)<sup>(٨)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٩)</sup>: «وأقرني أبو الفتح في رواية أبي نشيط، عن قالون بإثبات الألف في الوصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِلَّا لَذَّارُ مُؤْمِنٍ﴾ هنا، وفي الشعرا<sup>(١٠)</sup> والأحقاف<sup>(١١)</sup>،

(١) في (ت): ولعله قال في الفارط.

(٢) في (ت)، و(ق): المراد.

(٣) في (ت): لقال به المفرط، وفي (ق): لقال فيه المفرط.

(٤) ناقصة من (ق)، و(ت).

(٥) في (ق): عطفه.

(٦) يعني ابن غازي.

(٧) في (ق): يثبته.

(٨) يعني الداني، ص: ٨٨.

(٩) الآية: ١١٥.

(١٠) الآية: ٩.

وكذلك روى أبو عون عن الحلواني. وقرأ الباقيون بحذف الألف في الثلاثة: في الوصل، وإثباتها في الوقف» انتهى. انظر لمذكر في [٣٠/أ] التعريف خلافاً لأبي نشيط.

الإعراب: (وَأَنَا إِلَّا) مفعول بفعل مذوف، والمد والقصر مذوف من باب الاستغلال على المختار، ويحتمل أن يكون مبتدأ، و(مُدَهُّ) خبر، (والماء رابطه)<sup>(١)</sup>، و(اللُّوَاسِطِي) متعلقه، [(وَالرَّوْزِي)] عطف عليه، (وَخُذْ) أمر، و(بِالْفَارِط) متعلقه، والباء للتعدية، والجملة مستأنفة، (وَصَلًا) منصوب على إسقاط الخافض، أي في وصل، والله أعلم. ثم قال رحمه الله:

وَحِيَ افْكُكْ وَادْغِمْ لِلْقَاضِي      وَفُكَّ لِلْبَاقِينَ بِالْتَّرَاضِي

(أمر)<sup>(٢)</sup> رحمه الله تعالى بإظهار (الباءين)<sup>(٣)</sup> من قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَى بَنَ حَمَّ﴾<sup>(٤)</sup>، وإدغامها للقاضي. فالواو هنا بمعنى أَوْ فهو للتخيير، وقرأنا بالوجهين على شيخنا. ولا يصحُّ أن يكون (للواو المصاحبة)<sup>(٥)</sup>، نحو: جاء زيد و عمر لِتَعَدِّرُ ذلك.

قوله: (وادغم) هذه عبارة البصريين. [قال ابن يعيش<sup>(٦)</sup>: «الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين»<sup>(٧)</sup>، والإدغام بالتخفيض من ألفاظ الكوفيين»<sup>(٨)</sup>.]

(١) في (س)، و(ق): والرابط الماء.

(٢) في (ت): أخبر.

(٣) في (ق)، و(ت)، و(ق): الباء.

(٤) الأنفال: ٤٣.

(٥) في (ق): الواو للمصاحبة.

(٦) هو ابن يعيش النحوي، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، موفق الدين الأسدي، توفي سنة ٦٤٣ هـ. [إنباه الرواة، على أنباه النحاة للقططي ٤/٤٥-٤٦، تر: ٨٢٣، وفيات الأعيان ٧/٤٦-٤٧، تر: ٨٣٣].

(٧) ما بين المعقوتين ساقط من (ق).

(٨) توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك ٥/١٦٣٨.

قوله: (وفك) ... إلخ: أي لا تدغم لغيره. فإن قلت: (ولم)<sup>(١)</sup> ذكر ذلك؟ قلت: لما أن ذكر الوجهين من غير تعين بين [أن]<sup>(٢)</sup> أحد الوجهين لهم. قوله: (بالتراضي) كمل به البيت. فإن قلت: قوله: (وفك) هل مع فتح الياء الأولى، أو مع كسرها قد أطلق فيه، وكان حقه أن يقيده كما قال أبو القاسم<sup>(٣)</sup>: «اكسْ مظهراً».

وقد قال الجعبري في شرحه<sup>(٤)</sup>: «لا بد منه لبيان حركة الحرف المظهر وليس ذلك بتأكيد، ولا يلزم من إظهار الحرف كسره، خلافاً لمذيعه» انتهى.

قلت: هذا لا يرد؛ لأنَّه على الحکم على (لفظه)<sup>(٥)</sup>. وقد لفظ بها مكسورة<sup>(٦)</sup>.

فإن قلت: فإنَّ أبا القاسم لفظ بها مكسورة، فلا فائدة في قوله: اكسر. قلت: التصریح بالحكم أولى من فهمه من اللفظ.

ولذلك قال الجعبري: «[لا]<sup>(٧)</sup> يحتاج إليه»، ولما لم يأت به المصنف التمسنا له هذا المخرج، وإلا فالإتيان (به)<sup>(٨)</sup> مظهراً. ولو قال: (حيي) أكسر وأدغم للقاضي<sup>(٩)</sup>، [والخبر كأول علم]<sup>(١٠)</sup> لأبان. والقاضي هذا عن قالون.

قال في التعريف<sup>(١١)</sup>: «وقرأ القاضي عن قالون في كتابه: من حبي [بياء واحدة

(١) في (ق)، و(س)، و(ت): ولم.

(٢) ساقطة من (ت)، و(ق).

(٣) الشاطبي في حرز الأمان، ص: ٥٧.

(٤) لم أقف عليه، لأنَّ الكتاب ناقص. (لم يطبع كله).

(٥) ساقط من (ق).

(٦) في (ت): ومن لفظها مكسورة.

(٧) ساقطة من (ت)، و(ق).

(٨) في (ت)، و(ق): به أولى.

(٩) في (س) زيادة: وفك للباقي بالتراضي.

(١٠) ساقطة من (س) و(ق)، و(ت).

(١١) أبي الداني، ص: ٨٩.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

مشددة، مثل أبي عمِّرو، ومن تبعه، وأقرَّأني أبو الفتح بذلك في روايته<sup>(١)</sup> بِياءُينْ ظاهريَّينْ وأنا أخذت بالوجهيَّنْ بصحة الرواية عنه بالإدغام وُرُود النصَّ انتهى. ولم يذكر في التعريف حكم الباقيين، لكنه يؤخذ من مفهومه، فافهمْهُ، والله أعلم.

الإعراب: (وَحَيَّ) يحتمل وجهيَّنْ من الإعراب:

الأول: أن يكون مبتدأ [٣٠ / بـ]، [و(افكُكْ) خبر، (وادْعِمْ) كذلك، و(للْقَاضِي) متعلق أحدهما، وأعمل فيه الأخير]<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أن يكون مفعولاً مقدماً من باب التنازع، ولكن على مذهب من يجز تقدير المتنازع فيه، وهو ضعيف.

(وُفُكَ) أمر، ومفعوله مخدوفه ضمير يعود على (حَيَّ) أي وفكه، (لِلْبَاقِينَ) متعلقه، [وكذلك (بِالْتَّرَاضِي)]<sup>(٣)</sup>، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**وَسَكَنَ الْضَّمَّ بِرَاءَ قُرَبَةَ عِيسَى وَإِسْحَاقَ بِنَصَّ التَّوْبَةِ**  
أخبر رحمه الله تعالى أن عيسى وإسحاق المسيحي يسكنان الراء من قوله تعالى:  
**﴿أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾**<sup>(٤)</sup> ومن بقي يحركها بالضم؛ لأنَّه قيده بقوله: (وسكن الضم)  
 فهو عبارة في غاية الحسن.

قوله: (بنص التوبة) كمل به البيت، (ولم)<sup>(٥)</sup> يحترز به من شيء. وعبارته هنا أحسن من كلامه في الدرر، إذ لم يقيد.

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وقرأ ورش وإسحائيل: ﴿قُرْبَةٌ﴾ بضم الراء، وقرأ المسيحي

(١) ما بين المقوفيين ساقط من (ق)، و(ت).

(٢) ما بين المقوفيين ساقط من (ق).

(٣) ساقطة من (س)، و(ت).

(٤) التوبة: ١٠٠.

(٥) في (ق)، و(ت): لأنَّه لم.

(٦) ص: ٩٠.

وقالون بإسكانها<sup>(١)</sup> انتهى.

الإعراب: (وَسَكَنَ) ماض، و(الضَّمْ) مفعوله، و(بِرَاءُ قُرْبَةُ) حال من الضم، ويحتمل أن يكون نعتاً [له]<sup>(٢)</sup>، والباء وعائمة، و(عِيسَى) فاعله، (وَإِسْحَاقَ) عطف عليه، و(بِنَصْ التَّوْبَةِ) حال من قربة، وفصل بين الحال وصاحب بالفاعل، لأنه في نية التقديم، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

**وَالْفَتْحُ فِي يَوْمَئِذٍ لِلْجَعْفَرِيِّ فِي هُودٍ وَالنَّمْلِ وَسَأَلَ فَأَكْسَرَ**

أمر رحمه تعالى بكسر الميم من يومئذ في السورتين؛ بل في الثالثة: في هود في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ خَرَزَ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٣)</sup>، وفي النمل وهو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرعَ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وفي سأله وهو قوله تعالى: ﴿لَوْ يَقْتَدِي مِنْ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٥)</sup> (للجهوري) وهو إسماعيل من طريقه، وهم: أحمد المفسر، وأبو الزعراء، وهو ابن عبدوس. ومن بقي يفتح، ولذلك قيده بقوله: (والفتح يومئذ للجهوري).

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وقرأ إسماعيل وحده: ﴿وَمَنْ خَرَزَ يَوْمَئِذٍ﴾ في الثالثة، وقرأ الباقيون بفتحها» انتهى.

فوجه من فتح، قال الجعبري<sup>(٧)</sup>: «إنه بني لإضافته إلى مبدأ مع شيوخه للساكنين بالفتح تخفيفاً [للزوم الإضافة]» انتهى .

(١) في (ت): بإسكانه.

(٢) زيادة من (ت)، و (ق).

(٣) هود: ٦٥.

(٤) النمل: ٩١.

(٥) المعارج: ١١.

(٦) ص: ٩٢.

(٧) شرحه ناقص.

قوله<sup>(١)</sup>: للساكنين الواو مع الميم بنيتا على السكون<sup>(٢)</sup>.

ووجه [الكسر]<sup>(٣)</sup>: قال الجعبري<sup>(٤)</sup>: «وأيضا استصحاب أصل السكون للانفصال محرك بالسكون للإضافة» انتهى<sup>(٥)</sup>.

قلت: [ قوله: (الانفصال) [٣١ / أ] أي<sup>(٦)</sup> لأنَّه لازمًا [ليس]<sup>(٧)</sup> لازمًا للإضافة، والله أعلم.

الإعراب: (وَالْفَتْحُ مفعول بقوله: (فاكِسْرٌ). فإن قلت: قوله: (فاكِسْرٌ) بالفتح، ظاهره أن الفتح يرجع كسرًا، وهذا محال، إذ الفتح لا ينتقل عن أصله.

قلت: [بِجُوزٍ]<sup>(٨)</sup> في قوله: (فاكِسْرٌ) بالفتح. والمعنى: [أَزَلَ الْفَتْحَ]<sup>(٩)</sup> واجعل الكسر مكانها. وإن كان في الكلام تخوز لكي يفهم من هذا.

قوله: (في يومئذ) متعلق بالفتح. ويجمل أن يكون نعتاً له أو حالاً منه، والله أعلم، و(للجعفري) متعلق بـ(أَكْسِرٌ)، و(في هُودٍ) حال (من يومئذ)، (وَالنَّمْلٌ وَسَالٌ) عطف عليه، وـ(أَكْسِرٌ) أمر، وكسر للقافية، والفاء زائدة، والله أعلم. ثم قال ﷺ: **وَشَدَّ مَنْ لَنْجَلَ إِسْحَاقَ قَرَا      بِالْقُصْرِ فِي اسْتِفْهَامِ مَا تَكَرَّرَ**

(١) أي الجعبري. (من تعليق الناسخ بالهامش طرته يمنت).

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (س).

(٣) في (س)، و(ق)، و(ق): كسره.

(٤) في شرحه. (وشرحه ناقص).

(٥) ساقط من (س).

(٦) ساقط من (س). وفي (ت): بياض.

(٧) ساقطة من (س).

(٨) ساقط من (ق).

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

أخبر رحمة الله تعالى أن عدم الإدخال في الاستفهام المكرر شاذٌ عن محمد بن إسحاق، والأكثر الإدخال. وهذه المسألة حقها أن تذكر في باب الهمز عند قوله: «وقد وفت بالمرزوقي الدرر»، لأن ذلك موضعها و محلها.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «فروى ورش ترك إدخال الألف؛ وكذلك حدثني محمد بن أحمد، بن مجاهد بن فرج<sup>(٢)</sup>، عن ابن إسحاق، عن أبيه، عن نافع، وبالمد قرأت له، وبه آخذ» انتهى . قوله: (بالقصر): المراد به عدم الإدخال.

الإعراب: (وَشَذَّ) ماض، و معناه: قل، و (مَنْ) فاعله، وهي موصولة، و (قَرَا) صلتها، و (لِتَجْلِي إِسْحَاقَ) متعلقه، و (بِالْقُصْرِ) كذلك، و (فِي اسْتِفْهَام) متعلق بالقصر، و (مَا تَكَرَّرَ) مضاف إليه ما قبله، و (تَكَرَّرَ) (صلة ما)<sup>(٣)</sup>، والله أعلم، ثم قال بِحَمْدِ اللَّهِ:

**وَمَدَّ لِلْمُسَبِّبِيِّ فِي الْكَهْفِ لَكَنَّا وَالْوَقْفُ بِغَيْرِ خُلْفِ**

أمر رحمة الله تعالى بإثبات الألف بعد النون من ﴿لَكَنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾ في الكهف<sup>(٤)</sup> في حالة الوصول لإسحاق من طريقه.

قوله: (ومد): أي أثبت حرف المد، وليس المراد مداً مشبعاً، إذ ليس هو للمد.

قوله: (والوقف بغير خلف): أخبر أن الوقف لا خلاف للجميع في مده، فكلهم يثبت الألف في حالة الوقف.

قوله: (ومد للمسبيبي) يعني في حال الوصول، بدليل قوله بعد: (والوقف بغير خلف).

(١) ص: ٩٥.

(٢) في الأصل: محمد بن أحمد، عن مجاهد بن فرج، والمثبت من (ت)، وهو الصواب؛ انظر التعريفات للداني أيضاً، ص: ٩٥.

(٣) في (ق)، و (ت)، و (س): صلتها.

(٤) الكهف: ٣٦.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

فإإن قلتَ: قوله: (والوقف) لعله معطوف لا على ممحونف، أي في الوصل والوقف، وهذا بالخصوص، فيكون قوله: (بغير خلف) راجع لإسحاق، فيفهم منه أن (الباقيين)<sup>(١)</sup> لهم الخلاف في الوصل والوقف.

قلتُ: الرواية في الوقف بالرفع هكذا هكذا رويت عن الشيخ، [عن]<sup>(٢)</sup> الناظم بِحَمْلَةِ اللَّهِ، فيكون الكلام مستأنفاً للجميع، فحصل من هذا أن إسحاق يثبت الألف وصلاً ووقفاً، وغيره يثبت وقفًا، ويحذفها وصلاً.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وقرأ المسيبي ﴿لَكُنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾ بـألف ثابتة [٣١ / ب] في الوصل» انتهى.

فوجه إثبات الألف في الوصل. قال الجعبري<sup>(٤)</sup>: «لما بطل أن تكون (لكن) التي أخت أن لضمير الرفع، تعين أن تكون العاطفة. والأصل (لكن) أنها نقلت حركة الهمزة إلى النون الأولى وحذفت، فاجتمع مثلان، فأدغم الأول في الثاني، وعليه قوله: [وترميني (بالطرف إن أنت)<sup>(٥)</sup> مذنب\* \* \* بقتل لكتنا إياك لا أقبلني]<sup>(٦)</sup>».

قلتُ: لما بطل تعليله ما بعده، وهو قوله لضمير الرفع. والمعنى أن ذلك الضمير مرفوع منفصل، ولو كانت من أخوات إن، لكن الضمير منصوب متصل، لكن أصله يدل على أنه مرفوع منفصل.

فإإن قلتَ: ولعلها من أخوات (إن)، والضمير منصوب متصل اسمها. قلتُ: قال الجعبري<sup>(٧)</sup>: «قال أبو علي: يجوز أن يكون الضمير على حد (ولكتنا) وألفه ثابتة

(١) في (ق): الباقي.

(٢) ساقطة من (ق).

(٣) ص: ٩٧.

(٤) شرح للشاطبية ناقص.

(٥) في (ت)، و(س): بالطرف أنت.

(٦) ما بين المعقوفين يراضي في (ت).

(٧) شرح للشاطبية ناقص.

يضعفه توحيد ربِّي» انتهى.

قوله: (تَوْحِيدُ رَبِّي) أي توحيد (الإله)<sup>(١)</sup>، (لأنه تعظيم)<sup>(٢)</sup> نفسه، أو معه غيره، فهو يدلّ على الجمع، فلا نص عنه إلا (بالمساوي)<sup>(٣)</sup>، إذ لو كان كذلك، لكان كذلك.

ووجه حذف الألف [في الوصل]<sup>(٤)</sup>: قال الجعبري: «[الجزري]<sup>(٥)</sup> على أصله، نحو أنا يوسف، ومن ثمَّ أتفق على إثبات الألف وقفًا» انتهى، والله أعلم.

الإعراب: (وَمُدَّ) أمر، وفاعله مستتر فيه، و(لِمُسَيَّبِي)، و(فِي الْكَهْفِ)<sup>(٦)</sup> متعلقان به، و(لَكِنَّا) مفعوله على حذف مضاف، أي ومد [ألف]<sup>(٧)</sup>، (وَالْوَقْفُ) [مبتدأ]<sup>(٨)</sup>، و(بِغَيْرِ خُلْفٍ) خبره، والله أعلم. ثم قال بِخَلْفِكَ:

**ئِمَّ سُكُونٌ نُكْرًا إِنْ نُصِبَا      لِابْنِ أَبِي كَثِيرِهِمْ قَذْنِسِبَا**

أخبر رحمه الله تعالى أن سكون المتصوب حيث وقع يسكن لإسماعيل من طريقه، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَنَّهَا عَذَابًا كَثِيرًا﴾<sup>(٩)</sup>، ومن بقي يضم الكاف، يؤخذ من لفظه. قوله: (إنْ نُصِبَا) احترز به من المجرور، والمرفوع لم يقع. قوله: (لابن أبي كثير هم) هو إسماعيل.

(١) في (ق): لا إله، وفي (س): إلا أنا.

(٢) في (ق): لأن التعظيم.

(٣) في (س)، و(ت)، و(ق): بالسماع.

(٤) ساقط من (ق)، و(ت).

(٥) ساقطة من (س)، و(ق).

(٦) في (ت): وفي الوقف.

(٧) ساقط من (ق)، و(ت).

(٨) ساقط من (ت)، و(ق).

(٩) الطلاق: ٨.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «وَقَرَا إِسْمَاعِيلَ وَحْدَهُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا مُّكْرَأً﴾<sup>(٢)</sup> هُنَا. وَفِي الطَّلاقِ بِإِسْكَانِ الْكَافِ، وَقَرَا الْبَاقُونَ بِضَمْهَا فِي الْثَّلَاثَةِ» انتهى.

فوجه الضم: قال الجعبري: «لغة الحجاز، و[هي]<sup>(٣)</sup> الأصل. ووجه الإسكان: قال الجعبري: لغة تميم، أو خففة من الأخرى استقلالاً لضمتيْن» انتهى.

الإعراب: (نُمَّ) حرف عطف، و(سُكُونٌ نُكْرًا) مبتدأ، و(إِنْ نُصِبَا) شرط مقدم بين المبتدأ [٣٢ / أ]، وخبره وجوابه مخدوف، دلّ عليه المبتدأ مع خبره، إذ الخبر في نية التقاديم، و(نُسِبَا) ماض مبني للمفعول، وهو خبر المبتدأ، و(لَا بْنِ أَبِي كَثِيرِهِمْ) متعلقه، وأهاء للقراء، و(قَدْ) للتحقيق، ولم يذكر ابن أبي كثيرهم إلا في هذا الموضع، (وغير)<sup>(٤)</sup> هذا الموضع إنما يذكر إسماعيل والجعفري، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِ اللَّهِ:

**وَلَا هَبَبْ بِالْيَاءِ لِلْخُلْوَانِيِّ   وَلَا يَ سَعِيدُهُمْ عُشْمَانِ**

أُخْبَرَ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَا هَبَبْ لَكِ غُلَمًا زَكِيَّا﴾<sup>(٥)</sup> بالياء لأحمد الخلوي، ولورش من جميع طرقه. وهذا تفسير قوله في الدرر<sup>(٦)</sup>: «ولَا هَبَبْ هَمْزَةُ وَاللَّاتِي» ... إلخ. قوله: (همزة) يعني من طريق أبي نشيط والقاضي. وأما الخلوي فكورش. قوله: (همزة) يعني في مكان الياء لورش، يعني من جميع طرقه، ومن بقي يتحقق.

قلت: وأما الخلاف الذي ذكر الشاطبي لقالون فهو خاص بأبي نشيط، وإن كان في الدرر لم يذكر خلافاً.

(١) ص: ٩٧.

(٢) الكهف: ٧٣.

(٣) ساقطة من (ق)، و(ت)، و(س).

(٤) في (ق)، و(س): وفي غير.

(٥) مريم: ١٨.

(٦) بشرح الخراز، ص: ٣٤٣.

قال الجعبري: «قال ابن جعفر عن أبي نشيط بالياء، وبه قطع أبو العلاء وابن شريح عنه، وبه قطع في التيسير، وفافقاً لابن مجاهد و McKi» انتهى. وقرأت على الشيخ أبي الحسن بالوجهين.

فإن قلتَ: إذا قرأناه بالياء، بم تقرأ هذه الياء؟ هل بالفتح أو بغير ذلك من الحركات؟ قلتُ: بالفتح، يؤخذ من حلفها وهي الممزة.

قال الجعبري: «وسكن الباء للوزن» انتهى. وانظر (المرجيبي)<sup>(١)</sup> في شراح الدرر. الإعراب: (ولأَهَبَ) مبتدأ، و(بِالْيَاءِ) خبره، و(لِلْحُلُوانِي) متعلق الخبر، أو حال من الضمير في الخبر، أو العكس، وهو للحلواني خبر، (ولَأَيِّ سَعِيدِهِمْ) عطف عليه، و(عُثْمَانِ) بدل من أبي سعيدهم، والباء والميم للقراء، وصرفه للقافية، ثم قال ﷺ:

وَقَالَ أَهْلِهِ أَمْكُثُوا بِالضَّمِّ مَعًا إِسْحَاقَ الْغَزِيرِ الْعَالَمِ

أخبر رحمه الله تعالى أن إسحاق المسيبي يضم الباء من قوله تعالى: ﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا﴾ في طه<sup>(٢)</sup>، والقصص<sup>(٣)</sup>، ولم يقع في القرآن غيرهما. قوله: (معًا) أي جماعاً.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «وقرأ المسيبي في روایته هنا، وفي القصص: ﴿لِأَهْلِهِ أَمْكُثُوا﴾

بضم الباء ضمة مختلسة، وقرأ الباقون فيهما كسرة مختلسة» انتهى.

قلتُ: عبر بالاختلاس عن عدم الصلة، أي [٣٢/ ب] لم تكن مشبعة فتوصل.

قوله: (الغزير العلم) أي الكثير العلم. يقال: غزر الشيء إذا [كثير]<sup>(٥)</sup>.

(فوجه)<sup>(٦)</sup> الضم أنه أصلها؛ لأن أصل الباء الضم من غير صلة قبل الساكن.

(١) في (س): الوجاني، وفي (ق): الوجيبي، وفي (ت): الوجه.

(٢) الآية: ١٠.

(٣) الآية: ٢٩.

(٤) أي الداني، ص: ٩٩.

(٥) ساقط من (ق).

(٦) في (ق): وجه.

وقيل: مناسبة لضم الكاف بعده، ورده الجعري.

ووجه الكسر مناسبة الكسرة لكسرة اللام قبلها، فتؤخذ من لفظه؛ لأن الرواية فيه الكسر، ولا يقال: إن كلامه قابل لأن يقرأ بالضم.

الإعراب: قوله: (وَهَا لِأَهْلِهِ امْكُثُوا) مبتدأ، وقصرها للضرورة، و(بِالضَّمْ) خبره، و(مَعًا) حال من الضمير في الخبر، و(لِإِسْحَاقَ) متعلق الخبر، أو حال، وهو الخبر، وبالضم فيه الوجهان، و(الغَيْرُ أَعْلَمْ) نعت لإسحاق، والله أعلم. ثم قال ﷺ: **وَرَوْشٌ لِيَقْطَعَ وَلِيُقْضُوا كَسْرًا      وَمَعْهُ فَوْقَ الرُّوْمِ الْأَنْصَارِيِّ جَرَى**

أخبر رحمة الله تعالى أن ورشاً يكسر اللام من قوله تعالى: «ثُمَّ لِيَقْطَعَ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «ثُمَّ لِيَقْضُوا كَسْرَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، ومن بقي يسكن. وهذا هو مفهوم اللقب الذي أشار إليه أولاً، وهو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات. وهنا علق الحكم على ذات ورش، ومن بقي بخالفه.

قوله: (ومعه) ... إلخ: أخبر أن إسماعيل الأنباري يوافق ورشاً على كسر اللام من قوله تعالى: «وَلِيَتَمَتَّعُوا» في سورة العنكبوت<sup>(٣)</sup>، وهو المراد بقوله: (فوق الروم). (فهذا البيت شرح لكلامه)<sup>(٤)</sup> في الدرر<sup>(٥)</sup> وهو قوله: «ثُمَّ لِيَقْطَعَ وَلِيَقْضُوا سَاكِنًا» يعني لقالون وإسماعيل، وإسحاق. وأما ورش فيكسر.

وقوله: (وليتمتعوا) تقول: يعني لقالون. وأما إسماعيل فإنه كورش.

قال في التعريف<sup>(٦)</sup>: «وَقَرْأَ وَرْشَ وَحْدَهُ: «ثُمَّ لِيَقْطَعَ»، و«ثُمَّ لِيَقْضُوا» بكسر

(١) الحج: ١٥.

(٢) الحج: ٢٧.

(٣) آية: ٦٦.

(٤) في (س): وهذا البيت خرج بكلامه.

(٥) بشرح الخراز، ص: ٣٤٦، المتوري، ص: ٧٨٦.

(٦) يعني الداني، ص: ١٠١.

اللامين، وقرأ الباقيون بإسكانها» انتهى.

وقال أيضاً<sup>(١)</sup> في العنكبوت: «وَقَرَأ إِسْمَاعِيلُ وَوَرْشُ فِي الْعَنْكَبُوتِ: ﴿وَلَيَسْتَعْوِدُ﴾ بـكسر اللام، وقرأ الباقيون بإسكانها» انتهى. ووجه الكسر والإسكان في شراح الدرر<sup>(٢)</sup>.

الإعراب: (وَوَرْشٌ) مبتدأ، و(كَسَرَ) ماضٌ خبره، والرابط ضميره، وألفه للإطلاق، و(لِيَقْطَعُ) مفعول كُسر على حذف مضاف، أي لام ليقطع، (وَلْيُقْضُوا) عطف عليه، و(الأنصارِي) مبتدأ، وحذف ياء النسب ضرورة، و(جَرَى) خبره، (وَمَعْهُ فَوْقَ الرُّومِ) متعلقان بـ(جَرَى)، والباء لورش، والله أعلم. ثم قال رحمه الله:

**وَلَا بَنِ سَعْدَانَ تَمْثِلُونَ حُذْنَ نُونٌ بِهِ فِي عَيْنَهَا قَذْ أَخْتَلْفُ**

أخبر رحمه الله تعالى [٣٣/أ] أن ابن سعدان التحوي يحذف إحدى النونين: «فَأَلَّا تَمْثِلَنَ بِسَالِي»<sup>(٣)</sup>، وأما حكم الياء فقد تقدم.

قوله: (في عينها قد اختلف): أخبر أن الخلاف قد وقع في النون الممحوفة؛ لأنه اجتمع نون العلامة ونون الوقاية.

قال الجعبري<sup>(٤)</sup>: «ولغة الحذف لغظفان، وعليه قول ابن عمر أن رجاليا لا تحملاني، وأنشد سيبويه عليها:

**(تَرَاه كَالثَّغَام يُعَلِّ مَسْكًا [يسوء]<sup>(٥)</sup> الْغَانِيَاتِ إِذَا فَلِينَ)**

قلت: كذا عنده فيها رأيت، وأحفظه من غيره: يسوء الفاليات إذن فلين بالفاء.

(١) أي الداني في التعريف، ص: ١٠٥.

(٢) الخراز، ص: ٣٤٦، المتنوري، ص: ٧٨٦ - ٧٨٧.

(٣) النمل: ٣٧.

(٤) شرحه ناقص.

(٥) بياض في (ق)، وفي (ت): سواء، وفي (س): سواء.

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

وقال أيضًا: الحذاق، وعلى الثانية، (لأن أمارة)<sup>(١)</sup> الإعراب (أولى بالمراعاة)<sup>(٢)</sup> من نون الوقاية» انتهى. وقد أشار المرادي إلى ذلك.

قال في التعريف<sup>(٣)</sup>: «وروى ابن سعدان عن المسيبي (المدوني) بنون واحدة مخففة، وإثبات الياء في الحالين» انتهى.

قوله: (في عينها قد اختلف) ليس هو من التعريف؛ وإنما أشار بخل الله إلى أن الخلاف في المحدوقة عند التحويين.

الإعراب: قوله: (مَدُونٌ) مبتدأ، وحذف همزه التي هي من التلاوة، و(حُذِفْ) خبره ماض مجهول، و(نُونٌ) نائب، و(بِهِ) هو الرابط بين المبتدأ والخبر، (وَلَا بْنَ سَعْدَانَ) متعلق حذف، ولا ينصرف للعلمية والزيادة، و(قَدْ) للتحقيق، و(اخْتَلَفَ) ماض مبني للمفعول، ولم يذكر بخل الله النائب، ولا يصح أن يكون، (فِي عَيْنِهَا) نائب لأنه مقدم، إلا على مذهب من أجاز تقديم الفاعل. فإن (قال)<sup>(٤)</sup> أحد أن النائب إذا كان مجرورًا يجوز تقديمه كغيره، ولم أر نصًا صريحةً إلّا العموم، فانظره، والظاهر المنع، فانظر ابن هشام<sup>(٥)</sup>؛ فالنائب حينئذ ضمير يعود على المصدر المفهوم نظيره قوله تعالى: ﴿وَجِيلَ بِنَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:

وَقَالَتْ مَتَى يُبَخِّلُ عَلَيْكَ وَيُعَتَّلُ  
يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرِبِ

(١) في (ت)، وفي (ق): لأن أصل رأيت

(٢) في (ق)، و(ت): الأولى المراعاة.

(٣) ص: ١٠٤.

(٤) في (ق): قيل.

(٥) في كتاب المغني الليبي، عن كتب الأغاريب ٥٩٢ / ١.

(٦) سبأ: ٥٤.

(٧) هو علقة بن عبدة التميمي في ديوانه، ص: ٢١.

قال ابن هشام<sup>(١)</sup>: «فالمعنى ويعتلل الاعتلال المعروف والمعهود، أو اعتلال، ثم خصصه بـ(عليك) أخرى مذوقة بالدليل، كما تمحض الصفات المخصصة به وجهه وحيل، قوله: <sup>(٢)</sup>:

فِي لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا      وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُه  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابِتِهِ      فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُ  
وَإِلَّا قَالَ النَّائِبُ الْمَجْرُورُ، لِكُونِهِ مَفْعُولاً لَهُ» انتهى. يعني بالمجرور من مهابته،  
و(في عينها) متعلقه. والجملة مستأنفة، فتأمل ذلك، والله أعلم. ثم قال حَمَّادٌ:  
وَالْوَصْلُ بِالْتَّسْهِيلِ أَوِ الْيَاءِ      لِيُوسُفَ وَالْعُتْقَى فِي الْلَّائِي  
وَالْأَوَّلُ الْمُشْهُورُ وَالْوَقْفُ يَـا      [بِلَا خِلَافٍ عَنْهُمَا قَدْ رُوِيَا]<sup>(٤)</sup>  
ذكر رحمه الله تعالى في هذين البيتين الخلاف في اللائي. والمشهور منها قوله  
[٣٣/ ب] (والوصل) أي الاتصال. قوله: (بالتسهيل) يعني بين بين، [لأن التسهيل  
إذا أطلق يراد به بين بين]<sup>(٥)</sup>.

قوله: (أو بالياء) من غير همز، (ليوسف والعتقي) هذا تفسير أيضاً لكلامه في الدرر<sup>(٦)</sup>، وهو قوله: «وَلَا هُبَّ هَمْزَةٍ وَاللَّائِي». تقول من روایة الأسدی، ورواية إسماعیل، وإسحاق. قوله في مكان الياء لم يذكر إلا وجه الياء، وهو غير مشهور. وهنا ذكر الشيخ الوجھین: المشهور وغير المشهور. قوله في مكان الياء اعترض

(١) الأنصاری في مغنى الليب / ١٥٩٣.

(٢) أبي طرفة بن العبد في ديوانه ، ص: ٨٧.

(٣) أبي الفرزدق في ديوانه، ص: ٥١٢.

(٤) في (ق): بياض.

(٥) ما بين المعقودتين ساقط من (ق)، و(ت).

(٦) بشرح الخراز، ص: ٣٤٣.

**بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد**

عليه في قوله في مكان الياء ما معناه: إن قلتَ المرسومة لا يطرد في (الأهب)، وإن قلتَ: الملفوظ بها يطرد. [فإن قلت: إنها يكون ذلك على اللفظ بالياء.

وإذا قلنا بالتسهيل في الباقي فلا ياء هناك، فكيف يطرد]<sup>(١)</sup> ذلك؟ قلت: الجواب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أن قوله في مكان الياء مقصود، فلذلك خصه بالذكر، ولم يذكر الوجه الآخر، ليعلم الجمع.

والآخر: أن التسهيل بين بين فيه لفظ الياء. فالباء (حاصلة)<sup>(٢)</sup> في الوجهين معًا.

فإن قلت: هذا الجواب الثاني لا يصح؛ لأنَّه يؤدي إلى عدم البيان في كلامه، فلا يدرِّي في مكان الياء الحالصة، أو التي تكون مع التسهيل. وعندي دليل على الياء الحضنة، وهو ذكره مع (الأهب) و (لنَّا)، لأنَّها لا تسهيل فيها.

قلتُ: ذلك بين قوله: (همزه) لم يذكر لقالون إلا الهمز، ولم يذكر له [الياء]<sup>(٣)</sup>، وكذلك الشيخ هنا.

وقد ذكره [الشاطبي]<sup>(٤)</sup> في قوله<sup>(٥)</sup>:

وَهُمْ أَهْبَ بِالْيَاءِ جَرَى حُلُونَ بَعْرِهِ بِخُلْ

فالخلاف راجع مجرد خاصة؛ ولو أراد الوجهين لقال:

وَهُمْ زَ وَالْيَا أَيْضًا ذِكْرًا عَنْ عِيسَى وَالْأَوَّلُ عَنْهُ شَهَرًا

لكن المصنف اعتمد على المشهور.

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (ق)، و(ت).

(٢) في (ق)، و(ت): حالصة.

(٣) في (ق): أبو القاسم، وفي (ت): أبو القاسم الشاطبي.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من (ق)، و(ت).

(٥) متن الشاطبية، ص: ٦٨.

قوله: (والأول المشهور) يعني التسهيل. قوله: (والوقف بِيَا) هذا أتى به لرفع الاحتسال، لكنه لا يدرى هل يقف بالياء أو التسهيل؟ وقد يقال: إنه لا يصح؛ لأنه فيه شيء من الحركة، والوقف لا يصح بالحركة. فعلى هذا فهي زيادة في البيان. قوله: (بِلَا خَلَاف) ... إلخ: أتى به لرفع توهם فيه، وهو أن يقال: والوقف باء للمشهور. وانظر شراح الدرر<sup>(١)</sup>.

قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وَقْرَأْ وَرَشْ فِي رَوْاْيَةِ أَبِي يَعْقُوبِ وَعَبْدِ الصَّمْدِ: (اللَّائِي) فِي الْأَحْزَابِ وَالْمَجَادِلَةِ وَالظَّلَاقِ بِكَسْرِ الْيَاءِ كَسْرَةً مُخْتَلِسَةً فِي الْوَصْلِ، فَإِذَا وَقَفَ سَكَنَهَا. وَقَرَأْ الْبَاقُونَ وَوَرَشْ فِي رَوْاْيَةِ الْأَصْبَاهَنِيِّ بِهِمْزَةَ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ، وَكُلُّهُمْ يَمْدُدُ الْأَلْفَ غَيْرَ وَرَشْ. فَمَذْهَبُهِ يَحْتَمِلُ الْمَدَ عَلَى الْأَصْلِ، وَالْقَصْرُ عَلَى الْلَّفْظِ» انتهى.

الإعراب: قوله: (وَالْوَضْلُّ<sup>(٣)</sup>) مبتدأ، و(بِالتَّسْهِيلِ) متعلقه، وقوله [في اللَّائِي] في محل خبر، أو العكس<sup>(٤)</sup>. (والأول) مبتدأ، و(المشهور) خبره، (وَالْوَقْفُ) مبتدأ، و(قَدْ رُوِيَّا) خبره، و(بِيَا)، و(بِلَا خَلَافِ) متعلقاه، و(عَنْهُمَا) يتعلق (بِخَلَافِ)، أو بـ(رُوِيَّا)، والله أعلم. ثم قال ﷺ:

وَوَأَوْ أَوْ آبَاؤَنَا قَدْ فَتَحَا وَالْأَسْدِيِّ يَنْقُلِهِ قَدْ أَفْصَحَا. [٤/٣٤]

أخبر رحمه الله تعالى أن أبا يعقوب وعبد الصمد قد فتحوا الواو من قوله تعالى في الصفات<sup>(٥)</sup> والواقعه<sup>(٦)</sup>: ﴿أَوْ آبَاؤَنَا﴾.

قوله: (قد فتحا) الألف فيه (ضميرهما)<sup>(٧)</sup>، لأنها تقدما في البيت الذي قبل هذا.

(١) منهم: الخراز، ص: ٣٤٤.

(٢) ص: ١٠٦.

(٣) بياض في (ق)، و(ت).

(٤) ما بين المقوتين ساقط من (ق)، (ت).

(٥) الآية: ١٧.

(٦) الآية: ٥١.

(٧) في (ق): ضمير، وفي (س): ضمير لها.

قوله: (والأسدي) إلخ: يعني أن الأصبهاني نقل حركة الهمزة إلى الواو، لأنه لا يسكن، ومن بقي يسكن ولا ينفل ويتحقق.

قال في التعريف<sup>(١)</sup>: «ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد: أو آباؤنا في الصافات والواقعة بفتح الواو، وتحقيق الهمزة بعدها في الموضعين، إلا أن الأصبهاني يلقي حركتها على الواو، فتتحرك بها، وتسقط من اللفظ» انتهى.

وهذا أيضاً تفسير لقوله في الدرر<sup>(٢)</sup>: «واو آباؤنا» تقول: يعني إسماعيل وإسحاق والأصبهاني، إلا أنه ينقل حركة الهمزة إليها، والله أعلم.

الإعراب: الواو حرف عطف، و(واو) مفعول مقدم يقوله: (قَدْ فَتَحَا)، و(آباؤنا) مضاف إليه ما قبله، و(قَدْ) للتحقيق والرواية بمنصب واو، و(الأسدي) مبتدأ، و(أَفْصَحَا) خبره، وألفه للإطلاق، و(بِنْتِلِهِ) متعلقه، والباء لـ(آباؤنا)، وهو على حذف مضارفين، أي ينقل حركة همزة: (أو آباؤنا)، والله أعلم. ثم قال بِحَمْلِهِ :

وَذَا وَإِسْمَاعِيلُ بِالْوَصْلِ أَصْطَفَى      وَالْحَفٌْ فِي عُرْبَالٌ قَدْ عُرِفََا

أخبر رحمة الله تعالى أن الأصبهاني وإسماعيل بن جعفر يقرآن قوله تعالى:

﴿أَصْطَفَى الْبَنَات﴾<sup>(٣)</sup> بهمزة وصل.

قال في التعريف<sup>(٤)</sup>: «ورأى إسماعيل [ورش في رواية الأصبهاني: (اصطفى) بوصل الألف، ويبيّنها بالكسر، وقرأ الباقون]<sup>(٥)</sup> وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بقطعها في الحالين» انتهى.

(١) ص: ١٠٧.

(٢) بشرح الخراز، ص: ٣٤٦.

(٣) الصافات: ١٥٣.

(٤) للداني، ص: ١٠٧.

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق)، و (ت).

قوله: (والخف في عربا) إلخ: يعني أن إسماعيل يقرأ قوله تعالى في الواقعة<sup>(١)</sup>: «أَبْكَارًا عَرْبًا» (بإسكان)<sup>(٢)</sup> الراء، وعبر بالخف عن سكون الراء.

قوله: (له) الضمير لإسماعيل؛ لأنه (الأقرب)<sup>(٣)</sup>، قوله: (قد عرفا) أي عرف له لا لها معًا، ولا يقال: إن قوله: (عرف)<sup>(٤)</sup> أن المعروف عنده الخف، وغير المعروفضم كالجماعة؛ لأنه ليس له خلاف.

قال في التعريف<sup>(٥)</sup>: «وقرأ إسماعيل وحده في الواقعة «عرباً أَنْزَاباً» بإسكان الراء، وقرأ الباقيون بضمها» انتهى.

فوجه الإسكان نطق به المصنف، أي لأجل التحقيق، وهي لغة [تميم]<sup>(٦)</sup>.

ووجه الضم أنه جمع عروب، كصبور، وصبر وجمع على فعل. قاله الجعبري.

الإعراب: قوله [وَذَا]<sup>(٧)</sup> مبتدأ، (وإِسْمَاعِيلُ ) عطف، و(بِالْوَصْلِ) خبره، ويتعلق بكون خاص دل عليه الكلام، أي قرأ، ويحتمل أن يكون (ذا) فاعل بفعل مخدوف، أي قرأ، و(اصطَفَى) مفعوله على حذف مضاف، أي همز، و(بِالْوَصْلِ) متعلق قرأ، و(وَالْخُفُّ) مبتدأ، و(قَدْ عَرَفَ) ماض خبره، وله متعلق بعرف، و(وَفِي عَرْبَا) متعلق بالخف، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

**وَالْيَابِ «تَسْلُكُهُ» مَكَانَ النُّونِ (٤/ ب) لِلأَصْبَاهَانِ الرَّضِيِّ الْمَأْمُونِ**

(١) الآية: ٣٨.

(٢) في (ق)، (ت): بإسكان.

(٣) في (ت)، و(ق): أقرب.

(٤) في (ق)، و(ت): عرباً.

(٥) ص: ١١٠.

(٦) ساقط من (ق).

(٧) ساقط (ق).

أخبر رحمة الله تعالى أن الأصبهاني يقرأ بالياء مكان في قوله تعالى: ﴿يَسْلُكُهُ عَذَابًا صَعِدًا﴾<sup>(١)</sup>، ومن بقي يقرأ بالنون. قال في التعريف<sup>(٢)</sup>: «وقرأ أورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بالنون» انتهى.

فوجه الياء أن الفاعل يعود على الرب سبحانه تعالى في قوله: ﴿عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ووجه النون أن الفاعل ضمير الله يتكلّم على وجه المتكلّم والتعظيم، ومناسبة (الأسقيناكم) قالها الجعبري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (الرضي) أو ذي (الرضي)، قوله: (المؤمن) اسم مفعول من أمن لأنه متعد، نحو قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٥)</sup>، أي الذي أمن من عذاب الآخرة. فإن قلت: من أين لك هذا حتى قال: إنه مأمون؟ قلت: لما أن مات على ملة الإسلام ولا سيما العلماء العاملون وقد يطول الكلام، فلذلك وصفه بأنه مأمون، وأبدل همزة المأمون.

الإعراب: قوله: (وَالْيَأْ) مبتدأ، وـ(يـ)ـ: (تَسْلُكُهُ) خبره، والباء وعائمة، وـ(مَكَانٌ النُّونـ) ظرف في موضع الحال من الضمير في الخبر، وـ(لِلْأَصْبَهَانِـ) حال من الياء، وـ(الرَّضِيـ) نعت للأصبهاني، وهو مصدر، وـ(الْمَأْمُونـ) نعت آخر، ويحتمل أن يكون للأصبهاني خبر، وما قبله حال، ويتعلق بالخبر، والله أعلم. ثم قال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**تَمَ لِتَسْعِ بَقِيَّتُ فِي التَّاسِعِ مِنَ الْقُرُونِ ذَاهِبًا وَاسِعًا**

(١) الجن: ١٧.

(٢) ص: ١١١.

(٣) الجن: ١٧.

(٤) شرح للشاطبية ناقص.

(٥) الملك: ١٧.

وَيَرْغَبُ الرَّحْمَنُ فِي الْجَوَازِ  
مُحَمَّدُ بْنُ أَخْمَدُ بْنُ غَازِي  
مُسْتَشْفِعًا بِسَيِّدِ الْأَنَامِ

لما كمل رحمه الله تعالى ما قصده من نظم حروف العشرة، (وبينها)<sup>(١)</sup> على ما ينبغي بكلام أبلغ من الماء العذب، أخبر بزمان فراغه، وهو قوله: (لتسع بقية في التاسع) يعني أن نظمه هذا كمل وتمَّ وفرغ عام اثنين وتسعين وثمانمائة. واللام في لتسع بمعنى عند قوله: (في التاسع) أي في القرن التاسع، فهو نعت للقرون.

قوله: (من القرون) من هنا لبيان الجنس، والقرون جمع قرن. قوله: (ذا حباء واسع) حال من فاعل، (تَمَّ) وهو النظم، أي ذا عطاء واسع، والحباء هو العطاء. قوله: (واسع) أي كثير، ثم دعا رحمه الله تعالى بالجواز عما فعله في الزمان المتقدم إلى أن يموت.

ومعنى الجواز أن يصفح الله عنه، ولا يؤاخذه بما فعل. قوله: (محمد) هذا اسمه، قوله: (ابن محمد) اسم أبيه، قوله: (ابن غازي) اسم جده؛ قوله: (مستشفعاً بسيدي الأنام) وهو النبي ﷺ، (الأنام) هم الخلق، قوله: (عليه مني أفضل السلام) هذا كلام التفات من الغيبة إلى التكلم، وهو نوع [الافتفات]<sup>(٢)</sup>، ولو أتى به على أسلوب واحد، لقال عليه (منه)<sup>(٣)</sup>، لكن الافتفات أبلغ، وأفضل السلام) أي أحسن السلام، فصل رحمه الله تعالى أولًا وسلم آخرًا.

وقد ذكر الإمام العالم أبو الحسن علي بن عيسى أنه لما قرأ [٣٥ / أ] هذا الكتاب على من ألفه رحمه الله تعالى وفرغ منه، قال: قلت له: ادعولي، فقال لي: العلم قد حصلته، فدعاه بقوله: <sup>(٤)</sup>: اللهم بحرمة هذا الكتاب عندك، انفعنا بما علمتنا،

(١) في (ق): وبينه.

(٢) بياض في (ق).

(٣) في (ق)، و(ت): مني أفضل السلام.

(٤) في (ق)، و(ت): اللهم ثبتنا على الإيمان حتى نلقاك، قال: فكان أكثر دعائه هذا اللفظ: اللهم بحرمة.

وزدنا علّما تنفعنا به، وانفع اللهم بكتابنا من سعى في شيء منه، اللهم لا تقطع منك رجاءنا [ولا وصلنا]<sup>(١)</sup>، واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، واجعلنا من الذين إذا ذكروا [الله]<sup>(٢)</sup> استغفروا للذنوبهم ولم يصرروا على ما فعلوا يا أرحم الراحمين، واجعلنا من الذين إذا عاهدوا (ووفوا)<sup>(٣)</sup>، وإذا آتمنوا لم يخونوا، وإذا حدثوا صدقوا، بجهة نبينا ومولانا محمد ﷺ [الكريم]<sup>(٤)</sup>، واغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا، وأسررنا وأعلنا، وما أنت أعلم به منا، واغفر اللهم لآبائنا وأشياخنا [وأحبابنا]<sup>(٥)</sup>، وكافة المسلمين أجمعين، وصلّ اللهم [ وسلم]<sup>(٦)</sup> وبارك على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، (والحمد لله رب العلمين)<sup>(٧)</sup>، [وحسينا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلي العظيم]<sup>(٨)</sup>.

[قد كمل هذا التأليف في شهر الله .....][<sup>(٩)</sup>] عام خمسة وثلاثين وتسعمائة، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين]<sup>(١٠)</sup>.

(١) ساقطة من (ت).

(٢) ساقطة من (س).

(٣) في (س)، و(ق): أوفوا.

(٤) ساقطة من (ق).

(٥) ساقطة (س).

(٦) في (ق): وأحبتنا.

(٧) ساقطة من (ت)، و(ق).

(٨) في (س): وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين.

(٩) ناقصة (س)، و(ق).

(١٠) بياض في الأصل.

(١١) ما بين المعقوفتين ساقط من (ق).

كمل بذلك العلم والود، في شرح تفصيل العقد، تأليف الإمام المقرئ، الفقيه النحوي أبي زيد عبد الرحمن بن محمد القصري، والحمد لله رب العلمين، على يد كاتبه لنفسه محمد بن حماد الله بن أحمد بن حماد الله بن محمد المسلمي التيشيسي، بعد صلاة الظهر يوم الاثنين لأربع وعشرين خلت من المحرم، فاتح عام ست وستين ومائتين وألف، عرفنا الله خيرها ووقانا ضيرها، وصلى الله وسلم على سيدنا ومواناً محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العلمين [٣٥/ ب] أهـ.



## أولاً : فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْزَّكَرَ﴾	٤٤	النحل	٥
﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهُادُ الَّذِينَ مَأْمُونُوا إِلَى صِرَاطِ مُّسْتَقِيمٍ﴾	٥٤	الحج	٢٣
﴿فَعَالَ لِيَا بِرِيدُ﴾	١٦	البروج	٤٤
﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾	٦٧	المائدة	٤٤
﴿عَلَيْهِنَّ أَنْذَرْتَهُمْ أَمَّا لَمْ﴾	٦	البقرة	٥٥
﴿عَلَيْهِمْ مُؤْسَدَةٌ﴾	٨	الهمزة	٥٥
﴿يَا ذَنْ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾	٤	القدر	٥٥
﴿إِنْ كُشْمُ مُؤْسِنِينَ﴾	٩٠	البقرة	٥٥
﴿هُرُبُوتُونَ﴾	٤	البقرة	٥٥
﴿عَلَ نَصِيرَهِ لَقَدِيرٌ﴾	٣٧	الحج	٥٦
﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْلَأَ﴾	١٠	يس	٥٦
﴿وَلَا هُمْ مُنَتَّ﴾	٤٣	الأنبياء	٥٦
﴿مِنْ وَرَاهِمْ شَحِيطٌ﴾	٢٠	البروج	٥٦
﴿إِنْ كُشْمُ تَعْلَمُونَ﴾	١٨٤	البقرة	٥٦
﴿بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ﴾	٢٤	يس	٥٦
﴿يُؤَذِّهُ إِلَيْكَ﴾	٧٤	آل عمران	٥٩
﴿لَا يُؤَذِّهُ إِلَيْكَ﴾	٧٤	آل عمران	٥٩
﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾	١٤٥	آل عمران	٥٦

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَمَنْ يَأْتِهِ، مُؤْمِنًا﴾	٧٥	طه	٥٩
﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾	٣١	طه	٦٠
﴿مَنْ تَوَلَّهُ﴾	٤	الحج	٦١
﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾	٢٥	المائدة	٦١
﴿عَلَيَّ وَتَوَكَّلْتُ﴾	١٣٠	التوبه	٦١
﴿وَعَيْنِهِ فَلَيَسْوِكَلُ الْمُرَكَّبَيْلُونَ﴾	٦٧	يوسف	٦١
﴿وَلَانْتَكُرُوا إِرْضَهُ لَكُمْ﴾	٧	الزمر	٦٢
﴿إِنَّدَرِنَّهُمْ﴾	٦	البقرة	٦٧
﴿إِنْقَرِرْتُمْ﴾	٨٠	آل عمران	٦٧
﴿أَوْتَشَكَرْتُ﴾	١٥	آل عمران	٦٩
﴿إِمَامُنُمْ﴾	١٧	الملك	٧٠
﴿إِمَاهَشَتَا﴾	٥٤	هود	٧٧
﴿أَزِيلَاهُ أُزِيلَكَ﴾	٣١	الأحقاف	٧١
﴿هَذُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ﴾	٣٠	البقرة	٧١
﴿هَعَلَ الْبَغَلَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾	٣٣	النور	٧٢
﴿جَاهَ أَحَدَهُمْ﴾	١٠٠	المؤمنون	٧٣
﴿لِإِنَّ النَّفَسَ لِأَنَّارَةٍ يَأْشُوءُ إِلَّا مَارَجَمَرَتْ﴾	٥٣	يوسف	٧٤
﴿لِلَّهِيِّ إِنْ أَرَادَهُ أَنْ يَسْتَكْنَهَا﴾	٥٠	الأحزاب	٧٤
﴿لَا نَدْخُلُوا بَيْتَ النَّبِيِّ﴾	٥٣	الأحزاب	٧٤

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٧٤	يوسف	٥٣	﴿بِالشَّوَّءِ إِلَمْ أَرَجَمَ﴾
٧٥	النور	٤٣	﴿إِنَّكَادَ سَتَّارُهُ، يَدْهُبُ بِالْأَبْصَرِ﴾
٧٨	الأعراف	٤٤	﴿فَإِذَا مُؤْمِنٌ يَدْهُبُ بِهِمْ﴾
٧٨	يوسف	٧٠	﴿لَمْ آذَنْ مُؤْمِنٌ﴾
٧٨	النساء	١٦٥	﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلَّاتِيْسَ عَلَى اللَّهِ﴾
٨٢	مريم	٧٤	﴿أَنْسَنَ اثْنَانِ وَرَبِّيَا﴾
٨٣	يوسف	٣٧	﴿إِلَآ ابْنَ الْكَعْبَاتِ أَوْ يَلِهِ﴾
٨٦	الرعد	٣٣	﴿فَأَنْتَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾
٨٨	الحج	١١	﴿إِنَّ أَصَابَهُ خَيْرٌ أَطْمَانَ يَدِهِ﴾
٨٩	طه	٩٦	﴿فَقَبَضْتُ قِبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾
٨٩	يونس	٧	﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾
٨٩	الإسراء	٤٠	﴿أَفَأَضَفْتُكُمْ رِبْيَكُمْ إِلَيْنَ﴾
٩٠	الأعراف	١٦٧	﴿وَإِذَا تَذَادَتْ رِبُّكُمْ لِيَعْنَ﴾
٩٠	إبراهيم	٩	﴿وَإِذَا تَذَادَتْ رِبُّكُمْ لِيَعْنَ﴾
٩٠	القصص	٤١	﴿أَئِمَّةٌ يَكْتُبُونَ﴾
٩٠	الأنبياء	٧٣	﴿أَئِمَّةٌ يَهْدُونَ﴾
٩١	القصص	٨٢	﴿وَيُنَكِّأَ اللَّهُ﴾
٩٢	القصص	٨٢	﴿وَيُنَكِّأَ﴾
٩١	القصص	١٠	﴿فَوَادَ أَئِمَّةُ مُوسَى﴾

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
٩١	القصص	٢٩	﴿لِأَهْلِهِ أَنْكُثُوا﴾
٩١	القصص	٣٤	﴿وَأَنْ يُكَذِّبُونَ﴾
٩١	القصص	٦١	﴿وَمِمْ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾
٩٥	الملك	٤	﴿إِنَّمَا يُنَزَّلُ إِلَيْكُمْ الْبَشِّرُ حَاسِبًا﴾
٩٥	العنكبوت	٥٨	﴿لَكُوْنُتُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عَرَفًا﴾
٩٢	النمل	٨٩	﴿لَمْ يَرْجِعْ قَوْمٌ مِّنْ قَطِيرٍ﴾
٩٣	الكوثر	٣	﴿لَوْلَا كَثُرَكُتْ هُوَ الْأَبْرَارُ﴾
٩٣	القصص	١٠	﴿وَأَضَبَّ فَوَادُ أَمْ مُوسَىٰ فَنَرَى عَيْنَاهُ﴾
٩٣	النجم	١١	﴿مَا كَذَّبَ النَّوْمَادُ﴾
٩٤	الجن	٨	﴿فَوَجَدَنَاهَا مُلْكَتَ حَرَّسًا﴾
٩٤	المزمول	٦	﴿إِنَّ نَاسَةَ اللَّيلِ هِيَ أَشَدُّ وَطَاقَةً﴾
٩٥	الملك	٤	﴿إِنَّمَا يُنَزَّلُ إِلَيْكُمْ الْبَشِّرُ حَاسِبًا﴾
٩٥	العنكبوت	٥٨	﴿لَكُوْنُتُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ عَرَفًا﴾
٩٦	التوبه	٣٧	﴿لَوْلَا اللَّهِ بِرِيَادَةٍ فِي الْكَوْنِ﴾
٩٨	النجم	٥٣	﴿وَالْمُرْتَفَعَكَهُ أَهْوَى﴾
٩٨	الحاقة	٩	﴿وَالْمُؤْنَسَكَثُ بِالْخَاطِئَهُ﴾
٩٨	الحج	٤٥	﴿وَيَرِثُ مُعَطَّلَهُ﴾
٩٩	البقرة	٧١	﴿فَالَّذِينَ جَنَحُوا إِلَيْهِ﴾
١٠٠	البقرة	١٨٧	﴿لَوْلَا لَفَنَ بَشِّرُوهُنَّ﴾

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٠٠	الأنفال	٦٦	﴿ أَلَّا يَخْفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ﴾
١٠١	يونس	٥١	﴿ مَا لَكُنَّ وَقَدْ كُنْتُ بِهِ ﴾
١٠١	يونس	٩١	﴿ مَا لَكُنَّ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾
١٠٢	النجم	٤٩	﴿ عَادَ الْأُولُونَ ﴾
١٠٣	الحاقة	١٩	﴿ وَكَيْنَيْهِ إِنْ طَائِثٌ ﴾
١٠٥	النساء	١٦٦	﴿ قَدْ صَلَوًا ﴾
١٠٥	الأنعام	٥٧	﴿ قَدْ حَلَّتْ إِذَا ﴾
١٠٧	الأعراف	١٧٩	﴿ وَلَقَدْ ذَرَانَا لِجَهَنَّمَ ﴾
١٠٧	البقرة	٢٠٥	﴿ قَدْ بَيَّنَ الرُّسُدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾
١٠٨	الأعراف	٣٨	﴿ وَقَدْ بَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسْكِينِهِمْ ﴾
١٠٨	التوبية	١١٨	﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ ﴾
١٠٨	الصف	٥	﴿ وَقَدْ تَعْلَمُونَ ﴾
١٠٨	العنكبوت	٣٥	﴿ وَلَقَدْ رَسَّانَا ﴾
١٠٩	الأنعام	١٤٧	﴿ حَمَّلْتَ ظُهُورَهُمَا ﴾
١٠٩	الأنبياء	١١	﴿ كَانَتْ ظَالِمَةً ﴾
١١٠	الأعراف	٨٩	﴿ فَلَمَّا أَتَتَنَّتْ دُعَوا اللَّهَ ﴾
١١٠	يونس	٨٩	﴿ قَدْ أَجِبَتْ دَعَوَتُكُمَا ﴾
١١١	غافر	٢٧	﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾
١١١	الدخان	١٩	﴿ وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ ﴾

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿فَلَا إِذْكُرْ بِمَعَنَى﴾	٤٢	هود	١١٢
﴿وَيُعَذَّبُ مَنْ يَتَّمَاهِ﴾	٢٨٣	البقرة	١١٢
﴿لَا أَوْ تَدْرُكْهُ يَلْهَثُ﴾	١٧٦	الأعراف	١١٣
﴿وَيُعَذَّبُ مَنْ يَتَّمَاهِ﴾	٢٨٣	البقرة	١١٥
﴿لَمَنْ يَجْعَلْ صَدَرَهُ ضَيْقَارَحَّاجًا﴾	١٢٦	الأنعام	١١٥
﴿فَلَمَّا رَأَهُمْ قَبْلَ رَبِّكُمْ﴾	١٤	المطففين	١١٦
﴿فَقْلُ رَبِّكُمْ﴾	١٤٨	الأنعام	١١٦
﴿كُلْ وَلَقَبِرْ﴾	١	القلم	١١٨
﴿لَيْسَ وَالقَرْمَانِ﴾	١	يس	١١٨
﴿كَهْيَعْصَنْ ذَكْرُ﴾	١	مريم	١١٩
﴿لَمِنْ لَذْنَهُ﴾	٤٠	النساء	١٢٠
﴿هُدَى لَانْشِبِينَ﴾	٢	البقرة	١٢٠
﴿لَيْلَيْنَهُمْ﴾	٥	البقرة	١٢٠
﴿وَأَكَلَهُ عَفَورُ رَحِيمُ﴾	٥	الحجرات	١٢١
﴿لَمَنْ غَلِ﴾	٤٢	الأعراف	١٢١
﴿حَلِسَاتُغَمْرَدًا﴾	١٤	فاطر	١٢١
﴿لَمِنْ يَخْرِي﴾	٦٥	هود	١٢١
﴿عَلِيَّدُ خَيْرٌ﴾	٣٣	لقمان	١٢١
﴿مِنْ آنَصَارِ رَبَّنَا﴾	١٩٢	آل عمران	١٢١

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٢١	النور	٣٩	﴿وَمَنْ لَا يَعْمَلُ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾
١٢١	طه	١٠٦	﴿يَوْمَئِذٍ لَا نَنْفَعُ﴾
١٢١	المزمل	١٨	﴿مِنْ خَيْرٍ﴾
١٢٢	الأعراف	١٦٦	﴿وَرَدَدَهُ حَسِينَ﴾
١٢٢	المزمل	١٨	﴿مَأْءَأْ غَيْرَ مَاسِنَ﴾
١٣٠	المطففين	١٤	﴿إِلَّا رَأَى عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾
١٣١	الطلاق	٩	﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أُمِّهَا﴾
١٣٥	المرسلات	٣٢	﴿وَلَا سَكَرٌ كَالْقَصْرِ﴾
١٣٧	الكافرون	٦	﴿وَرَبِّ دِينِ﴾
١٣٨	البقرة	١٨٦	﴿وَلَيَوْمًا مُّؤَدِّي لِعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾
١٣٨	الدخان	٢١	﴿وَلَيَوْمًا تُقْنَوْا فَاعْتَلُونَ﴾
١٣٨	النمل	١٩	﴿أَوْزَعَنِي أَنْ أَشْكُرْ يَعْمَلَكَ﴾
١٣٨	الأحقاف	١٤	﴿أَوْزَعَنِي أَنْ أَشْكُرْ يَعْمَلَكَ﴾
١٣٩	طه	١٨	﴿وَلِيَفِيَّا مَأْرِبُ أُخْرَى﴾
١٣٩	الشعراء	١١٨	﴿وَجِئْنِيَ وَمَنْ مَعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
١٤٠	يوسف	١٠٠	﴿بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْرَقَتْ﴾
	القصص	٣٠	﴿إِذْ أَنَا اللَّهُ﴾
١٤١	الكافرون	٦	﴿لَكُوْدِيْنْكُو وَرِبِّ دِينِ﴾
١٤٢	الملك	٢٩	﴿وَمَنْ مَعَنِي أَوْرَحَنَا﴾

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَتَحْمِيَاهُ﴾	١٦٢	الأنعام	١٤٣
﴿لَوْلَئِي ذَاهِبٌ إِنْ رَبِّ﴾	٩٩	الصفات	١٤٣
﴿لِيَوْمِ الْقِيَادَةِ﴾	٣٢	غافر	١٤٥
﴿لِيَوْمِ الْقِيَادَةِ﴾	١٤	غافر	١٤٥
﴿الْعَكْفُ فِيهِ وَالْبَادُ﴾	٢٣	الحج	١٤٦
﴿لَتَغْنَمَا مَا لَيْسَ لَكَ يَهُدِّي عَنْكُمْ﴾	٤٦	هود	١٤٦
﴿لَأُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾	١٨٦	البقرة	١٤٦
﴿لِيَوْمِ يَنْزَعُ الدَّاعِ إِلَى شَنِي وَنُصْكِرِ﴾	٦	القمر	١٤٧
﴿لَرَبَّنَا وَتَقْبَلْ مُدْعَكَهُ رَبَّنَا﴾	٤٢	إِبرَاهِيمَ	١٤٧
﴿لَأَذْنَنَ وَرَبِّيَّهُ﴾	١٢	الحاقة	١٤٧
﴿لَهُمَا دَعَانِ فَلَيَسْتَجِيبُوا﴾	١٨٥	البقرة	١٤٨
﴿فَقَالَ أَنْجَحُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَنِ﴾	٨١	الأنعام	١٤٨
﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَلَا خَافُونِ﴾	١٧٥	آل عمران	١٤٩
﴿لَوْلَا مُخْزِرُونَ فِي ضَيْفَنِ﴾	٧٨	هود	١٤٩
﴿وَلَا نَقْوَالَهُ وَلَا مُخْزِرُونَ﴾	٦٩	الحجر	١٤٩
﴿فَلَا تَخْشُو النَّاسَ وَأَخْشُونِ﴾	٤٦	المائدة	١٤٩
﴿لَهُمَا أَثْرَكَنَ شُمُونَ مِنْ قَبْلِ﴾	٢٢	إِبرَاهِيمَ	١٥٠
﴿وَأَئْسَمُونُ هَذَا صَرْطُ مُسْتَقِيمِ﴾	٦١	الزخرف	١٥٠
﴿وَأَنْقُرُنَيْتَ أُولَى الْأَئْبِ﴾	١٩٦	البقرة	١٥١

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٥١	المؤمنون	٥٣	﴿وَإِنَّا رَبُّكُمْ فَلَقَنُونَ﴾
١٥١	الرسلات	٣٩	﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ دِينٌ فَلَكُمْ دِينُكُمْ﴾
١٥٢	يوسف	٦٦	﴿حَمَّنَ تُؤْثِونَ مَوْنَاتِنَ اللَّهُ﴾
١٥٣	الكهف	٣٨	﴿إِنْ سَرَنَ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَأَ﴾
١٥٤	الزخرف	٦١	﴿وَأَتَيْمُونَ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾
١٥٥	النمل	٣٧	﴿فَمَا آتَنَا إِنَّمَا اللَّهُ﴾
١٥٥	طه	٩١	﴿أَلَا تَعْيَنُ أَغْصَبَتَ أَمْرِي﴾
١٦١	القصص	٦١	﴿لَمْ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةَ مِنَ الْمُخْضَرِينَ﴾
١٧٠	المائدة	٣	﴿شَنَآنُ قَوِيرٍ﴾
١٧١	الأنعام	٤٧	﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيْكُمْ بِهِ أَنْظُرْ﴾
١٧٤	الشعراء	١١٥	﴿إِنَّمَا إِلَّا نَبِرٌ مُثِينٌ﴾
١٧٥	الأనفال	٤٣	﴿وَيَتَجَنَّبُ مِنْ حَمَّى﴾
١٧٧	التوبه	٩٩	﴿الْأَئْمَانَ أَتَرْبِهَ لَهُمْ﴾
١٧٧	النمل	٩١	﴿وَهُمْ مِنْ فَرَعَ يَوْمِدِ﴾
١٧٧	المعارج	١١	﴿لَوْ يَقْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِدِ﴾
١٧٧	هود	٦٥	﴿وَمِنْ خَرْيِ يَوْمِدِ﴾
١٧٩	الكهف	٣٦	﴿لَكِهَا هُوَ اللَّهُ رَبِّ﴾
١٨١	الطلاق	٨	﴿وَعَذَبَهَا عَذَابًا شَدِيدًا﴾
١٨٢	الكهف	٧٣	﴿لَقَدْ جَنَتْ شَيْئًا شَكِيرًا﴾

الصفحة	السورة	رقمها	الآية
١٨٢	مريم	١٨	﴿لَا هَبَّ لِكَ غُلَمًا زَكِيًّا﴾
١٨٤	طه	١٠	﴿لَا هُنَّ لِأَنْتَ مُكْثُرًا﴾
١٨٥	الحج	١٥	﴿لَمْ يَقْطُنْ﴾
١٨٥	الحج	٢٧	﴿لَمَّا يُقْصُرُوا نَقْشُهُمْ﴾
١٨٥	النمل	٣٧	﴿فَوَالَّذِينَ يَمْلِكُونَ بَيْلًا﴾
١٨٧	سبأ	٥٤	﴿وَجِيلَ يَنْهَمُ﴾
١٩٠	الواقعة	٥١	﴿أَوْ إِمَامًا قُوَّاتِنَا﴾
١٩١	الصفات	١٥٣	﴿أَصْطَفَنِي الْبَنَاتِ﴾
١٩٢	الواقعة	٣٨	﴿أَبْكَاهُ عَزَّزَةٍ﴾
١٩٢	الجن	١٧	﴿وَتَلَكُّهُ عَذَابًا صَدَدًا﴾
١٩٢	الملك	١٧	﴿مَأْمُونٌ مَّنْ فِي السَّمَاءِ﴾

## ثانياً: فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	المحدث
٢١	«كل أمر مهم ذي بال.....»
١١٧	«أنا فرتكم على الحوض»

### ثالثاً: فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم	. ١٥٠، ١٤٧، ٩٠
ابن أبي كثیر	. ١٨٣، ١٨٢
ابن إسحاق	. ١٨٠، ١١٢، ١١٠، ٣٠، ٢٥
ابن المسيبى	. ١٢١، ١١٧، ١١٦
ابن بري	، ١١٣، ١٠٤، ١٠١، ٦٤، ٥٨، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٢٦ . ١٥٩، ١٣٤، ١٣٢، ١٢٢، ١١٨، ١١٤
ابن جعفر	. ١٨٣، ١١١، ٦٢، ٦١، ٣٣، ٣٢، ٣١
ابن سعدان	، ١١٨، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٣، ٥٧، ٥٢، ٣١، ٣٠ ، ١٥٤، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٣، ١٢٠، ١١٩ . ١٨٦، ١٨٥، ١٥٩، ١٥٥
ابن سيف	. ١٣٦، ١٠٣، ٥٠
ابن شريح	. ١٨٣، ١٦٥
ابن عبدوس	، ١١٣، ١١٢، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٢، ٧٠، ٣٢، ٥٣ . ١٧٨، ١٤١، ١٣٠، ١٢٣، ١١٥
ابن عمر	. ١٨٦
ابن غازى =الشيخ	، ٥٢، ٣٩، ٣٢، ٢٩، ٢٨، ٢٤، ٢٣، ٢١، ٢٠، ١٩ ، ١١١، ١٠٩، ١٠٤، ١٠٣، ٧٠، ٦٩، ٦٧، ٦٦
ابن فرج	، ١٥٧، ١٤٣، ١٣٢، ١٢٨، ١١٨، ١١٤ . ١٨٩، ١٥٨ ، ١١٦، ١١٥، ١١٣، ١١٢، ١٠٠، ٩٩، ٩٧

الصفحة	العلم
. ١٦١، ١٤٥، ١٣٩	
. ١٧٩، ٣٣، ٣١	ابن فرح المفسر
. ١١	ابن مالك
. ١٨٣، ١٧٩، ١١٩، ١٠١، ٥٣	ابن مجاهد
. ١٨٧، ١٨٦	ابن هشام
. ١٥٩، ١٣٦، ١٣٥، ١٠٣، ٥٠	ابن هلال السجلماسي
. ١٧٥	ابن يعيش
٨٧، ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٢٠، ٢٢، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٩ ، ١٢٦، ١١٨، ١٢٤، ١١٣، ١١١، ١٠١، ٩٥، ٩٧ . ١٩٣، ١٣٢، ١٢٨	أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي
. ١٣٦، ١١٣، ٥٣	أبو الحسن بن غلبون
١٠٨، ١٠٦، ١٠٧، ١٠١، ١٠٢، ٥٣، ٧٠، ٣٣، ٣٢ ، ١٣١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٣، ١٢٣، ١٣٠ . ١٧٧، ١٦٠، ١٤٢، ١٤١، ١٣٩	أبو الزعراء = عبد الرحمن بن عبدوس
. ١٨٣، ١٦٥	أبو العلاء
١١٣، ٥٣، ٧٤، ٨٨، ٧٦، ١١٢، ١١٠، ١٠٢، ١١٠ ، ١٧٤، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤٣، ١٦١، ١٤٣ . ١٧٦	أبو الفتح
٢١، ٤٦، ٤٧، ٦٥، ١٢٤، ١٣٤، ١٥٠، ١٥١ . ١٧٥، ١٦٣	أبو القاسم الشاطبي
. ١٦٥	أبو المبارك

الصفحة	العلم
.٤٩	أبو جابر الوجاني
.١٧١	أبو زيد
٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٣، ٣١، ٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٦، ٢٤، ٧١، ٧٠، ٦٨، ٦٧، ٦٥، ٦٤، ٥٩، ٥١، ٤٠، ٣٩، ٩٧، ٩٦، ٨٦، ٨٤، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٢، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ١١٨، ١١٥، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١٠٩، ١٠٨، ١٣٦، ١٣٤، ١٣١، ١٢٦، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١٤٥، ١٤٤، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٥٦، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦٠، ١٨٤، ١٨٣، ١٩٧، ١٧٧، ١٧١، ١٧٢، ١٦٩، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٥.	أبو سعيد = ورش
.١٨١	أبو علي
.٨٧	أبو عمran الزواوي
١٢٨، ٢٥، ٥٣، ٨٨، ٩١، ٩٢، ٩٩، ١٠٩، ١١٣، ١١٩، ١٦٦، ١٣٦، ١٦١.	أبو عمرو الداني
١١٦، ١١٧، ١٠٢، ١٠٠، ٩٧، ٧٣، ٣٧، ٤٠، ٥٤، ١٦١، ١٦٢، ١٤٨، ١٢٨، ١٣٨، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٣.	أبو عون الواسطي
.١٧٤	
١١٢، ١٠٩، ١٠٦، ٦٩، ٦٤، ٥٣، ٤٠، ٣٩، ٢٩، ١٤٢، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٤، ١٢٢، ١١٨، ١١٣	أبو نشيط

## بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

العلم	الصفحة
	. ١٨٣، ١٨٢، ١٧٤، ١٧٣، ١٤٥
أبو وكيل ميمون	. ١٢٣، ١٢٧
أبو يعقوب = الأزرق	١٠٣، ٩٦، ٧٧، ٧٣، ٧١، ٦٧، ٦٦، ٦٤، ٣٩، ٢٦ ، ١٢٢، ١١٩، ١١٨، ١١٥، ١١٢، ١٠٩، ١٠٧ ، ١٣٦، ١٣١، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣ ، ١٦٩، ١٦٨، ١٥٣، ١٤٣، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩ . ١٩٢، ١٩٠، ١٨٩، ١٧١
أحمد الحلوي	٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٦٥، ٥٦، ٥٤، ٣٨، ٣٠، ٢٩ ، ١١٦، ١١٢، ١٠٩، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٢، ٩٨، ٩٧ ، ١٤٢، ١٣٩، ١٣٨، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٣، ١١٨ . ١٨٢، ١٧٤، ١٧٢، ١٦١، ١٤٨، ١٤٦، ١٤٥
أحمد الوجدي	. ١٢٦
أحمد بن فرج = المفسر	١١٢، ١١٣، ١٠٧، ١٠١، ٩٩، ٦٩، ٣٣، ٣١، ٣٢ ، ١٦٠، ١٣٨، ١٣٩، ١١٥، ١٥٩، ١٤٦، ١٤٥، ١٣٨، ١٣٩ . ١٧٧، ١٦١
أحمد بن قالون	. ١١٢، ١١١، ١١٠
إسحاق المسمّي	٩٨، ٩٧، ٦٩، ٦٠، ٥٩، ٥٣، ٤٨، ٤٦، ٤١، ٣٠ ، ١١٩، ١١٣، ١١٢، ١١٠، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٠ ، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣١، ١٣٠، ١٢٣، ١٢١ ، ١٧٠، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٨، ١٦٤ . ١٨٦، ١٨٣، ١٨٠، ١٧٦، ١٧١
إسماعيل (القاضي)	١٠٥، ٦٥، ٥٧، ٥٤، ٥٣، ٤١، ٣٠، ٢٩

الصفحة	العلم
،١٢٨ ،١٢٧ ،١٢٣ ،١١٨ ،١١٢ ،١٠٩ ،١٠٦ .١٧٥ ،١٦٥ ،١٦٣ ،١٦٢ ،١٤٥ ،١٤٢	
،١٤٠ ،٣٢ ،٣١ ،١١١ ،١٠١ ،١٠٠ ،١٠٢ ،٦٢ ،٦١ ،٣٣ .١٨٤ ،١٩٠ ،١٨٣ ،١٤٦	إسماعيل بن جعفر الأنصاري
،٧٩ ،٧٨ ،٧٧ ،٧٦ ،٦٥ ،٧٣ ،٢٧ ،٢٨ ،٣٢ ،٢٤ ،٩٥ ،٩٤ ،٩٣ ،٩٢ ،٨٨ ،٨٧ ،٨٦ ،٨٢ ،٨١ ،٨٠ ،٩٦ ،٩٧ ،٩٨ ،١٠٣ ،١٠٦ ،١٠٩ ،١١٢ ،١١٤ ،١١٥ ،١٤١ ،١٢١ ،١٣٢ ،١٣٧ ،١٣٩ ،١٤٠ ،١١٦ ،١٢٠ ،١٤٩ ،١٥٢ ،١٥٣ ،١٥٤ ،١٦٦ ،١٦٧ ،١٦٨ ،١٧١ .١٩٢ ،١٩٠ ،١٨٩ ،١٨٧	الأصبهاني = الأستدي
،٥١ ،٤٠ ،٣٩ ،٣٨ ،٣٧ ،٣٦ ،٣٣ ،٣٠ ،٢٩ ،٢٥ ،٧٦ ،٧٥ ،٧٤ ،٧٣ ،٧٠ ،٦٤ ،٥٩ ،٥٨ ،٥٦ ،٥٣ ،١٠٦ ،١٠٥ ،١٠٤ ،١٠٣ ،١٠٢ ،٩٧ ،٩٦ ،٧٨ ،١١٥ ،١١٤ ،١١٣ ،١١٢ ،١١١ ،١١٠ ،١٠٧ ،١٣٩ ،١٢٩ ،١٢٨ ،١٢٣ ،١١٧ ،١١٦ ،١٥٤ ،١٥٣ ،١٤٧ ،١٤٥ ،١٤٢ ،١٤١ ،١٤٠ ،١٧٠ ،١٦٨ ،١٦٤ ،١٦٢ ،١٦١ ،١٦٠ ،١٥٩ .١٨٨ ،١٨٤ ،١٨٢ ،١٧٧ ،١٧٥ ،١٧٣ ،١٧٢	الأصم = قالون
.١٦٦ ،٢٨	التنملي
،١٧٧ ،١٧٥ ،١٧٤ ،٩٥ ،٥٠ ،٢٧ ،٢٥ ،١٧٠ ،١٧٠ ،١٧٨ ،١٨٥ ،١٨٤ ،١٨٣ ،١٨٢ ،١٨١ ،١٨٠ .١٩٢ ،١٩١	الجعبري

الصفحة	العلم
،٧٣،٧١،٧٠،٦٩،٦٨،٥٧،٥٢،٤١،٣٣،٣١ ،١٥٣،١٠٣،٩٧،٩٦،٨٢،٨٠،٧٨،٧٦،٧٤ .١٦٩،١٦٦،١٥٧،١٥٦،١٥٤	حرمي
.٣٤	الحضرى
.١٢٨،٩٧،٧٣،٥٤	الجمال
.٦٤،٢٤	الخراز
.٢٨	داود بن أبي طيبة
.٣٣،٣٢،٣١	الدوري
.١٢٠،٦١،٣١	سعدان
،١٥٠،١٣٤،١٢٤،٦٥،٤٦،٤٧،٢١ .١٨٨،١٨٢،١٥١	الشاطبي=أبو القاسم
.٢٧	عبد الرحمن بن القاسم الفقيه
،٧٧،٧٦،٧٠،٧٣،٦٤،٢٨،٢٧،٢٦،٢٤ ،١١٤،١٠٧،١٠٩،١١٠،١١٢،٧٨،٩٦،٩٧،١٠٣ ،١٣٢،١٣١،١٢٥،١٢٣،١١٦،١١٥ ،١٣٣،١٣٤،١٣٥،١٣٦،١٣٨،١٣٩،١٣٩ ،١٤٠،١٤١،١٤١،١٥٣،١٥٧،١٦٧،١٦٨،١٨٧،١٧١،١٧١ .١٩٢،١٩٠	عبد الصمد=العتqi
.٥٧،٥٤	علي بن سليمان
.١٢٨	علي بن هارون

الصفحة	العلم
. ١٣٢، ١٠٩، ١٠٨، ٨٨، ٨٧، ٥٩	فارس بن أحمد
. ١٢٥، ٤٧	الفاسي
. ٣٢	الكسائي
. ١٦٨، ١١٩، ١٥٨، ٤٧، ٤٦، ٤٤	المجراد
. ١٨٦، ٣١	المرادي
. ١٧٩، ١٢١، ١١٢، ١٢٠، ١١٧، ١١٦، ١٠٧، ١١٠	محمد بن إسحاق المسيبي
. ١٩	محمد بن عبد الله
. ٦٤، ٥٧، ٥٣، ٥٢، ٤٨، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٠، ٢٩	محمد بن هارون المرزوقي
. ١٤٥، ١٤٢، ١٢٥، ١٢٢، ٧٥، ٧٠، ٦٩، ٦٥	
. ١٧٩، ١٧٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٩، ١٤٦	
. ١٨٣	مكي = القيسى
. ١٦٥	المهدوى
. ٢٨	مواس بن سهل
. ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢٠	نافع
. ١١٤، ١٠٥، ١٠١، ٩٩، ٩٣، ٧٩، ٦٨، ٤٦، ٣٧	
. ١٧٩، ١٥٧، ١٥٥	
. ٨٢، ٧٢، ٧١، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٥٠، ٤٠، ٢٦	يوسف (أبو يعقوب)
. ١١٨، ٩٦، ٩٧، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١١٤، ١١٥، ١١٦	
. ١٣٨، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٧	
. ١٣٩، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠	
. ١٨٨	
. ٢٨	يونس بن عبد الأعلى

### رابعاً: فهرس الكتب الواردة في متن الكتاب

الكتاب	الصفحة
إنشاد الشريد	٥٥
تحفة الأليف	١٦٦
التعريف	٧٣، ٦٠، ٥٩، ٥٦، ٥٣، ٣٢، ٣٠، ٢٨، ٢٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٧، ٧٤، ٩٩، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٨، ١١٩، ١١٨، ١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢١، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٣، ١٥٠، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٣، ١٤٢، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٦، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٧٣، ١٧١، ١٧٠، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٥، ١٦٤، ١٨٢، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، . ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٦، ١٨٤، ١٨٣
التيسير	١٨٣، ١٦٥، ١٤٥، ١١٣، ٤٨، ٤٧، ٤٣
تفصيل عقد الدرر	٤٣، ٣٣، ٢٠
در الأفكار	١٦٥
الدرر = (درر اللوامع)	٣٩، ٣٤، ٢٧، ٢٦، ٢٤، ٣٦، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٦، ٤٣، ٤٠، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٥، ٤٣، ٥٨، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦٠

الصفحة	الكتاب
،٩٨،٩٧،٩٦،٩٣،٨٢،٧٩،٧٨،٧٥،٧٦، ،١٠٩،١٠٧،١٠٥،١٠٤،١٠٣،١٠٠،٩٩ ،١٢٣،١٢٢،١١٩،١١٨،١١٥،١١٤،١١١ ،١٣٦،١٣٨،١٣٤،١٣١،١٢٦،١٢٥،١٢٤ ،١٤٨،١٤٥،١٤٤،١٤٣،١٤٢،١٤١،١٤٠ ،١٦٤،١٦٣،١٦٢،١٦٠،١٥٧،١٥٥،١٥٣ ،١٨٢،١٧٩،١٧٧،١٧٣،١٦٩،١٦٦،١٦٥ .١٩٠،١٨٩،١٨٧،١٨٥،١٨٤،١٨٣	
.٢٢	السنوسية الصغرى
.١٧٥،٩٥	شرح الجعبري = شرح الشاطبية
.١٥٩	شرح التلخيص
.١٢٩،٨٨	مختصر التعريف
.٢٥	المنبأة

### خامساً : فهرس القوافي الشعرية

الصفحة	عدد الأبيات	القافية	الصدر
٦٣	٠١	جنت	هو الخليفة
٨٩	٠١	القرنفل	إذا
١٤٩	٠١	بمعطل	وجيد
١٨٠	٠١	لا أقبلني	وترميني
١٨٥	٠١	فلين	تراء
١٨٦	٠١	تُدرب	وقالت
١٨٧	٠١	نائله	في لك
١٨٧	٠١	يَبْتَسِم	يُغضي

## السادس : فهرس المصادر والمراجع

١. الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواية، وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلائل لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد بن محيان الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، ط: الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٢. الأعلام لخير الدين الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين.
٣. الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر ابن البادِش (ت: ٥٤٠ هـ)، حققه وقدم له د/ عبد المجيد قطاميش، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.
٤. الآلئ الفريدة، في شرح القصيدة لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت: ٦٥٦ هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله عبد المجيد نمنكاني، (رسالة ماجستير مرقونة بجامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين / ١٤٢٠ هـ).
٥. انباه الرواة على أنباه النحاة لحمال الدين القبطي (ت: ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة/ مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.
٦. إيضاح الأسرار والبدائع، (مخطوط خاص).
٧. تحفة المنافع، في مقدمة الإمام نافع ليمون أبي وكيل المصمودي (مخطوط / خاص)
٨. تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، ضبط ومراجعة: صدقى جحيل العطار، دار الفكر، بيروت / ط: الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
٩. تهذيب الكمال، في أسماء الرجال ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت: ٤٤٤ هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

١٠. توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك لأبي محمد بدر الدين المرادي المالكي (ت: ٧٤٩ هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
١١. جذوة المقتبس، في تاريخ علماء الأندلس لأبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (ت: ٤٨٨ هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف / محمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: الأولى ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
١٢. الجرح والتعديل لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧ هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الأولى ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
١٣. الجعبري، ومنهجه في كنز المعاني، في شرح حرز الأمانى، ووجه التهانى لإبراهيم بن عمر الجعبري (ت: ٧٣٢ هـ)، تحقيق: ذ.أحمد البزيدى، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالغرب، طبعة: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
١٤. درة الرجال، في غرة أسماء الرجال لابن القاضي المكتنasi (ت: ١٠٢٥ هـ)، حققه وعلق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٥. دوحة الناشر، لمحاسن من كان من المغرب من مشايخ القرن العاشر لمحمد بن عسکر الشفشاوني (ت: ٩٨٦ هـ)، تحقيق د/ محمد حجي، راجعه ورقم فهارسه عبد المجيد خيالي، منشورات مركز التراث الثقافي المغربي، البيضاء، ط: الثانية ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٦. ديوان الفرزدق ، شرحه وضبطه وقدم له ذ/ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٧. ديوان امرؤ القيس ، ضبطه وصححه ذ/ مصطفى عبد الشافي، دار الكتب

- العلمية، بيروت - لبنان، ط: الخامسة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
١٨. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط: الثالثة، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
١٩. ديوان علقة بن عبدة التميمي شرح السيد أحمد صقر، المطبعة المحمودية، ط: الأولى ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م.
٢٠. سلوة الأنفاس، ومحادثة الأكياس، بمن أقرب من العلماء والصلحاء بفاس لمحمد ابن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥ هـ)، تحقيق: عبد الله الكامل الكتاني / حمزة بن محمد الطيب الكتاني / محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢١. سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارناؤوط / حسن عبد المنعم شلبي / عبد اللطيف حرز الله / أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٢٢. شرح الدرر اللوامع، في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي عبد الله محمد المتوري القيسي (ت: ٨٣٤ هـ)، تقديم وتحقيق ذ/الصديقى سيدى فوزي، مطبعة النجاح، الجديدة، الدار البيضاء، ط: الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢٣. شرح ابن المجراد، المسمى: «إيضاح الأسرار والبدائع» (خطوط / نسخة الخزانة الوطنية الفرنسية).
٢٤. شرح الهدایة لأبي العباس أحمد المهدوي (ت: ٤٤٠ هـ)، تحقيق ودراسة د/ حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، طبعة ١٤١٥ هـ.
٢٥. شرف الطالب، في أنسى المطالب لابن قندل القسطيوني (ت: ٨١٠ هـ)، تحقيق محمد ابن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، ط: الأولى ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

**بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد**

٢٦. صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
٢٧. غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الحسن ابن الجوزي (ت: ٨٣٣ هـ)، مكتبة ابن تيمية، طبعة: ١٣٥١ هـ.
٢٨. غريب القرآن (نزهة القلوب) لمحمد بن عُزير السجستاني (ت: ٣٣٠ هـ)، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جبران، دار قتبة - سوريا، ط: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢٩. فهرس المنجور لأبي العباس أحمد المنجور الفاسي (ت: ٩٩٥ هـ)، تحقيق محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، طبعة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
٣٠. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد صلاح الدين (ت: ٧٦٤ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ط: الأولى ١٩٧٤ .
٣١. القراء والقراءات بالمغرب للأستاذ سعيد أعراب، دار الغرب الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م
٣٢. قراءة الإمام نافع عند المغاربة من روایة أبي سعيد ورش للدكتور عبد الهادي حيثو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المملكة المغربية/ طبعة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
٣٣. القصيدة الخصريّة في قراءة الإمام نافع لأبي الحسن علي الخصري القيرواني (ت: ٤٨٨ هـ)، تحقيق وتقديم د. توفيق بن أحمد العقربي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٤. كتاب التعريف في اختلاف الرواية عن نافع لأبي عمرو الداني (ت: ٤٤ هـ)،

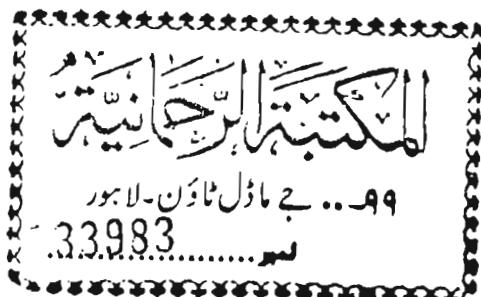
- دراسة وتحقيق محمد السحابي، ط: بدون، تاريخ الطبع (د.ت.).
٣٥. كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمر عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، عن بتصححه أوتويرتلز، دار الكتاب العربي، ط: الثانية ١٤٠٤ هـ - م ١٩٨٤.
٣٦. كتاب القصد النافع، لغية الناشئ والبارع، على الدرر اللوامع، في مقرئ الإمام النافع لحمد بن إبراهيم الشريشي الخراز (ت: ٧١٨ هـ)، تحقيق: التلميذ محمد محمود، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة، ط: الأولى ١٤١٣ هـ - م ١٩٩٣.
٣٧. كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج لأحمد بابا التنبكتي (ت: ١٠٣٦ هـ)، دراسة وتحقيق: ذ.محمد مطيط، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/المغرب، طبعة ١٤٢١ هـ - م ٢٠٠٠.
٣٨. متن الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع) لأبي محمد الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ)، تحقيق: محمد تقييم الزعبي، مكتبة دار المدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط: الرابعة، ١٤٢٦ هـ - م ٢٠٠٥.
٣٩. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لأبي محمد اليافعي (ت: ٧٦٨ هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٤١٧ هـ - م ١٩٩٧.
٤٠. مستند أحمد حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت: ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط / عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢١ هـ - م ٢٠٠١.
٤١. المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥ هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٤٢. معجم البلدان لشهاب الدين ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦ هـ)، دار صادر، بيروت، ط: الثانية، ١٩٩٥ م.

٤٣. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) دار الكتب العلمية، ط: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٤. معنى الليسب، عن كتب الأغاريب لابن هشام الأننصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، طبعة: ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٥. المنتظم في تاريخ الأمم والملوک لأبی الفرج عبد الرحمن بن علی الجوزی (ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفی عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤٦. ميزان الاعتدال، في نقد الرجال لشمس الدين أبي عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
٤٧. فتح الطیب للمقری الكتاب: فتح الطیب من غصن الأندلس الرطیب لشهاب الدین أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْرِي التَّلْمِسَانِي (ت: ١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت - لبنان، ط: الأولى ١٩٩٧م.
٤٨. نیل الابتهاج بتطریز الدیباچ لأبی العباس أَحْمَدُ بَابَا التَّنبِكَتِي السُّوْدَانِي (ت: ١٠٣٦هـ)، عنایة وتقديم: د/ عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، ط: الثانية ٢٠٠٠م.
٤٩. وفيات الونشريسي لأحمد بن محيي الونشريسي (ت: ٨٣٤هـ)، تحقيق محمد بن يوسف القاضي، شركة نوایغ الفكر، الطبعة [بدون]، تاريخ الطبع (د.ت).

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
..... ٥	مقدمة
..... ٦	التعريف بالناظم (ابن غازى)
..... ٧	التعريف بالشارح (أبي زيد الخباز)
..... ٨	التعريف بالكتاب
..... ٩	أ- توثيق نسبة الكتاب للمؤلف
..... ٩	ب- نسخ الكتاب المخطوطة
..... ٩	ج- وصف نسخ الكتاب المخطوطة
..... ١٢	د- رموز نسخ الكتاب المخطوطة
..... ١٢	ه- الرموز المستعملة في التحقيق
..... ١٢	و- منهجية العمل في التحقيق
..... ١٣	ح- مصادر الكتاب
..... ١٤	صور النسخ المخطوطة
..... ١٩	النص المحقق
..... ١٩	مقدمة المؤلف
..... ٢٤	الطرق العشر لナافع
..... ٤٥	القول في التعوذ والبسملة
..... ٥٠	ميم الجمع وهاء الضمير
..... ٥٨	قصر (أ□)
..... ٦٣	القول في المدد والمهموز
..... ٦٧	تخصيص البدل في المفتوحين

الموضع	الصفحة
تسهيل الهمز بعد الفاء.....	٨٤
تسهيل همز (أَنْ) بعد الكاف.....	٨٥
تسهيل إحدى الهمزتين في قوله تعالى: (نِيْ.....)	٨٧
القول في الإظهار والإدغام.....	١٠٤
القول في الراءات واللامات.....	١٣٣
باء الإضافات.....	١٣٧
الزواائد (زيادة الآيات).....	١٤٤
الزيادة في الوصل والوقف.....	١٥٤
فرش الحروف.....	١٥٧
تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب.....	١٩٣
الفهارس العامة.....	١٩٦
أولاً: فهرس الآيات القرآنية .....	١٩٧
ثانياً فهرس الأحاديث النبوية .....	٢٠٨
ثالثاً: فهرس الأعلام.....	٢٠٨
رابعاً: فهرس الكتب الواردة في المتن.....	٢١٦
خامساً: فهرس القوافي الشعرية .....	٢١٧
سادساً: فهرس المصادر والمراجع.....	٢١٨
سابعاً: فهرس الموضوعات.....	٢٢٤





لِمَنْ هُدِيَ مِنَ الرَّحْمَنِ أَلْهِيَ الْأَلْهَى وَمَنْ لَمْ يُهُدِيْ  
فَإِنَّمَا يَعْمَلُ بِمَا يَرَى  
كَذَّابٌ كُفَّارٌ إِنَّمَا يَعْمَلُ أَكْفَارُ  
الْجَنَّاتِ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ  
يَعْمَلُونَ حَسْنًا وَشَرًّا  
وَمَا يَعْمَلُ إِلَّا نَعْلَمُ  
مَا يَعْمَلُونَ

من أفضل النعم التي تفضل الله عز وجل بها على عباده، نعمت القرآن الكريم،  
الذي أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ليبلغه للناس ويوضحه  
لهم ، فحفظوه في الصدور والسطور، رواية ودرایة، وبذلوا جهداً كبيراً ، في  
بيان إتقان قراءاته السبع والعشر ونحوهما، فكان السبق لأصحابه رضوان الله  
عليهم، والتبعين وأتباعهم، فانتشر ذلك في جميع الأمصار التي وصلها  
الإسلام، منها: المغرب الأقصى الذي كان لعلمائه الأدوار المتميزة في حفظه  
بقراءاته المختلفة وتفسيره.

